المؤتمر العلمي الأول لريادة الأعمال

بيئة ريادة الأعمال الليبية .. واقع وآفاق

غريان يومي 10 – 11 نوفمبر 2021

المشرف العام
د. عبد العزيز مفتاح بودينه

رئيس التحرير
د.المهدي محمد المهدي

مدير التحرير
أ. مصطفى رمضان الوحيشي

مركز الريادة والابتكار – جامعة غريان

المجلد الثاني

تنسيق وإخراج أ. مصطفى رمضان الوحيشي

المراسلات

مركز ريادة الأعمال جامعة غريان

ecosys.conf.info@gu.edu.ly

المؤتمر العلمي الأول لريادة الأعمال

بيئة ريادة الأعمال الليبية .. واقع وآفاق

غريان يومي 10 – 11 نوفمبر 2021

المشرف العام	رئيس التحرير	مدير التحرير
د. عبد العزيز مفتاح بودينه	د.المهدي محمد المهدي	أ. مصطفى رمضان الوحيشي

مركز الريادة والابتكار – جامعة غريان

المجلد الثاني

مركز ريادة الأعمال جامعة غريان
ecosys.conf.info@gu.edu.ly
ISBN 978-9959-813-30-5

نبذة عن مركز الريادة والابتكار بجامعة غريان

تم إنشاء مركز الريادة والابتكار بجامعة غريان بموجب قرار وزير التعليم رقم 543 لسنة 2018 الصادر في تاريخ 14 مارس 2018، وقد تم افتتاح مقر مركز الريادة والابتكار في 5 مايو 2018 داخل أحد مباني كلية الهندسة بجامعة غريان. في إطار تنفيذه لنشر ثقافة ريادة الأعمال أقام المركز العديد من الحملات الترويجية داخل بعض الكليات كما شارك في معرض دام ثلاثة ايام بتنظيم من اتحاد طلبة الجامعة،

نفذ المركز حتى الآن ست مسابقات في مجال الريادة و الابتكار نتج عنها 200 فكرة ريادية و إطلاق العديد من الشركات الناشئة في مجالات مختلفة. كما نفذ المركز العشرات من ورشة العمل واللقاءات ذات العلاقة بريادة الأعمال وقد استهدفت هذه النشاطات رواد الأعمال والاكاديميين وصناع القرار المحلي. يقيم المركز بشكل دوري الملتقى السنوي لرواد الأعمال.

يقدم المركز الخدمات بشكل مجاني لطلاب الجامعة والخريجين وحتى رواد الأعمال في المجتمع المحيط كمسؤولية مجتمعية تقع على عاتق الجامعة. يقدم المركز كامل الخدمات اللوجستية والتدريبية لرواد الأعمال في مرحلة ما قبل الاحتضان ومرحلة الاحتضان. كما يقدم المركز خدمات التوجيه والمرافقة والأشراف على رواد الأعمال الذين أطلقوا شركاتهم الناشئة. شارك العديد من رواد مركز الريادة غريان في المسابقات المحلية والإقليميه وتحصل أغلبهم على مراكز متقدمة كان آخرها الحصول على كأس العالم لريادة الأعمال عن ليبيا.

ويأتي هذا المؤتمر العلمي الأول كنتاج لخبرة مركز الريادة في مجال ريادة الأعمال الليبية وما يواجهها من صعوبات وتحديات تبدأ من مستوى ثقافة المجتمع وتنتهي بالتشريعات وآليات التمويل مرورا بنظام التعليم العام والعالي.

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي الا بالله

والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين.

بالاصالة عن نفسي وعن زملائي باللجنة التحضيرية للمؤتمر الأول لريادة الأعمال والذي عقد في مدينة غريان خلال يومي العاشر والحادي عشر من شهر نوفمبر لعام 2021

تحت شعار بيئة ريادة الأعمال الليبية الواقع والافاق يطيب لي ويسعدني أن اضع بين يدي القارئ العزيز كتاب البحوث التي قدمت خلال فاعليات المؤتمر.

وإذ نعتذر سلفا عن أي خطأ مطبعي او لغوي لم ننتبه له او سهونا عن تعديله، فإننا نأمل أن تكون القيمة العلمية والمعرفية لنشر هذه الورقات قد وصلت وأتت أكلها لدى القارئ الكريم

وتقبلوا تقديرنا تصفحكم وريقات هذا الكتاب. أملين تحقيق النفع والفائدة

دكتور عبدالعزيز مفتاح بودينة

رئيس اللجنة التحضيرية

كلمة رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

انطلاقا من دور الجامعة في خدمة المجتمع وحرصا من مركز الريادة بجامعة غريان على دراسة وتحليل بيئة ريادة الأعمال الليبية والمساهمة في تعزيز مفهوم الريادة والابتكار تمت الدعوة لإقامة المؤتمر الأول لريادة الأعمال بمدينة غريان خلال يومي العاشر والحادي عشر من شهر نوفمبر لعام 2021 م تحت شعار " بيئة ريادة الأعمال الليبية الواقع والافاق" ، وقد خلصت اللجنة العلمية الى تقديم الابحاث التي تم قبولها في مجلدين لتضع امام المهتمين مجموعة من الابحاث الرصينة التي تناولت بيئة ريادة الأعمال الليبية وكذلك سبل دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة.

تشكر اللجنة العلمية كل المشاركين بالمؤتمر ، وتتمنى من الله العلي القدير أن تكون قد وفقنا في انجاز هذا العمل بصورة جيدة تساهم في تعزيز مفهوم الأعمال الريادية والابتكار

دكتور المهدي محمد المهدي

رئيس اللجنة العلمية

اللجنة التحضيرية والعلمية للمؤتمر

1- اللجنة التحضيرية

	الأسم	الصفة	الجهة التابع لها
1	د. عبد العزيز مفتاح بودينه	رئيسا	كلية الهندسة – جامعة غريان
2	د. عادل عبد الله صميدة	عضوا	كلية المحاسبة – جامعة غريان
3	د. عبد الناصر علي ابوراوي	عضوا	كلية العلوم – جامعة غريان
4	د. أيمن أحمد المبروك	عضوا	كلية العلوم – جامعة غريان
5	د. عبد الحكيم مصطفى التريكي	عضوا	كلية الهندسة – جامعة غريان
6	أ.سعيد عبدالسلام الشتيوي	عضوا	كلية العلوم – جامعة غريان
7	أزهالة مصطفى احمد منصور	عضوا	قسم الأعلام –جامعة غريان

2- اللجنة العلمية

	الأسم	الصفة	الجهة التابع لها
1	د. المهدي محمد المهدي ابراهيم	رئيسا	كلية الهندسة – جامعة غريان
2	د. أحمد محمد الفلاح أسماعيل	عضوا	كلية الهندسة – جامعة غريان
3	د. عبدالحميد عيسي الساعدي	عضوا	كلية القانون – جامعة غريان
4	د. خالد ابوالنور حسين ابراهيم	عضوا	كلية المحاسبة – جامعة غريان
5	د. هشام كامل قشوط	عضوا	كلية المحاسبة – جامعة غريان
6	د. عبد الناصر الطاهر الشيباني	عضوا	كلية المحاسبة – جامعة غريان
7	د. أبوبكر عاشور عبدالله شاعوف	عضوا	كلية المحاسبة – جامعة الزنتان
8	د. عبدالمنعم سالم محمد المحروق	عضوا	كلية المحاسبة – جامعة غريان
9	د. سالم محمد بوعويشة	عضوا	كلية العلوم – جامعة عمر المختار
10	د. ثريا محمد راشد راشد	عضوا	كلية الفنون – جامعة صبراته

3- لجنة تقسيم الورقات العلمية

	الأسم	الجهة التابع لها
1	د. عبد النبي امحمد فرج	الأكاديمية الليبية
2	د. عادل ابراهيم المحروق	كلية الاداب – جامعة غريان
3	أ.فوزي الهادي الصويعي	أستاذ متعاون جامعة غريان
4	أ.عماد محمد عمار	كلية المحاسبة – جامعة غريان
5	د.عبد العزيز مفتاح بودينه	كلية الهندسة – جامعة غريان
6	د. المهدي محمد المهدي	كلية الهندسة – جامعة غريان
7	د. أحمد محمد الفلاح أسماعيل	كلية الهندسة – جامعة غريان
8	د. عبدالحميد عيسى الساعدي	كلية القانون – جامعة غريان
9	د. خالد ابوالنور ابراهيم	كلية المحاسبة – جامعة غريان
10	د. هشام كامل قشوط	كلية المحاسبة – جامعة غريان
11	د. عبد الناصر الطاهر الشيباني	كلية المحاسبة – جامعة غريان
12	د. أبوبكر عاشور شاعوف	كلية المحاسبة – جامعة الزنتان
13	د. عبدالمنعم سالم المحروق	كلية المحاسبة – جامعة غريان
14	د. سالم محمد بوعويشة	كلية العلوم – جامعة عمر المختار
15	د. حسن رمضان زايد	كلية الهندسة – جامعة غريان
16	د. ثريا محمد راشد	كلية الفنون – جامعة صبراته

الفهرس

ريادة الأعمال في المنظور الإسلامي و المنظور الغربي 10

تجارب بعض الدول الناجحة في تأسيس وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتأسيس النموذج الليبي 33

مراكز البحوث الاقتصادية ودورها في دعم البحث العلمي ومخرجاتها الابتكارية والإبداعية 55

متطلبات تحقيق ريادة الاعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني 87

المسؤولية المجتمعية ودور ريادة الاعمال في تحقيقها " دراسة استكشافية 121

ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية وعلاقتها بتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال 153

احد النماذج المهمة في تصميم مكاتب نقل التكنولوجيا 183

مستوى توافر خصائص ريادة الأعمال لدى طالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا في بنغازي 201

التجربة الماليزية في ريادة الأعمال 235

المصارف الاسلامية وآليات التمويل والاستثمار 253

للمشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة 253

المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في تفعيل التنوع الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة 297

ريادة الأعمال بين المنظور الإسلامي و المنظور الغربي

د. نوال سعيد بركات[1]، د. سميرة منصورصميدة [2]، د. حنان محمد المعيوفي[3]

[1]جامعة غريان، ليبيا، nawal.barkat@gu.edu.ly

[2]جامعة غريان، ليبيا، samira.smaida@gu.edu.ly

[3]جامعة غريان، ليبيا، hanan.mohamed@gu.edu.ly

الملخص

سعت الكثير من الدول إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال بهدف تدعيم التنمية الاقتصادية الشاملة لكونها النواة الأولى في بناء منظمات الأعمال العامة والخاصة، والدول الإسلامية ليست بمنأى عن هذا، فقد حققت الأمة الإسلامية الريادة عندما انبثقت تربيتها من عقيدة التوحيد وكان هدفها الوصول إلى غايتين أساسيتين هما بقاء الإنسان والارتقاء به إلى المستوى الذي يليق بمكانته في الوجود، فالعمل في الإسلام يعتبر من أهم الركائز الأساسية التي تبنى عليها الحياة ، فقد اهتم الدين الإسلامي بالعمل وجعله سبباً للرزق وطريقاً له، لذلك هدفت هذه الورقة إلى تسليط الضوء على ريادة الأعمال من منظور إسلامي ومقارنتها بتلك الموجودة في العالم الغربي من خلال التعرف على أهمية ريادة الأعمال باعتبارها المصدر الأساسي للدعم الاقتصادي، وأداة رئيسة للتغلب على المشكلات التي تواجه المجتمعات النامية، واعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على المنهج الاستقرائي في بلورة الصورة العامة لريادة الأعمال في المنظور الإسلامي والمنظور الغربي. ورأت أيضاً الاستعانة بالمنهج المقارن بما يخدم المقاربة بين المنظورين الإسلامي و الغربي. أكدت نتائج الدراسة بأنه يوجد تقاطع في مفهوم ريادة الأعمال وفق المنظور الإسلامي والمنظور الغربي، في استناد فلسفة ريادة الأعمال في المنظور الغربي على أسس ومعايير النظام الرأسمالي الذي ينظر إلى القيم والمبادئ الأخلاقية بأنها معنوية وليست مادية فلا وجود لقيم الخير والعدل والصدق في

ممارسة ريادة الأعمال، في حين تستند ريادة الأعمال في المنظور الإسلامي على القيم والمبادئ والأسس التي نص عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والتي تضبط ممارسة الأعمال التجارية بالشكل الذي يحقق مصلحة الفرد والمجتمع. ،وأوصت الدراسة؛ بأن يتم نشر وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال وفق القيم والمبادئ الإسلامية لأنها أعم وأشمل .

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال المنظور الإسلامي المنظور الغربي

1.المقدمة

أصبحت ريادة الأعمال بمفهومها الواسع من أهم القضايا التي حظيت باهتمام كبير من قبل المفكرين والمبدعين في كل عصر، فهي ليست وليدة اليوم، فانتشار مفهوم ريادة الأعمال في المجتمع يؤدي إلى توليد روح المبادرة والابتكار والتنافس بين الشباب فضلاً عن حل أزمة البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية.

وتُعد ريادة الأعمال من المفاهيم المهمة في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وتزداد هذه الأهمية في الدُول النامية كونها الوسيلة التي تساهم في تطوير الصناعات لهذه البلدان حيث أن المفهوم يتجسد في إدارة الموارد المختلفة بكفاءة وفاعلية متميزة لتقديم منتج جديد أو ابتكار نشاط صناعي أو إداري جديد، ومن هنا فإن الريادة تُعد عملية استثمار للخصائص الريادية والأفكار الإبداعية و الكامنة. وهي تمثل القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدرجة التي جعلت الدول تبادر بوضع سياسات من شأنها زياد ة حث أفراد المجتمع ليصبحوا رُواد أعمال، وإدخال تعليم ريادة الأعمال في المدارس والجامعات .والاهتمام بنشر ثقافة ريادة الأعمال التي بدأت في دعم العديد من البرامج التدريبية، حتى أصبحت ريادة الأعمال هدفاً تسعى العديد من الدول إلى تحقيق أعلى درجاته للنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لها..

وهي تمثل أيضاً أحد المجالات الدراسية المهمة والحديثة في العلوم الاقتصادية والإدارية، ويرجع اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين بهذا المجال إلى النمو الكبير الذي حققه اقتصاديات الدول الكبرى منها الولايات المتحدة والتي اعتمدت على المشروعات الصغيرة

والمتوسطة التي تنامت بشكل كبير و تميزت بفاعلية في الأداء وقدرة كبيرة في التكيف مع مختلف الظروف والبيئات.

أيضاً سعت الدول الإسلامية إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال داخل مجتمعاتها بهدف تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تبني تجارب الدول الغربية في هذا المجال دون النظر إلى القيم والمبادئ التي يقدمها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والتي تنظم ممارسة الأعمال التجارية بالشكل الذي يحقق أهداف الفرد والمجتمع ؛ فالريادة ليست شيء غريب أو جديد على المجتمع الإسلامي، فقد حققت المجتمعات الإسلامية الريادة عندما انبثقت تربيتها من عقيدة التوحيد ،وامتثل المسلمون لأوامر الله والسعي لطلب الرزق، فكانت الأمة الإسلامية خير أمةٍ في الأرض لما حققته من تسامح وإيثار ومُثل عليا مطبقة في الواقع للارتقاء بالإنسان إلى مستوى يليق بعلاقته بخالقه ومكانته في الوجود (العتيبي،2015).

انطلاقاً لما سبق تسعى هذه الدراسة للتطرق إلى ريادة الأعمال بين المنظور الإسلامي والغربي ومحاولة مقاربة المفهومين.

2. مشكلة الدراسة

حظيت ريادة الأعمال ودورها في الاقتصاد ونماء سوق العمل بإهتمام الكثير من المختصين باعتبارها من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام . و الدول الإسلامية ليست بمنأى عن هذا فقد أصبح هذا المجال يمثل مساحة اهتمام كبيرة بين الدراسات والممارسات العملية من قِبل العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وأخذت المنظمات في الدول الإسلامية بتبني المبادئ والقيم المتبعة في الدول الغربية ، دون النظر إلى المبادئ والقيم الموجودة في القرآن الكريم وسُنّة الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام .

من جانب آخر تشكل مبادئ وقيم ريادة الأعمال في المنظور الإسلامي أساساً عملياً، يمثل الجذور الفعلية للنظريات الغربية في هذا المجال . عليه تتمثل مشكلة الدراسة في إيجاد مقاربة عملية ما بين المنظور الإسلامي والمنظور الغربي فيما يخص ريادة الأعمال.

3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة ريادة الأعمال وفق المفهومين الإسلامي والغربي من خلال مناقشة ما يقدمه القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة من مبادئ وقيم تشكل نظرة الإسلام لريادة الأعمال، كذلك مناقشتها في المفهوم الغربي المعاصر وفق المفاهيم والنظريات الحديثة.

4. أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في كونها من الدراسات القليلة التي حاولت إيجاد مقاربة ما بين ريادة الأعمال وفق المنظور الإسلامي و المنظور الغربي، أيضا تتضح أهمية الدراسة من خلال مناقشتها لمفهوم الريادة في المنظور الإسلامي وفق القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ،وخاصة أن هذا الجانب لم ينل الاهتمام والبحث الكافي من قِبل الباحثين مما يفتح الباب واسعاً أمام هؤلاء، للخوض أكثر في غمار ريادة الأعمال في المنظور الإسلامي، الأمر الذي يتطلب منا بذل المزيد من الجهد لاستنباط مفهوم الريادة كما جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة .

5. منهجية الدراسة

ستنتهج الدراسة الحالية بشكل رئيسي المنهج الوصفي لوصف ظاهرة الدراسة وصفاً علمياً متكامل، وتحديد أبعادها وظروفها بشكل نظري مستندين في ذلك على مسح شامل للعديد من المراجع والمصادر المتعلقة بموضوع البحث من مختلف جوانبه، كما تستعين بالمنهج الاستقرائي في بلورة الصورة العامة لريادة الأعمال في الإسلام وفق المنظور الإسلامي ، كذلك الصورة العامة في المنظور الغربي. و أيضاً الاستعانة بالمنهج المقارن بما يخدم المقاربة بين معطيات المفهومين.

6. ماهية الريادة

يعتبر مفهوم الريادة مفهوماً قديماً، واستعمل أول مرة في اللغة الفرنسية، وتضمن المفهوم في ذلك الوقت الحديث عن المخاطر وتحمل المصاعب، وفي بداية القرن الثامن عشر دخل مفهوم الريادة من قبل ريكارد إلى النشاطات الاقتصادية، وكان يقصد به شراء التاجر لسلعة بسعر محدد وبيعها بسعر لا يعرفه في المستقبل (مصطفى، 2016)

وفي سنة 1950 عرف الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر الريادة على أنها إرادة وقدرة الشخص على تحويل الأفكار الجديدة إلى اختراع جديد أو ابتكار ناجح (Bied,1992) .

أما الرميدي (2018) فيعرف الريادة على أنها " المبادأة في ابتكار سلع أو خدمات يكون للريادي السبق في عرضها في السوق مع تحمل المخاطر ومواجهة التهديدات، وهكذا يصبح رائداً إذا استمر على هذه الوضع لفترة طويلة."

ويرى كلٌ من العتيبي وموسى(2015) بأنها "إنشاء عمل خاص وإدارته من خلال إنفاق الجهد والوقت والمال، وتحمل تبعاته النفسية والاجتماعية ، والمالية، واستثمار عوائده لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وبناء المستقبل".

من ناحية أخرى يرى الحمالي والعربي (2016) أن مفهوم الريادة يختلف تبعاً لمحددات عدة يتعلق البعض منها بالثقافة و البعض الأخر بالمجتمع و الاقتصاد، وما يرتبط بها من صفات تميز أفراد المجتمع، فلايزال تعريف الريادة سؤالاً مطروحاً في القراءات المختلفة، ولم يكن هناك تعريفاً شامل يحمل في طياته كل أنواع الريادة ومميزاتها، كما أن التعريف يعتمد على البعدين الاجتماعي والاقتصادي في الغالب.

تعرف هذه الدراسة الريادة : بأنها التميز في التفكير والإبداع من خلال تحويل الأحلام إلى واقع ضمن الموارد والإمكانيات المتاحة .

1.6 أهمية ريادة الأعمال

تساهم ريادة الأعمال في عملية التنمية، وتحقيق الكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية، فهي تعد ذات أهمية كبيرة لنجاح منظمات الأعمال بتنفيذ أفكار جديدة للمنظمات، ومن جهة أخرى تساهم ريادة الأعمال في تحقيق وفرات اقتصادية لنمو المشروعات ومنحها ميزة تنافسية واستقرار في وجه المعوقات التي تحدث في بيئة الأعمال (أبو ناصر وآخرون،2017). ويشير اللوح (2017) إلى أن ريادة الأعمال تساهم في خلق فرص للعمل والنمو و إشباع حاجات المجتمع و اتساع في إطلاق الإمكانيات الشخصية.

في حين حدد (odo, 2001,p. 27) أهمية ريادة الأعمال في تدعيم النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية، وخلق تكنولوجيا ومنتجات وخدمات جديدة . بينما يرى (Baijal،2016) أن أهمية ريادة الأعمال تتجلى فيما تقدمه للمجتمعات من إيجاد أعمال جديدة، وما تمثله من إضافة للدخل القومي، وإسهامها في التغيير الاجتماعي، و التنمية الاجتماعية. ويؤكد على ذلك؛

عنبه (2016) أن ريادة الأعمال تساعد في تحسين الدخل القومي وحجم الصادرات من خلال ارتفاع معدل النمو وخلق أسواق جديدة.

إضافة إلى ذلك ؛ يبين (الرميدي، 2018) أن ريادة الأعمال تساعد في تقليل هجرة الكفاءات خارج الوطن، وتحقق أماناً للحياة و تحقيق الأرباح والنمو السريع، كما أنها تمثل فرصة للتميز وتحقيق الإنجاز والتوظيف الذاتي، ودعم النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتشجيع الاستقلالية في العمل، وزيادة القدرة علي مواجهة كافة التحديات والتكيف مع التغيرات بمرونة و فاعلية، والقضاء علي البيروقراطية والروتين، والاعتماد علي الإبداع والابتكار.

كما يؤكد القهيوي والوادي (2012) أن لريادة الأعمال أهمية كبيرة في تنمية القدرات البشرية الهائلة، بما يفيد المشروعات، والمجتمع بأكلمه ، وتخفيض معدل البطالة، وزيادة فرص التوظيف، تعزيز القدرة التنافسية .

2.6 ريادة الأعمال في المنظور الغربي

رغم قدم مصطلح الريادة إلا أن المجتمع الغربي تبنى هذا المفهوم في القرن السادس عشر حيث اشتقت كلمة Entrepreneurship من الكلمة الفرنسية Entrepreneur والتي يقصد بها التصرف بما في اليد، وكان أول من استخدم هذا المصطلح رجل الأعمال الفرنسي ريتشارد كانتيلون، حيث وصف المبادر Entrepreneur بأنه متعهد أو وسيط تجاري يتحمل المخاطرة في الأسواق من أجل الربح، وقد أسس ريتشارد أفكاره حول الريادة في ثلاث معاني تشمل: الإبداع واغتنام الفرص والمخاطرة، فالريادة في نظره كانت شمولية هذه العناصر مجتمعة (عباس،2017).

في هذا الصدد أشار كلٌ من(Peter Drwker,1970) (Frank.Hkmiahet,1967) إلى أن ريادة الأعمال تتمحور حول المخاطرة المحسوبة، أما (Busentiz & Barney,1970)عرفا الريادة بأنها عملية الانتفاع بمجموعة واسعة من المهارات لتحقيق قيمة مضافة في مجال محدد من مجالات النشاط البشري، على أن تكون المحصلة النهائية لهذا الجهد إما الزيادة في الدخل أو استقلالية أكثر بالإضافة إلى الشعور بالفخر نتيجة الجهد الإبداعي الذي بذله.

ويرى (David Harper,1996) أن الريادة هي شكل من أشكال النشاط الإنساني المتواصل له نهايتان تقع في إحداهما الأنشطة الإبداعية ويقع في الأخرى الروتين بشكله الطبيعي فريادة الأعمال تعد محرك رئيسي قوي لاقتصاديات السوق.

وكما رأى (Coulter Mary,2001) أنها عملية يستخدم من خلالها فرد أو مجموعة أفراد جهداً منظماً ووسائل وراء الفرص لتأمين قيمة المشروع ونموه بالتجاوب مع الحاجات من خلال الإبداع والتفرد.

وأشار كلٌ من(Peters & Hisrich,2010) إلى أن ريادة الأعمال هي عملية خلق وتوليد شيء جديد ذا قيمة من خلال تكريس الجهد والوقت وافتراض الأخطار المالية والنفسية.

وبين (S. Dees,2012) " بأنها مزيج من رسالة وعلم إدارة الأعمال وابتكار والتزام نحو احتياجات اجتماعية" .

في حين يرى Thurik & Wenneker أنها قدرة إرادة الأفراد للتعبير عن أنفسهم جيداً في منظمات الأعمال في شكل فرق أو خارجها (Amir,2019) .

أما Howard Stevenson من جامعة هارفارد فقد اختصر تعريف الريادة في متابعة فرصه بموارد يمكن التحكم فيها (Lkhlef,Hocini,2019) معنى ذلك أن الريادة في المنظور الغربي هي قدرة الفرد على تحويل الأفكار إلى واقع، وتشمل الإبداع والابتكار وحساب المخاطر، بالإضافة إلى القدرة على التخطيط وّإدارة المشروعات من أجل تحقيق الأهداف ودعم الفرد والرقي بالمجتمع (Rosni Bakar & Others, 2015).

في حين ركز(European Commission, 2011) على ضرورة مساهمة فلسفة ريادة الأعمال في تنمية وتعزيز مهارات رائد الأعمال و زيادة الوعي بالفرص المهنية على اعتبار أن ريادة الأعمال تمثل أولاً حالة ذهنية تشمل دوافع الفرد وقدراته بشكل فردي مستقل أو ضمن مجموعة من أجل استغلال الفرص لإنتاج قيمة اقتصادية ناجحة.

1.2.6 النظريات الغربية الداعمة لريادة الأعمال

حاول علماء الغرب تقديم العديد من النظريات التي شكلت الأساس النظري و الفكري لريادة الأعمال في الفكر الغربي نستعرض منها:

1- نظرية السلوك المخطط

ظهرت هذه النظرية على يد اجزين سنة 1991 حيث استخدمت على نطاق واسع في العديد من الدراسات بالإضافة إلى استخدامها بشكل عام في تفسير السلوك الإنساني وتفسير السلوك الريادي بشكل خاص. (خليل،2017).

أن نظرية السلوك المخطط تعتمد في الأساس على ثلاث متغيرات مستقلة لتفسير النية الريادية على اعتبار أنها المتغير التابع وترتكز نظرية اجزين على ثلاث أبعاد رئيسية تتمثل في النية والسلوك وتبني السلوك والاتجاه النفسي للسلوك المرتقب الذي يعتمد على الجاذبية الشخصية لأداء السلوك. والأعراف الحكمية التي تقبل أو لا تقبل أداء سلوك معين، و التحكم السلوكي المدرك ويعني مدى السهولة أو الصعوبة في أداء السلوك الريادي.

ومن ثم فالنية تلعب دور الوسيط بين العوامل المبدئية الثلاث والسلوك، بمعنى دخول النية كمتغير وسيط فإن الاتجاه وادراك المعايير الاجتماعية والتحكم السلوكي المدرك يؤثر بطريقة غير مباشرة على السلوك، وتستند إلى حقيقة أن أي قرار يتم اتخاذه للقيام بعمل جديد هو عمل مخطط بدلاً من كونه ردة فعل (علي وعويس،2021).

فعند معرفة نية الشخص لأداء فعل معين يمكن التنبؤ بتنفيذه أم لا، فالنية محددة بالاتجاه نحو السلوك وادراك المعايير الاجتماعية والتحكم السلوكي المدرك .

هنا يمكن القول بأن نظرية أجزين للسلوك المخطط تعد الأساس في تفسير سلوك ريادة الأعمال، حيث تمثل النية عاملاً مؤثراً في التحريض على سلوك ما، بالإضافة إلى أن أي عمل جديد يتأثر بثلاث عوامل أساسية تتجسد في الاتجاه نحو الإعمار والمعايير الاجتماعية المتصورة للمشاركة في خلق المغامرة للمشروع الريادي، والتحكم المتصور بسلوك ريادة الأعمال

2- نظرية الإبداع الجاد

أشار دى بونو (1998) لنظرية الإبداع الجاد بأنها مجموعة من التكنيكيات أو الطرق الخاصة وأدوات توضع موضع التنفيذ كطريقة نظامية للحصول على أفكار ومفاهيم جديدة .

ويعد دي بونو عند كثير من المبتكرين هو مبتكر مصطلح الإبداع الجاد أثناء مقابلته مع أحد الصحف الإنجليزية شرح من خلالها الحاجة إلى التحرك بشكل جانبي من أجل إيجاد اتجاهات وبدائل مختلفة، فالإبداع حسب دي بونو هو قيام الفرد بالبحث عن حلول بطرق غير تقليدية أو غير منطقية لجميع المشاكل (De Bo no,2005).

وقد تحدث عن الإبداع تحت مسمى التفكير الجانبي الذي يعد نمط جديد في البحث والتفكير فهو يهتم بالمدركات والمفاهيم والأفكار ويعتمد على استخدام أساليب غير تقليدية خارج حدود المنطق، بالإضافة إلى استخدام التفكير العمودي أو الرأسي وهو الأكثر شيوعاً بين الطلبة والذي بالأساس يعتمد على المنطق في دراسة المقدمات والنتائج، ويساعد على التفكير واطلاق الخيال لإيجاد العديد من الاحتمالات، لذا فهو ينمي العقل ويوسع مداركه (السويدان،2008) وهو أحد العناصر الأساسية لتحقيق التميز والتفوق لتشكل دافعاً قوياً للوصول إلى أفكار ريادية كذلك يهتم باستخدام الأدوات والسياسات التي ترتكز على التدريب والإلمام بجميع جوانب المشكلة (أبوجاد و ونوفل،2007).

ويمكن للفرد أيضاً أن يقدم شيء جديد عكس التفكير المنطقي الذي يسلك اتجاه واحد، وهو الذي يجعل الفرد يقوم بتوليد أفكار جديدة غير مألوفة سابقاً لحل المشكلات بطرق إبداعية (زيتون ،2002).

وجاءت هذه النظرية بعدة مبادئ منها: مغاير للتفكير المنطقي ومتجاوز عنه ، مغاير للتفكير الرأسي، يُمكن التدريب عليه واكتسابه، مظاهره غير تقليدية في طبيعتها. ليس موهبة موروثة، يهتم بالحقائق أو بما يمكن أن يحدث، يحتوي على طرق منظمة تستخدم لتغيير المفاهيم والإدراك وتوليد أفكار جديدة(أبو جاد و ونوفل،2007).

من خلال ما ذكر أعلاه نجد أن هذه النظرية تستند على تشجيع الإبداع الجاد لوضع سياسات في حدود الإمكانيات المتاحة مع الأخذ في الحسبان الحالات الطارئة التي تواجه أصحاب المشروع الريادي، وكيف يتم التعامل معها وانجازها بأقل التكاليف .

ما يلاحظ على هذه النظريات؛ إن الشخص الريادي لديه حاجة للإنجاز يشبعها من خلال قيامه بمشروع ريادي يحمل أفكار مختلفة لحل المشكلات بطرق إبداعية ، بالإضافة إلى أن

أي عمل جديد يتأثر بثلاث عوامل أساسية تتجسد في الاتجاه نحو الإعمار والمعايير الاجتماعية المتصورة للمشاركة في خلق المغامرة للمشروع الريادي، والتحكم المتصور بسلوك ريادة الأعمال دون النظر إلى القيم والمعايير الأخلاقية للشخص الريادي .

2.2.6 ريادة الأعمال في الفكر الغربي والنظام الرأسمالي

شكلت الرأسمالية الأسس والفلسفة التي ترتكز عليها ريادة الأعمال في المنظور الغربي، حيث هناك تقارب كبير ما بين الريادة و الرأسمالية ، في هذا الصدد أشار عبدالله (1987) إلى أن الريادة في المنظور الغربي هي قدرة الفرد على إنشاء مشروع خاص، وله كامل الحرية في اتخاذ أي قرار بهدف تحقيق أعلى عائد، وهذا يتماشى مع النظام الرأسمالي الذي يعطي للفرد الحق في تملك موارد الإنتاج، من مواد خام ومباني ومعدات ومعادن وكل ما هو موجود في الطبيعة ملكية خاصة واستخدامها بالطريقة المناسبة لهم، فالنظام الرأسمالي هو نظام اقتصاد الفرد أو ما يعرف بالمبادرة الفردية أو المشروع الحر .

و يرى أيضاً المنظرون في الرأسمالية أنه لا داعي لإرهاق صاحب المشروع بتربية أخلاقية معينة وتعويده على القيم الروحية، فمصلحته الخاصة كفيلة بإتقان السلع وجودتها. وكذلك بحفظ مصلحة المجتمع، ما دام أنه يعيش في مجتمع حر يسوده التنافس، وهذا يتوافق مع مفهوم الريادة في الفكر الغربي (الصدر،1981).

في السياق ذاته أشار العتيبي (2015) إلى أن ريادة الأعمال في الفكر الغربي تركز على الدافع الفردي والمنفعة الفردية وتحقيق الربحية، وهذا هو جوهر فلسفة الرأسمالية التي تنادي بذلك، وتتجاهل الجانب الأخلاقي والقيم الإنسانية في النشاط الاقتصادي حيث يعمل الفرد في بيئة يسود فيها الجشع والأنانية بدلاً من أن يعمل في جو مليء بمشاعر الأخوة والتعاطف والتسامح.

في حين أشار مزروعة (2006) أن الإنسان في هذا النظام هو مصدر التشريع والتقنين، فالأحكام والتشريعات والنظم والقوانين كلها من وضعه، وعلى هذا الأساس كل شيء يخضع لأهوائه وشهواته فكل مرغوب هو حلال ، فهذا النظام خالي من الأخلاق والقيم مجرد من المبادئ،

فالقيم والأخلاق معنوية ليست مادية، فلا صلة بين المادة والقيم، كقيمة الحق والخير والبر والإحسان والعدل والصدق.

إضافة إلي ذلك؛ أشار عبدالله (1987) أنه من عيوب النظام الرأسمالي تفرد مشروع ما بعمل إنتاج معين بحيث لا يستطيع أي مشروع آخر منافسته، بذلك يستطيع السيطرة على السوق ويحتكر تحديد حجم الإنتاج والكميات المعروضة والأسعار التي تمكنه من تحقيق أعلى عائد. وهذه هي فلسفة الفكر الرأسمالي الذي يدعم الاحتكار عن طريق تشجيع البحث عن الأفكار والابتكارات الجديدة فمن ضمن وظائف النظام الرأسمالي هو الابتكار وخلق قيمة مضافة لدفع عجلة الاختراع و ما يجعل النظام الرأسمالي رائد في العديد من المجالات .

ويؤكد أيضاً زبير وأخرون (1984) أن النظام الرأسمالي لا يقر الخضوع إلا لمقتضيات اقتصادية أو اجتماعية أو قومية جوهرها الحقيقي هو الرفاهية من خلال تحقيق أعلى ربح بأي وسيلة وطريقة، فالتزود بالمعرفة المادية و الرفاهية يرادف الرقي الإنساني الروحي و المعنوي.

من خلال العرض السابق تجد هذه الدراسة؛ أن الريادة في المنظور الغربي ترتكز على نفس الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها النظام الرأسمالي، فكلاهما يرتكزان على مبدأ الملكية الخاصة ومبدأ الاستغلال لكل ما يملكه الإنسان من إمكانيات لزيادة الدخل ومبدأ الحرية التامة.

3.6 ريادة الأعمال في المنظور الإسلامي

يعد مجال ريادة الأعمال أحد الأنشطة التي تشجع عليها الشريعة الإسلامية فالدافع الأساسي للاهتمام بها جاء أساساً من اهتمام الإسلام بالإنسان،حيث نظر الإسلام إلى الإنسان بأنه خليفة الله في الأرض في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (القرآن . البقرة : 30) .وبالتالي كان الإنسان هو المحور الأساسي في الشريعة الإسلامية التي تستمد أصول فكرها من مصدرين أساسيين هما القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة فكان هو الهدف في كل مبادئها وتعاليمها (صميدة و آخرون ، 2017).

إن الإسلام منهج إلهي يدعو إلى الارتقاء بالإنسان وبالحياة من حوله، و الإبداع الإنساني هو الوسيلة إلى هذا الارتقاء ، لذلك فهو يدعونا بل يفرض علينا أن نتدبر في الكون وآيات الله فيه في قوله تعالى ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾(القران . العنكبوت : 20).

حث الدين الإسلامي على العمل وعلى ممارسة الأعمال التجارية في جميع المجالات التي يحتاجها المجتمع سواء كانت صناعية أو زراعية أو تعليمية ،حيث وردت عدة دلائل من القرآن والسنة النبوية الشريفة بهذا الشأن ، منها قوله تعالى﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (القرآن . القصص: 77) وأيضاً في قوله تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (القرآن . الملك :15) . وقد ورد عن الرسول ﷺ عدة أحاديث منها قوله فيما رواه المقدام بن معدٍ كَرِبَ، عن رسول الله-صلى الله عليه وسلم- قال (ما أكَلَ أحَدٌ طَعامًا قَطُّ، خَيْرًا مِن أنْ يَأْكُلَ مِن عَمَلِ يَدِهِ، وإنَّ نَبِيَّ اللَّهِ داوُدَ عليه السَّلامُ، كانَ يَأْكُلُ مِن عَمَلِ يَدِهِ) (صحيح البخاري: 2072) ، فالسعي للحصول على المال أو الثروة لابد أن ترافقه نية العمل والوسائل والإدارة وأن تعمل كلها معاً، بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ،فريادة الأعمال وأصحاب المشاريع والأعمال لهم مكانة خاصة في الدين الإسلامي ، فدعوة الإسلام للمسلمين للعمل في التجارة والاكتساب والحصول على المال الذي هو من ضروريات الحياة بالطرق المشروعة يأتي في إطار متكامل مع هذا الدين كجزء من النظام الاقتصادي الإسلامي إلى جانب العناية والاهتمام الكبير بمصادر الثروة الأساسية والتي هي الزراعة والصناعة ويدعو ويحرص على استغلال الطاقات البشرية والمادية أفضل استغلال (لاغا، 2018).

1.3.6خصائص ريادة الأعمال في الإسلام

قدم الدين الإسلامي قيمًا ومبادئ مهمة تؤثر بشكل ايجابي على ريادة الأعمال، وتجسدت هذه القيم و المبادئ الإسلامية التي انبثقت من نظرة الإسلام الشاملة للإنسان والكون في خصائص ومبادئ ريادة الأعمال فكانت أساس مهم في نجاح رائد الأعمال وتحقيق أهدافه ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

أ. المبادرة : تتمثل في القيام بأفعال تتجاوز متطلبات العمل وانجاز الأعمال قبل أن تفرضها الأحداث، جسد الإسلام هذا المعنى بوضوح عندما ربي المسلم على الريادة و وجهه إلى المبادرة والتقدم للأعمال والمسارعة عند ظهور الحاجة أو عندما تلوح الفرصة لعمل ينفع صاحبه وغيره من الناس دون انتظار تقدم الآخرين فقال تعالى ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أُعِدَّتۡ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ (القرآن .الحديد .21) . فالإسلام يطلب من الإنسان السعي الدائم للتفكير الإيجابي المنتج عملاً أو موقفاً يتصف بالسبق والتفرد كما جاء في الحديث الشريف عن المنذر بن جرير عن أبيه عن الرسول ﷺ قال (من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء) (مسند الإمام بن حنبل:4)

ب. الابتكار والإبداع : هو القدرة على التفكير المبدع والنشاط الإبداعي، هذه الصفة موجودة لدى كل الناس، فهي صفة لا تختص بها فئة دون أخرى من الناس، إنما هي خاصية إنسانية عامة توجد لدى كل الناس بدرجات مختلفة ويمكن تحقيق ذلك من خلال إمعان النظر والتدبر في هذا الكون الذي سيأخذ بيد المتعلم إلى الإبداع والتميز وهناك دعوة صريحة لذلك في قوله تعالى ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ (القرآن . العنكبوت : 20) وقوله تعالى ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾.(القرآن. الإسراء:36).

كما كان الرسول ﷺ دائم الدعوة إلى الابتكار والإبداع فيما يتعلق بشؤون الحياة الدنيا، وكان يقول لأصحابه (أنتم أعلم بشؤون دنياكم)، فالله سبحانه وتعالى منّ على الإنسان بنعمة العقل والإرادة والقدرة فالإنسان لن يكون مجرد كائن في كون الله، بل كائن له طبيعة خاصة و قدرات خاصة تناسب رسالته و كرامته عند الله، حيث جاء الإنسان ليضيف إلى الحياة بما أوتي من الإرادة الحرة والقدرات الخلاقة أبعاداً جديدة ليبدع ويبتكر ، كل هذا يدلنا على حقيقة أن الإسلام أطلق الملكات من عقالها وفتح الأبواب كلها أمام الإبداع والمبدعين في كل نواحي الحياة الإنسانية، فنشطت العقول و انطلقت القدرات الابتكارية لتبدع و تضيف وتصوغ فكراً جديداً وحضارة جديدة (وحدة التوعية والثقافة الاستتمارية،2012).

ج. **التميز:** إن تحقيق التميز في نشاط معين يتم من خلال تحديد الوسائل والأساليب المناسبة للوصول إلى الهدف المنشود بطريقة منظمة ومنطقية ضمن مجال زمني محدد ، ويستطيع الرائد تحقيق أهدافاً متميزة مختلفة عن الآخرين، في حال جمع بين الأهداف الاجتماعية والرغبة في حياة معيشية بمستوى اقتصادي لائق (جبريل، 2020)

ولنا في إنجازات الرسول ﷺخير دليل على التميز عندما أشار على وُجهاء مكة المختلفين بأن يضعوا الحجر الأسود على قطعة قماش ويحملونه معاً إلى مكانه .

فالتميز والتفرد ليس أمراً جديداً على المجتمع الإسلامي، فالله سبحانه وتعالى ميزّ الأمة الإسلامية المستخلفة بشخصيتها المستقلة، فقد ميزها بشرائعها المصدقة لشرائع الديانات السابقة والمهيمنة عليها، وبمنهجها الجامع الشامل المتميز، و بتصور خاص للوجود والحياة، وبأهداف واهتمامات تتفق مع شخصيتها، وأيضا براية تحمل اسم الله وحده، وميزها بأنها الأمة الوسط التي أخرجها الله للناس لتحمل أمانة العقيدة وتراثها في قوله تعالى ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾. (القرآن. آل عمران :110). كذلك استطاع الرسول ﷺ أن يربي عدداً من أصحابه، ويُكون منهم جماعة متميزة بعقيدتها وسلوكها وهدفها في الحياة، وقد نجحت تربيته نجاحاً ليس له مثيل في تاريخ البشرية، ووصل بمجتمع المدينة في واقع الحياة إلى غاية من الرفعة والسمو لم يبلغها الفلاسفة والمصلحون حتى في الأماني والخيال، ودل نجاحه في رسالته على ما تستطيعه التربية وفق منهج القرآن من تغيير للأنفس، وسمو بالمجتمع ورفعة بالبشرية إلى أسمى الآفاق (العتيبي،2015).

د. **الاستقلالية**: أهم ما يميز الريادي الرغبة في الاستقلالية دون الاعتماد على الأخرين في الوصول لأهداف واتخاذ قراراته، فالإنسان الحر هو المسؤول عما يّفعل، وهو الذي سيتمكن من تحقيق ذاته على نحو إبداعي. فالشخصية الحرة المستقلة ليست ضرورية فقط ليحقق الإنسان ذاته ولكن ضروري أيضاً للنجاح والتميز في الأعمال .(الرجوب وأخرون ،2018) وتتمثل الحرية في العقيدة الإسلامية في تحرير لعقل المسلم والثورة على الهوى والتقليد الأعمى لآراء الغير، ومن ثم فهي دعوة للتجديد والابتكار وفتح أبواب تجسد هذا المعنى للحرية والاستقلالية في علاقة الرسول مع الصحابة رضوان الله عليهم فكان عليه السلام يحاورهم ويستشيرهم ويعمل بآرائهم لِيُعلّمهم

الحرية والاستقلالية في الفكر والعمل يقول عليه السلام (لا تكونوا إمعة تقولون إن أحسن الناس أحسنا و إن ظلموا ظلمنا، ولكن وطّنوا أنفسكم إن أحسن الناس أن تحسنوا و إن أساءوا فلا تظلموا)(سنن الترمذي: 2007). فتحقيق الريادة وفق النظرة الإسلامية لا يتم من خلال التقليد الأعمى و أنما يجب أن يكون نابع من داخل الإنسان(وحدة التوعية والثقافة الاستتمارية،2012)

2.3.6 البعد الأخلاقي لريادة الأعمال

أشار الشيخلي (1999) إلى أن المنهج الإسلامي أضاف بعداً اجتماعياً مهماً في ريادة الأعمال ألا وهو البعد الأخلاقي. فلا أعمال في الإسلام بدون أخلاق، و وفقاً لمبادئ الإسلام؛ فإن تحقيق الأهداف مرتبط بمدى الالتزام بالأخلاق التي أوجبها الإسلام، فقد جمع الإسلام بين الجانبين الروحي والمادي في العمل لما له من أثر في رفع قيمة العمل عالياً واعتبره قيمة دينية ودنيوية وأخروية في قوله تعالى ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (القرآن : التوبة .105)

نتيجة لذلك ركز النهج الإسلامي لريادة الأعمال على عدة قيم مثل الصدق و الإخلاص والأمانة في استثمار الأموال حيث ترتبط هذه القيم الفردية ارتباطًا وثيقًاً بالنجاح في الأعمال التجارية وريادة الأعمال ،فالإسلام يشجع على الاستثمار الأمثل والمناسب للأموال التي يرفض النظر إليها على أنها سلعة بل وسيلة للتبادل، ومن ثم ينبغي أن تعمل كمقياس للقيمة (Hernández,2010)

فالمال في الإسلام هو مال الله يتصرف به الإنسان في حدود المصلحة العامة أولاً، ثم المصلحة الخاصة ثانياً ،فهو مؤتمن عليه ومستخلف فيه وله حقوق وعليه واجبات، ويجب توخي ميزان "الحلال والحرام" في كسب المال والتصرف به وإنفاقه، فالمال نعمة ونقمة في آن واحد؛ فيكون نعمة بالحفاظ عليه وتزكيته والتصدق منه فيما أحل الله، ويكون نقمة وفتنة في حال الغفلة به، وتسخيره في كلِ ما حرمَ الله، فبدون القيم التي يوفرها الدين الإسلامي يصبح المال في حد ذاته غاية، ومن ثم يفضي إلى انعدام الضمير وعدم العدالة والتجاوزات، مما يحد من

مستوى التقدم والرقي لمعظم الأفراد ثم يسري على باقي الأجيال فتقييد حرية الملكية للفرد تجعله دائماً خاضعاً لحاجات المجتمع ولسلطة الدولة، فالتشريعات السماوية هي التي تضبط وتعطي معنى لاكتساب المال وإنفاقه عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال (لا تزول قدم بن آدم يوم القيامة من عند ربه حتى يسأل عن خمس عن عمره فيم أفناه وعن شبابه فيما أبلاه وماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه وماذا عمل فيما علم) (سن الترمذي : 2417)،أي أن البعدين "الديني والأخلاقي" يجب أن يكونا حاضرين على الدوام في صفات رُواد الأعمال ونتائج أعمالهم ومشاريعهم، بحيث يَكُونان محوراً هاماً ومقياساً للنجاح (المحاريق، 2021).

7. الخاتمة

من خلال مناقشة وعرض الأسس والمعايير التي تستند عليها ريادة الأعمال في المنظورين الإسلامي و الغربي وجدت هذه الدراسة ، أن ريادة الأعمال جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي، فالإسلام أسلوب حياة كامل ولا يوجد فصل بين العمل والدين في الإسلام ،فقد اهتم الإسلام بالإنسان وبكل ما يخص حياته وممارسته لأعماله بالشكل الذي يحقق رسالة و وظيفة الإنسان في أعمار الأرض من خلال المبادئ الإرشادية والتوجهات المستندة على القرآن والأحاديث النبوية التي تنظم الأعمال التجارية بالشكل الذي يحقق مصلحة الفرد والمجتمع.

وهذا ما لا يتوافق مع المبادئ والأسس التي تستند عليها ريادة الأعمال في المنظور الغربي التي تمنح الريادي الحرية التامة في استثمار ما يملك وتنمية ثرواته بالطريقة التي يريدها دون أي ضوابط مع الملكية الخاصة لكل عناصر الإنتاج وانحصار دور الدولة في الحفاظ على الملكية الخاصة فقط.

كل ذلك يقودنا إلى أن الدين الإسلامي كان أعم وأشمل فقد أوجد الحلول لجميع المشكلات على مر الأزمنة، حيث أشار ابن مسعود في حديثه إلى أن القرآن الكريم (اشتمل على كل علم نافع من خبرة ما قد سبق وعلم ما سيأتي وحكم كل حرام وحلال وما الناس إليه يحتاجون في أمر دينهم ودنياهم ومعاشهم ومعادهم) (بن كثير :ص 719)، إلى جانب سنة رسولنا الكريم الذي كان المعلم الأول والمربي الفاضل والقدوة الحسنة الذي أرسله الله سبحانه وتعالى معلم للبشرية لتبليغ

رسالته وتربية الناس تربية إسلامية صحيحة، فقد ربى أصحابه على الصدق والأمانة والتسامح وحب العمل التفاني فيه.

8. النتائج

من خلال مناقشة الدراسة للمبادئ والأسس التي تركز عليها ريادة الأعمال في المنظورين الغربي والإسلامي توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ وجود تقاطع في المبادئ والأسس التي ترتكز عليها ريادة الأعمال في المنظورين الإسلامي والغربي من خلال :

أ. تبلور فلسفة ريادة الأعمال في المنظور الغربي على نفس الأسس والمبادئ والمعايير التي يرتكز عليها النظام الرأسمالي. المتمثلة في :

-. منح الريادي الحرية الكاملة والمطلقة في تشغيل واستثمار كل ما يملكه من إمكانيات وموارد لزيادة الدخل وتحقيق الأهداف دون أية ضوابط.

- فصل الدين عن العمل من خلال عدم تقيد الريادي بالدين في ممارسته لأعماله وفق هذه المنظور فالدين لا علاقة له بشؤون الحياة وقضاياها.

- النظر إلى القيم والمبادئ والأخلاق بأنها معنوية وليست مادية فلا وجود لقيم الخير والعدل والصدق في ممارسة ريادة الأعمال وفق هذا المنظور .

ب. تستند ريادة الأعمال في المنظور الإسلامي إلى القيم والمبادئ والأسس التي نص عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة من خلال :

- خضوع الريادي للضوابط الذاتية من خلال الالتزام بالقيم الإسلامية المتمثلة في الصدق و الأمانة والاخلاص في ممارسة الأعمال.

- الالتزام الأخلاقي في ممارسة الأعمال من خلال الاستثمار الأمثل والمناسب للأموال بالشكل الذي يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع وعدم استثمارها وإنفاقها فيما حرم الله .

9. توصيات الدراسة

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة الآتي :

1. العمل على نشر وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال وفق القيم والمبادئ الإسلامية لأنها أعم وأشمل .
2. تنمية الوازع الديني والأخلاقي لرُواد الأعمال عن طريق الندوات والمحاضرات وورش العمل والدورات التدريبية، والمجلات ووسائل الأعلام بالشكل الذي يكفل استثمار الأمثل للأموال والموارد المتاحة.
3. الاهتمام برواد الأعمال ومحاولة توجيههم التوجيه السليم إلى ابتكار مشاريع ريادية قائمة على أسس إسلامية تتواكب مع طبيعة المجتمع الإسلامي.
4. جراء المزيد من الدراسات والبحوث في مجال ريادة الأعمال من منظور إسلامي .

المراجع

القرآن الكريم

المؤلفات

1. أبو جادو، صالح و نوفل ،محمد ،(2007) ،تعليم التفكير النظرية والتطبيق، عمان ،دار المسيرة للنشر والتوزيع.
2. الرافعي، مصطفي، (1981) الإسلام ومشكلات العصر، بيروت ،دار الكتاب اللبناني
3. السويدان ،طارق(2008) صناعة الابداع، الكويت ،شركة الابداع الفكر للنشر والتوزيع .
4. الشيخلي ، عبد القادر(1999)، أخلاقيات الوظيفة العامة، عمان، مجدلاوي،ط1.
5. الشيباني، أحمد بن حنبل أبو عبد الله، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصر، مؤسسة قرطبة، ج 4،ص357.الترمذي ،محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وآخرون، ج 4، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ص 612.
6. الصدر، محمد باقر (1401 هـ/ 1981) ،اقتصادنا، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ط14
7. القهيوي، ليث والوادي، بلال (2012) ،المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، عمان ،دار حامد للنشر و التوزيع.
8. بن كثير، إسماعيل بن عمر،(1401 تفسير القرآن الكريم، بيروت ،دار الفكر.
9. زيتون، حسن ،(2002)،تعليم التفكير رؤية في تنمية العقول المفكرة ، القاهرة ،عالم الكتب .

10. عبد الدائم، عبدالله (1987)، دور التربية والثقافة في بناء حضارة إنسانية جديدة: الثقافة العربية الإسلامية بين صدام الثقافات وتفاعلها، بيروت، دار الطليعة.
11. عبد الله، محمد، (1998)،النظم الاقتصادية المعاصرة، عمادة شؤون المكتبات، الرياض ،جامعة الملك سعود.
12. عنبه، هالة محمد لبيب (2016)، المشروعات الصغيرة للشباب ما بعد عصر ريادة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة..
13. مبارك مجدي(2010) ،الريادة في الأعمال المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية، إربد الأردن ،عالم الكتاب الحديث.
14. مزروعة، محمود محمد ،(1427 هـ/ 2007)، مذاهب فكرية معاصرة، جدة، كنوز المعرفة، ط 2.

الأطروحات

1. العتيبي، نور عبدالله عويض ،(١٤٣٧ هـ/2015) ،دراسة تقويمية لمشروع التعليم للريادة من منظور تربوي إسلامي، رسالة دكتوراه ، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
2. اللوح، باسم عمر محمود (2017)، أثر العوامل الريادية في تحقيق التميز المؤسسي، دراسة حالة: موظفي شركة الوساطة للأوراق المالية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية، غزة.
3. مصطفى، حسين أحمد، (2016)، ريادة الأعمال، رسالة ماجستير، إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، العراق.

المقالات

1. الحمالي، راشد بن محمد والعربي، هشام يوسف مصطفي (2016)، واقع ثقافة ريادة الأعمال بجامعة حائل وآليات تفعيلها من وجهة نظر الهيئة التدريسية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس،فلسطين،ع76، ص؛387- 442.
2. الرميدي، بسام سمير، (2018) ، تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب: استراتيجية مقترحة للتحسين. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مج/ع 6،ص؛372 - 394
3. العتيبي، منصور وموسي، محمد (2015) الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدي طلاب جامعة نجران واتجاهاتهم نحوها: دراسة ميدانية، مجلة التربية، جامعة الأزهر، مصر،مج162،ع2، ص؛615-670.

4. جبريل، وائل محمد ،(2020)، مدي توافر ريادة الأعمال لدي طلبة كلية الاقتصاد بجامعة عمر المختار فرع درنة ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، مج 5 ، ع 1 ، ص؛ 13-29.
5. خليل، نبيل محمد مرسي وشعراوي، محمد فتحي شلقامي ،(2017) ، الاستعداد الريادي لدى طلاب جامعة تبوك: دراسة العوامل المؤثرة باستخدام نظرية السلوك المخطط، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية،مج54،ع2،ص؛1-32.
6. عباس، محمد ،(2017)، ريادة الأعمال الاجتماعية كأحد الآليات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية. دراسة مطبقة على رواد الأعمال الاجتماعية بمدينة أسوان. مجلة الخدمة الاجتماعية،مج57،ع6. ص؛384-339 .
7. علي، سحر محمد و عويس، وردة علي (2021). دراسة نقدية لجهود جامعة الفيوم في مجال ريادة الأعمال في ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية،مج15،ع9 ،ص؛324-336

المداخلات

1. أبو ناصر، سامي سليم والطلاع، سليمان أحمد و أبو أمونة، يوسف والشوكي، مازن جهاد (2017)، التعليم التقني ودوره في تعزيز ريادة الأعمال في قطاع غزة، المؤتمر العلمي الثاني "الاستدامة وتعزيز البيئة الإبداعية للقطاع التقني"، كلية فمسطين التقنية – دير البلح، فلسطين.
2. صميدة، سميرة وعائض ، عبدالله وحبثور ،عبد الناصر(2016)، المنظور الإسلامي لإدارة الموارد البشرية الحديثة، المؤتمر الماليزي الثامن عشر للخدمات المالية، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ماليزيا.
3. زبير، محمد عمر و النجار، أحمد و بن عبود ،المهدي ، (23 ذي القعدة- 3 ذي الحجة 1393هـ/1984)، خصائص الفكر الإسلامي الاقتصادي ودورها في المعركة الفكرية والأيدولوجية وفي معركة التنمية الاقتصادية أبحاث ووقائع اللقاء الثاني للندوة العالمية للشباب الإسلامي بعنوان : من قضايا الفكر الإسلامي المعاصر، الرياض، السعودية.

مو اقع الإنترنت

1. الرجوب، أسيل حاتم و الأطرش، أنوار عبد الصمد وناصر الدين، مطيعة بشار ،(2018)، واقع تطبيق ريادة الأعمال المؤسسية في قطاع البنوك الإسلامية في محافظة الخليل، بحث تخرج منشور ، جامعة بوليتكنك، فلسطين.

http://scholar.ppu.edu/handle/123456789/731?show=full

2. المحاريق، سالم صخر .(2021) ريادة الأعمال من منظورٍ "ديني وأخلاقي" .
https://www.maannews.net/articles/2042148.html
3. د. م (2012) ،ريادة الأعمال في المنظور الإسلامي ، وحدة التوعية والثقافة الاستثمارية،.
ww.cu.sa
4. لاغا ،خديجة عبد الله .(2018).دور دوافع العمل والربح في ريادة الأعمال من منظور إسلامي.
مجلة الراسخون: جامعة المدينة العالمية – ماليزيا مج4، ع1.
https://search.mandumah.com/Record/936788

المراجع الأجنبية

Books

1. Bornstein, D. and S. Davis ,(2010), Social Entrepreneurship: What Everyone Needs to Know, Oxford University Press, USA,p.23
2. Coulter Mary, (2001), Entrepreneurship in action, New Jersey, Upper saddle River.
3. Harper A David ,(1996), Entrepreneurship and the market process: an inquiry into the growth knowledge. Virus, Oates
4. Turner, F. J. ,(1986). Social work treatment : interlocking theoretical approaches. New York London, Free Press ; Collier Macmillan, p .514

Journals

1. Berzin, S. C. (2012), "Where Is Social Work in the Social Entrepreneurship Movement?" Social Work 57(2): P185-188.
2. Bird, B. ,(1992), An Entrepreneurial Archetype. Journal of Management Enquiry, 1(3) .
3. Busenitz L W, Barney J B, (1997), Differences between entrepreneurs and managers in large organisations: Biases and heuristics in strategic decision marking. Journal of business venturing, Vol 12.N 01-
4. Rosni Bakar & Others (2015), "Entrepreneurship Education: Experiences in Selected Countries", International Education Studies; Vol. 8, No. 1.

5. Vargas-Hernández, J. G., Noruzi. M. R., & Sariolghalam. N., (2010), An Exploration of theAffects of Islamic Culture on Entrepreneurial Behaviors in Muslim Countries. Asian Social Science Vol. 6, No. 5; May

Website

1. Baijal, R. ,(2016), 4 reasons why entrepreneurship is important, Entrepreneur India, Retrieved on 3/9/2021 from :https:/www.entrepreneur.com/article/26979
2. European Commission ,(2011), The Budapest agenda: enabling teachers for entrepreneurship education. Availablehttp://ec.europa.eu/DocsRoom/documents/9272/attachments/1/translations/e/

Interventions

a. Ikhlef Ilhem, Hocini Rouaissa, (2019), Les fondements théoriques de l'entrepreneuriat et de l'esprit entrepreneurial et leur importance pour notre économie. Séminaire National l'entrepreneuriat et les jeunes.Université de Sétif .
b. Odo,G., E., (2001), Accentuating entrepreneurial skills as a basis for poverty reduction in Nigeria, Proceedings of the 14th Annual Conference of the Nigerian Association of Teachers of Technology (NATT).
c. Omar Amir, (2019), les mesures d'accompagnement des PME innovantes en Algérie, Séminaire National l'entrepreneuriat et les jeunes, Université de Sétif.

2 الأعمال في ضوء نظرية الرأسمالية الأكاديمية، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية،مج15،ع9 ،ص:324-336

المداخلات

1. أبو ناصر، سامي سليم والطلاع، سليمان أحمد و أبو أمونة، يوسف والشوكي، مازن جهاد (2017)، التعليم التقني ودوره في تعزيز ريادة الأعمال في قطاع غزة، المؤتمر العلمي الثاني "الاستدامة وتعزيز البيئة الإبداعية للقطاع التقني"، كلية فمسطين التقنية – دير البلح، فلسطين.

2.صميدة، سميرة وعائض ، عبدالله وحبثور ،عبد الناصر(2016)، المنظور الإسلامي لإدارة الموارد البشرية الحديثة، المؤتمر الماليزي الثامن عشر للخدمات المالية، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ماليزيا.

3.زبير، محمد عمر و النجار، أحمد و بن عبود ،المهدي ، (23 ذي القعدة- 3 ذي الحجة 1393هـ/1984)، خصائص الفكر الإسلامي الاقتصادي ودورها في المعركة الفكرية والأيدولوجية وفي معركة التنمية الاقتصادية أبحاث ووقائع اللقاء الثاني للندوة العالمية للشباب الإسلامي بعنوان : من قضايا الفكر الإسلامي المعاصر، الرياض، السعودية.

مو اقع الإنترنت

5. الرجوب، أسيل حاتم و الأطرش، أنوار عبد الصمد وناصر الدين، مطيعة بشار ،(2018)، واقع تطبيق ريادة الأعمال المؤسسية في قطاع البنوك الإسلامية في محافظة الخليل، بحث تخرج منشور ، جامعة بوليتكنك، فلسطين.
http://scholar.ppu.edu/handle/123456789/731?show=full

6. المحاريق، سالم صخر .(2021) ريادة الأعمال من منظورٍ "ديني وأخلاقي" .
https://www.maannews.net/articles/2042148.html

7. د. م (2012) ،ريادة الأعمال في المنظور الإسلامي ، وحدة التوعية والثقافة الاستثمارية،.
ww.cu.sa

8. لاغا ،خديجة عبد الله .(2018).دور دوافع العمل والربح في ريادة الأعمال من منظور إسلامي. مجلة الراسخون: جامعة المدينة العالمية – ماليزيا مج4، ع1.
https://search.mandumah.com/Record/936788

تجارب بعض الدول الناجحة في تأسيس وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتأسيس النموذج الليبي

ابتسام ميلاد حديدان — **امال ميلاد حديدان**

جامعة المرقب كلية الآداب مسلاته- ليبيا — **كلية التقنية الالكترونية / طرابلس- ليبيا**

basma_mem@yahoo.com — **amalhededan@gmail.com**

الملخص :

هدفت الدراسة إلى التطرق إلي أهم الدوافع التي دعت الدول إلي الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والتعرف علي الخطط والسياسات التي تبنتها تجارب الدول الأخرى في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة، وقد تضمنت الدراسة عرض لنماذج من تجارب الدول وأهمية المشروعات الصغيرة والتدريب إقامة وتأسيس المشاريع الصغيرة . وقد كان من أهم النتائج التعرف على أهم الدوافع التي دعت الدول إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والتطرق إلى الخطط والسياسات التي تبنتها تجارب الدول الأخرى في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية : التنمية – المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المقدمة :

يعتمد التخطيط السليم على تقييم الخطط والسياسات السابقة لمعرفة نقاط القوة والاستفادة منها ونقاط الضعف لنجنبها ، والبدء في التفكير من حيث انتهي الآخرون للاستفادة من أخطاء تجاربهم ونجاحها. وتعد تجارب الدول الناجحة في مجال تنمية

ابتسام ميلاد حديدان
امال ميلاد حديدان

تجارب بعض الدول الناجحة في تأسيس وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتأسيس النموذج الليبي

وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجال للدول الراغبة في النجاح فبما نجحت فيه تلك الدول للاستفادة من تلك التجارب لتمكن من وضع استراتيجية شاملة لتنمية وتطوير هذا النوع من المشروعات. وهذا البحث تناول التجربة الأمريكية و التجربة اليابانية والتجربة الكندية والتجربة البريطانية لاستخلاص الدوافع والاستراتيجيات والسبل لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

1.2 مشكلة الدراسة :

الدول التي تعرضت للأزمات الاقتصادية استعانت حتى تتغلب على أزماتها باللجوء إلى مساعدة مواطنيها للمساهمة في حلحلة الأزمات الاقتصادية التي عصفت بها ، عن طريق مساعدتهم على تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة بطرق ووسائل تكفل نجاحهم فيها وعلى نحو يسهم في دفع عجل الاقتصاد. عليه فإن مشكلة هذه الدراسة تكمن في عرض تجارب بعض الدول في مجال تأسيس وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على السبل التي استطاعت من خلالها النجاح في ذلك .

1.3 أهمية الدراسة :

تسليط الضوء على أهم التجارب الرائدة في مجال تأسيس وتنمية تطوير الأعمال التي يمكن الاحتذاء بها في ليبيا.

1.4 **أهداف الدراسة :**

. التطرق إلى أهم الدوافع التي دعت الدول إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

. التعرف على الخطط والسياسات التي تبنتها تجارب الدول الأخرى في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

1.5 المفاهيم الإجرائية للدراسة :

1.5.1 تنمية : عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بوضع المشروع إلى النمو والاستقرار والتطور ، ما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية.

1.5.2 المشروعات الصغيرة والمتوسطة : مشاريع تختلف من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج ونوعية الصناعات القائمة وحجم السكان ومدى توفر القوى العامة ودرجة تأهيلها والمستوي العام للأجور والدخل و، الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستيراد والتصدير وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح التطور الاقتصادية للدولة.

1.6 منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، لاستخلاص النتائج والخروج بمجموعة من التوصيات.

1.7. الدراسات السابقة :

1.7.1 دراسة المصراتي (2019) : بعنوان التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال – الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي ، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على الجوانب الإيجابية لحاضنات الأعمال وكيفية الاستفادة منها بما يتلائم مع معطيات الاقتصاد الليبي ، وتسليط الضوء على أهم التجارب العربية والدولية الرائدة في

مجال حاصـــنات الأعمال التي يمكن الاحتذاء بها في ليبيا. وقد خلصـــت إلى أن النموذج الليبي يعاني من تأخر صـدور القوانين المنظمة لنشـاط حاصـنات الأعمال للمؤسـسـات الصغيرة والمتوسطة ، وضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وغياب الوعي والثقافة بتبني خذه الآليات ونقص في الخبرات التنظيمية والتوجيهية التي تعمل على نشرها (**المصراتي : 2019**) .

1.7.2 دراسـة نورالدين و بوقرين (2018) : بعنوان تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة ، والتي هدفت إلى عرض مجموعة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وأوجه الاستفادة من نتائجها في وضع استراتيجية شـاملة لتنمية وتطوير هذا النوع من المشـروعات في ليبيا ، وأشـارت النتائج إلى وجود تشـابه كبير بين تلك الدول فيما يتعلق بالدوافع وراء الاهتمام بالمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة وتطويرها من خلال توفير الأطر القانونية والتشـريعية وانشـاء هيئات ومؤسـسـات حكومية للإشـراف عليها وتقديم الدعم لها وتوفير التمويل اللازم عن طريق انشاء مؤسـسـات تمويل وضـمان مخاطر تقديم الدعم والاسـتشـارات في مجال دراسات الجدوى والمسائل الفنية والإدارية والتسويقية والتدريب (**نورالدين و بوقرين : 2018**).

1.7.3 دراســة نورالدين وآخرون (2017) : بعنوان تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشــروعات الصــغرى والمتوســطة ، وهدفت إلى عرض التجربة الليبية في مجال تنمية وتطوير المشــروعات الصــغرى والمتوســطة ، وخلصــت إلى أنه لا يوجد قانون خاص بالمشـروعات الصـغرى والمتوسـطة مقارنة بالدول الأخرى ، وأنه يوجد جهاز حكومي يعنى

بشؤونها وهو جهاز البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ، وأنه يتم تمويلها مالياً عن طريق مؤسسات متخصصة مثل المصرف الريفي وصندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل ومصرف التنمية والمصرف الزراعي والمصارف التجارية (**نورالدين وآخرون : 2017**).

1.7.4 دراسة الصوص (2010) : بعنوان بعض التجارب الدولية الناجحة في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين ، وقد هدفت الدراسة إلي التعريف بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم بيانات متكاملة حولها ، وعرض التجربة الفلسطينية وخصائصها والمشاكل التي تعاني منها ؛ بالإضافة إلي عرض بعض النماذج من التجارب الدولية. وقد كشفت النتائج أن المشايع الصغيرة والمتوسطة في الدول قد حظيت برعاية كبيرة من قبل المؤسسات المحلية والحكومية بإصدار التشريعات وصياغة السياسات التي حققت لها الحماية والنمو والتطور ، كما انه قد تم انشاء مؤسسات وأجهزة تقوم بإمداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقروض اللازمة ومساعدتها على تسويق منتجاتها ، كما انتهجت سياسات لدعمها مثل الاعفاء من الضرائب والنظم التمويلية والمساعدة ؛ بالإضافة إلي التدريب والتأهيل والاستشارات الفنية والاقتصادية (**الصوص : 2010**).

1.7.5 دراسة الشويرف وآخرون (2009) : بعنوان المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة – التجربة الليبية التي هدفت إلى التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة في ليبيا وبيان أثرها في الحد من البطالة ، وقد كشفت إلى أن مفهوم المشروعات الصغيرة بالمجتمع

الليبي قد اتخذ شكل المشروعات الفردية ومشروعات النشاط الأسري ، وأن المشروعات الصغيرة قد عملت إلى الحد من البطالة إلى حداً ما ؛ وقد تبين ذلك من خلال تزايد أعداد العاملين بها حيث وصل معدل استيعاب المشروعات الصغيرة للعاملين فيها إلى المتوسط خلال الفترة من (2006 – 2012) **(الشويرف وآخرون : 2009)**.

1.7.6 دراسة حرب (2006) : بعنوان المعوقات التي تحول دون مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – التجربة السورية ، وخصلت إلى أن أهم المعوقات هي المعوقات التنظيمية ذلك لارتباط هذه المشروعات بجهات ووزرات مختلفة ، كذلك المعوقات القانونية المنظمة لهذه المشروعات التي وضعت منذ فترة بعيدة ولم يحدث عليها أي تطوير ، والمعوقات الإدارية والتي تتمثل في جهل العاملين فيها لأساليب العمل الإداري الحديث ، والمعوقات المالية ذلك أن العلاقة بين البنود والمشروعات الصغيرة والمتوسطة يوجد فيها الكثير من الإشكاليات مثل ارتفاع نسبة الفائدة وهشاشة نظام تسديد الأقساط والفوائد والضمانات والمشاكل الناتجة عن التأخر في التسديد**(حرب : 2006)**.

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في كونها سعت إلى تناول تجارب الدول في تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل تنميتها ، كما تم التطرق إلى التجربة الليبية والمخضات التي مرت بها والحالة التي عليها الآن ، وما تحاول هذه الدراسة اضافته الخروج بإضافات استرشاديه تتسقي من تلك التجارب.

2. الاطار النظري للدراسة:

2.1 أهمية المشروعات الصغيرة :

تجارب بعض الدول الناجحة في تأسيس وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتأسيس النموذج الليبي

ابتسام ميلاد حديدان
امال ميلاد حديدان

تعتبر المشروعات الصغيرة أحد المكونات المهمة لاقتصاد أي بلد لأنها عبارة عن خلايا صغيرة في النسيج الاقتصادي لا يمكن الاستهانة بها ، بل أن هذه المشروعات تعتبر الأساس الذي تقوم عليه المشروعات المتوسطة والكبيرة والجهة المكملة والمغذية لها سواء في الإنتاج أو التسويق. ولاشك للمشروعات الصغيرة أهمية بالغة في دعم الاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، وأكبر مثال على ذلك ما تحقق في اليابان وتايوان وكوريا وغيرها من الدول التي استطاعت أن تحقق نمواً اقتصادياً كبيراً وثورة حضارية يشهد لها التاريخ وبزمن قياسي (ضياء : 2012 ، 140).

من مزايا المشروعات الصغيرة أنها تنشط في معظم القطاعات الاقتصادية على الرغم من الاختلافات في كثافة هذه النشاطات بين قطاع وآخر ، وهي تنشط في القطاع التجاري القطاع الصناعي والقطاع الزراعي الذي يشمل فئة الإنتاج الحيواني كتربية المواشي والدواجن والنحل والطيور ، والتصنع الزراعي والذي يتعلق بإخضاع المنتجات الزراعية للمعالجة الصناعية كالعصائر والأغذية ، والبناء والانشاء وتصنيع التقنيات والأدوات. كما أنها تتميز بكفاءتها في استخدام الموارد الأولية والخامات المتاحة خصوصاً في البلدان التي تتوافر فيها مثل هذه المواد ، كما أنها تشكل بيئة مناسبة للابتكار والابداع وخاصة في قطاع الصناعة. كما أن من أهم مزايا المشروعات الصغيرة أنها تعد أفضل الطرق للحد من مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل وتكلفة أقل من تكلفة المشروعات الكبيرة والمؤسسات الحكومية. ففي الدول العربية تتراوح نسبة البطالة ما بين (8 – 30%) ،

بينما تبلغ نسبة البطالة في اليابان التي تعتمد على المشروعات الصغيرة ما نسبته (4.7%) ، ذلك لأن المشروعات الصغيرة في اليابان تشغل قرابة (70%) من إجمالي القوى العاملة(**بن شايب و سعدي :2019 ، 64)**.

في التجربة اليابانية التي تعتبر في مجال إقامة وتنمية المشاريع الصغيرة واحدة من أغني التجارب العالمية وبمثابة نموذج يمكن أن يحتذي به من قبل كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها ، عملت على توفير المساعدات للمشاريع الصغيرة سواء كانت مساعدات فنية أو تحويلية أو إدارية أو تسويقية ، وذلك من خلال اعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشاريع الصغيرة. وفي التجربة الكورية تم انشاء هيئة تشجيع تشجع المشاريع الصغيرة تقدم الدعم لها عبر توفير برامج للخدمات والتدريب. وفي التجربة الأمريكية تم اتخاذ العديد من الخطط والبرامج الاستراتيجية لمساعدة وتطوير المشاريع الصغيرة مثل التدريب على إدارة المشاريع الصغيرة ، كما تم تطوير مؤسسات مسؤولة على إقامة وتنمية المشاريع الصغيرة تهدف إلى مساعدة أصحابها لإقامة وتشغيل مشاريع صغيرة ناجحة ، تقوم بتزويدها بالخدمات الاستشارية والمساعدات المالية ، كذلك تم إقامة مراكز تطوير المشاريع بالمعاهد والجامعات تقدم الاستشارات وتقام بها حلقات النقاش حول التدريب وكل ما تحتاجه المشاريع الصغيرة من أعمال ، وقد كان لهذا النشاط أثر في زيادة عدد المنشآت الصغيرة **(السهلاوي:: 2009 ، 18)**. وفي تجربة دولة السودان تم تقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية والمحاسبية مجاناً لأصحاب المشاريع الصغيرة ، كما تم عقد دورات تدريبية لأصحاب المشاريع ، كما أنه في تجربة دولة سنغافورة كان يتم تصميم

المؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها (إبراهيم : 2016 ، 87).

2.2 نماذج من تجارب الدول:

2.2.1 التجربة الأمريكية لحاصنات الأعمال الإبداعية :

يعرف دليل إدارة المشروعات الصغيرة في أمريكا هذه المشروعات حسب مجالات النشاط المختلفة فمنها مثلًا في مجال التصنيع ، بصفة عامة عدد العمال فيها يكون أقل من 250 عاملًا ويمكن أن يصل إلى 1500 عامل في بعض الصناعات اعتماداُ على مستوى الصناعة ، ويعبر هذا التعريف عن مرحلة التقدم الاقتصادي والتي تعيشها أمريكا إذ إن ما يعتبر لديها صغيراً هو بالقطع كبير في الدول النامية ، ولقد انتهجت الولايات المتحدة سياسة قومية منذ مطلع الخمسينيات تستهدف دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورًا كبيرًا في التنمية الاقتصادية ، وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية لمواجهة مشكلات البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج. ولقد اعتمدت هذه السياسة القومية على عدد من المحاور أهمها:

. إنشاء جهاز حكومي مركزي عام 1953 يعرف باسم الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة ليكون بمثابة الجهة المختصة عن تنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

. منح المشروعات الصغيرة إعفاءات ضريبية تصل إلى 2.%.

. قيام الإدارة الاتحادية للمشروعات الصغيرة بوضع برامج للتدريب وتقديم الاستشارات اللازمة لإقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

. وضع نظام تمويلي لمساعدة المشروعات الصغيرة (اليونسكو: 2019 ، 165) .

ويأتي دور المنظمات الحكومية في مساعدة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

. إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

. مراكز تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

. رابطة خدمات الإداريين المتقاعدين (السيد : 2007 ، 34).

ظهور فكرة الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية والتي هي عبارة عن منظمات تنموية تتضمن حزمة متكاملة من الخدمات ؛ كان لاستقبال ورعاية المشروعات الناشئة التي لا تملك الوسائل اللازمة لمواجهة متطلبات الإنشاء والتشغيل ، وأكدت الدراسات والتجارب تزايد حضانات الأعمال والتكنولوجيا بصورة طردية مع زيادة الطلب عليها ، لما تتضمنه من خبرة وإمكانات لزيادة قدرة المشروعات على البقاء والنمو، وقد بلغ عدد الحاضنات في الولايات المتحدة ما يزيد على (1000) حاضنة (مصطفي (1998 ، 120).

ويعتبر نموذج الحاضن التكنولوجي بجامعة أوستن الأمريكية من أشهر نماذج الجامعات الاستثمارية في العالم ، وهو نموذج يهدف إلى تحقيق الشراكة والتعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في البحث العلمي ، وهو مشروع تعاوني بين الجامعة والحكومة المحلية وبمشاركة غرفة التجارة والقطاع الخاص. والحاضن التكنولوجي

تجارب بعض الدول الناجحة في تأسيس وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتأسيس النموذج الليبي

ابتسام ميلاد حديدان
امال ميلاد حديدان

مصمم ليكون عاملاً مساعداً للتنمية الاقتصادية من خلال توظيف البحوث والمبتكرات الجامعية وتحويلها إلى المجالات الرئيسية التي تحدد نجاح المشروعات الفنية في مجال الصناعة(السيد : 2007 ، 35).

وتتلخص آلية عمل حاضنات الأعمال بوضع برامج تدريب واستشارات علمية يتبعها انتقاء رياديين يرغبون ببدء العمل في تأسيس مشاريعهم الخاصة بالشراكة مع مؤسسات الدولة الكبرى ، عبر فترة الحضانة تقدم فيها خدمات استشارية ومالية وقانونية ووضع خطط مفصلة حول التمويل والاستثمارات اللازمة وبرامج السيولة والإنتاج والتسويق ، وكل ما يتعلق بمسيرة الشراكة ذات العلاقة حتي مرحلة الانطلاق (مصطفي (1998 ، 121).

وعموما هدفت حاضنات الأعمال الإبداعية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى :

. مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا من أصحاب الأفكار المبدعة على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة.

. مساعدة الباحثين على الانتفاع بنتائج الأبحاث التي ينفذونها من مرحلة العمل المخبري إلى مرحلة التطبيق العملي بهدف الإنتاج التجاري.

. تقديم الاستشارات الفنية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية ودراسة حجم السوق والإنتاج ومدي توفر العمالة والمواد الأولية اللازمة لبدء الإنتاج.

. تقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة .

. تنفيذ دورات تدريبية مكثفة للمؤسسات المختصة.

. المساعدة في وضع خطة للمشروع أو الشركة (اليونسكو: 2019 ، 166).

2.2.2 التجربة اليابانية – الشراكة بين الجامعات وقطاعات الصناعة والإنتاج :

انطلقت اليابان من أن رأس المال البشري المزود بالعلوم العصرية والتكنولوجية المتطورة هو السبيل الوحيد القادر على احداث تنمية مستدامة ، ولذلك أصبح التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من المواضيع الأساسية والجوهرية في اليابان منذ الثمانينيات القرن الماضي ، حيث تم إنشاء برامج تدريبية مشتركة بين الجامعات والمصانع ، كما تم إنشاء لجنة متكونة من مجموعة العمل تمثل الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في اليابان التي عكفت على دراسة القضايا المشتركة بين الجامعة والمصنع ووضع التوصيات المناسبة لزيادة التعاون ووضع الآليات المناسبة لتدريب طلبة الجامعات في المشاغل والمصانع لرفع درجة الابتكار لديهم (مصطفي: 1998 ، 193).

ويتولى مسؤولية الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج جامعات حكومية وخاصة ووزارات مثل وزارة الصناعة والزراعة والتجارة واتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة ومراكز ومعاهد البحوث التعاونية ، بالإضافة إلى مئات المراكز البحوثية التعاونية والتي يقع معظمها داخل الجامعات وتتمثل مهمتها في البحث في المشكلات التي تواجه الصناعة اليابانية وطرح الأفكار التي تقوي العلاقة بين الصناعة والجامعات (العيسوي : 2000 ، 123).

وتهدف هذه المراكز إلى :

. تطوير تبادل المعلومات بين الجامعة والمؤسسات بحيث تسمح بالتعاون الكامل والتبادل المشترك معاً ، والسماح للباحثين في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بإجراء البحوث المشتركة والسماح باشراك المؤسسات الإنتاجية لتمويل ابداعات واختراعات الجامعات.

. السماح للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا إلى المصانع الصغيرة والمتوسطة والسماح لأعضاء الهيئات التدريسية بتقاضي رواتب اضافية من المؤسسات الإنتاجية لقاء خبراتهم واستشاراتهم وبحوثهم.

. تعزيز أكبر فائدة من البحوث المشتركة بالجامعات والأفكار الجديدة في نقل التكنولوجيا والصناعة التي ينتظر منها أن تقوم بمساعدة الجامعات عن طريق احداث برامج تدريسية وتدريبية للطلبة الجامعين لتعزيز ابداعاتهم وانتاجيتهم (اليونسكو: 2019 ، 167).

والتجربة اليابانية في مجال إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة نموذج يحتذى به كونها من أغنى التجارب العالمية في هذا المجال وأقدمها ، وإيماناً من الحكومة اليابانية بأهمية المشروعات الصغيرة، فقد أصدرت عام 1963 القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم (154) لتحقيق الاستقرار والحماية لها، ويهدف إلى تشجيع نمو وتطوير المشروعات الصغيرة وتحسين الموارد والتسهيلات الإدارية المتاحة لها والمناخ الذي تعمل في ظله. وقد تم تطوير هذا القانون في مرحلتي السبعينيات والتسعينيات والذي هدف إلى تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزيادة قدرتها الابتكارية للتوصل إلى الاختراعات التكنولوجية وتحقيق نمو متوازن في الاقتصاد القومي ، وقد شمل هذا القانون عدداً من الإجراءات التي تشجع على تطوير مجالات أعمال جديدة من خلال

ابتسام ميلاد حديدان
امال ميلاد حديدان

تجارب بعض الدول الناجحة في تأسيس وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتأسيس النموذج الليبي

تكامل المعرفة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وقد توالت الإجراءات الحكومية التي هدفت إلى دعم هذا القطاع ومنها منح المشروعات الصغيرة والمتوسطة إعفاءات من الضرائب والروسم، وتوفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية لها، والسماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد أو ضمانات لحمايتها من الإفلاس(**مصطفي: 1998 ، 121)**.

وكان عام 1999 فارقاً بالنسبة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عندما تم إنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كهيئة تنفيذية ، تهدف إلى توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر :

. إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة .

. إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة منها لا يقل عن 30% من قيمة المناقصة.

. تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة وإيجاد نظام ضمان القروض الممولة للمشاريع الصغيرة.

. الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات محددة وتوفير نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا في المشاريع الصغيرة، ونظام ضريبي آخر يشجع على إقامة المشاريع الصغيرة في المناطق النائية.

. التأمين على المشاريع الصغيرة خوفاً من مخاطر الإفلاس.

. إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

. إقامة المعارض الدولية لتسويق منتجات المشاريع الصغيرة.

. إلزام جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمشاريع الصغيرة للحصول على العقود الحكومية (العيسوي : 2000 ، 125).

ويوجد في اليابان أكثر من (1526) مجموعة متبادلة بين الصناعات المختلفة تضم أكثر من(52149) مشروعاً صغيراً موزع على مراحل التكامل الثلاث ، ومن خلال هذه المجموعات أمكن تحديد دور رجال الأعمال في تنشيط وإقامة وتطوير وتحديث هذه الصناعات ، بالإضافة إلى استطلاع رأيهم حول السياسات الواجب وضعها لتحقيق مناخ أفضل لتطوير هذه المشروعات. ومرت عملية التكامل بثلاث مراحل تمثلت في :

. مرحلة التبادل: تعتبر هذه المرحلة نقطة البداية في تسهيل لقاء وتعارف هذه المشروعات لتحقيق تبادل المعرفة بينهما ، ويقصد بهذه المرحلة أن تلتقي المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تعميق الفهم المشترك والمتبادل بينهما حول عدد من القضايا المرتبطة بالعمل، بالإضافة إلى محاولة خلق فرص لتطوير أعمال جديدة.

. مرحلة التطوير: بعد أن يتم التبادل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبدأ في اتخاذ القرارات المتعلقة بأحداث التطوير وتنفيذها، سواء في مجال الأعمال ، أو التكنولوجيا متمثلة في تطوير منتجات جديدة، وتطوير تكنولوجيا جديدة، وتطوير أسواق جديدة.

. مرحلة التسويق: تمثل هذه المرحلة مرحلة جني الثمار حيث تتمكن المشروعات المنتمية إليها من تسويق المنتجات التي تم تطويرها نتيجة التبادل(اليونسكو: 2019 ، 168). توضح هذه المراحل مدى التكامل والتعاون الذي تعمل في ظله المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ابتسام ميلاد حديدان
امال ميلاد حديدان

حالياً في اليابان ، والذي يعتبر من أهم أسرار نجاح التجربة اليابانية وأحد دعامات اقتصادها القومي والذي يتمثل في الإحصاءات الآتية:

. بلغ إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (99%) من إجمالي عدد المشروعات ونسبة(99.5%) من إجمالي المشروعات العاملة في مجال التصنيع.

. عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب مجالات الأنشطة المختلفة حيث توفر فرص عمل (لـ80%)من العاملين في مجال الأنشطة المختلفة ، و (لـ74%) للعاملين في مجال التصنيع.

. المساهمة في صادرات القطاع الصناعي بنسبة (55%) واعتماد الصناعات الكبيرة على صناعات صغيرة أكثر تخصصًا لتحقيق مزيد من الوفرات في تكلفة الإنتاج ، حيث بلغت النسبة (91%) في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة ، و(85%) في صناعة السيارات و(88%) في صناعة الآلات، و(87%)في صناعة الأدوات الكهربائية.

. تتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان في صناعات التعدين والنقل والإنشاءات والمشروعات التجارية والخدمية المتمثلة في تجارة الجملة والتجزئة ، ويتسم المناخ الذي تعمل في ظله المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بالمناخ الإيجابي ، حيث تتفاعل عدة عوامل معاً في إحداث هذا المناخ من أجل إيجاد بيئة صالحة ومشجعة لهذه المشروعات ، وبالتالي أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الدعامات الأساسية في الاقتصاد الياباني (العيسوي : 2000 ، 129).

2.2.3 التجربة الكندية مراكز التميز:

ابتسام ميلاد حديدان
امال ميلاد حديدان

تجارب بعض الدول الناجحة في تأسيس وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتأسيس النموذج الليبي

تعد من أشـكال الشـراكة القوية بين الجامعات والمؤسـسـات الإنتاجية ، وهي مراكز بحثية موجودة داخل الجامعات للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسـسـات الصناعية لتمويل مجموعة من البرامج لتطوير وتدعيم العلاقة بين الجامعات والصناعة ، وتحرص الحكومة الكندية على تمويلها بشـكل منتظم ومسـتمر وذلك للمحافظة على ارتباطها مع المجتمع والمؤسـسـات الإنتاجية في الدولة. ومن مراكز التميز التي أنشـئت في كندا مركز جامعة أونتاريو لتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات والتي قامت بتحويل نتائج البحوث العلمية والتكنولوجية إلى تطبيق عملي في المؤسـسـات الصـناعية والإنتاجية ، وذلك من خلال الشـراكة والتعاون بين جامعة اونتريو والمؤسـسـات الوطنية للوصـول إلى أفضل الاختراعات في مجال المعلوماتية والاتصال ومن ثم تسويقها(اليونسكو: 2019 ، 170). وتهدف مراكز التميز في كندا إلى :

. إقامة روابط شراكة قوية واستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

. الاستثمار في الابداع للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة من خلال الأبحاث المشتركة ذات العلاقة بالصناعة.

. الوصول إلى نتائج علمية وذلك عن طريق المؤسسات الإنتاجية وسوق العمل.

. تدريب كبار العاملين واعدادهم نحو إدارة العمل الإبداعي .

. تبادل المهارات والمعارف مع الجامعات والمراكز الإبداعية الأخرى المحلية والوطنية والعالمية.

. تسويق التكنولوجيا الناتجة عن الأبحاث التطبيقية(السيد : 2007 ، 56).

2.2.4 التجربة البريطانية – الجامعة الصناعية :

يرجع سبب ظهور جامعة الصناعة إلى ازدياد حاجة أصحاب العمل في بريطانيا إلى عمال بمهارات عالية معاصرة لوسائل القنية ، وبدأت فكرة الجامعة الصناعية 1992 وتمثل هذه الجامعات رؤية الحكومة البريطانية نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل من انجلترا وويلز وايرلندا الشمالية ، وتشبه هذه الفكرة الجامعات المفتوحة وذلك من أجل تقديم المهارات وتوفير التدريب والتعليم اللازمين لكل عامل في كافة المجالات. ونظرا لأنه لا يقوم بمثل هذا العمل مؤسسات تعليمية أخرى تتطلب الأمر الحاجة إلى مؤسسة علمية كجامعة الصناعية ، لتأخذ المبادرة والقيادة وتنسق النشاطات والتغيير نحو الأفضل (**عطية : 2005 ، 176**). وقد هدفت الجامعة الصناعية إلى:

. إيجاد الفرص أمام الأفراد للعمل وتطوير اتجاهاتهم نحو المهنة وإقامة سوق تنافسي.

. رفع كفاية القوي العاملة وتوفير فرص التدريب أثناء العمل.

. تكوين مراكز للتعلم الوطني ترافق العامل في ورشته ومنزله ومراكز التعليم المحلية.

. خلق نظم لتسهيل الاتصال ولتقديم الخدمات الارشادية ووضع قدرتها على محاكاة السوق (**العيسوي : 2000 ، 130**).

3. النتائج والتوصيات :

3.1 النتائج :

من أهم الدوافع التي دعت الدول إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

1. تشجيع روح المبادرة والريادة في مجال الأعمال وتبني الأفكار الإبداعية لإقامة المشاريع.

2. تمكين المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة على التكيف والتأقلم مع الظروف الصـعبة والطارئة خلال فترة الركود الاقتصـادي ، والمرونة العالية على الاسـتجابة لجميع التغيرات التي تحصل في البيئة المحيطة ، وذلك على عكس المشروعات الكبرى.

3. توفير العمل الجيد للحد من مشكلة البطالة.

4. تحسين مستوى دخول العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

5. توفير المنتجات والسلع الوسيطة .

6. تنويع مصادر الدخل وخاصة بالنسبة للدول التي يعتمد اقتصادها على انتاج وتصدير سلعة واحدة فقط ثل الدول النفطية.

7. المساهمة في تحقيق إحلال الواردات وتنمية الصادرات.

8. الاسـتفادة من المواد الخام الحلية وذلك عن طريق إقامة مشـروعات تعتمد على المواد الخام والمحلية.

9. تحقيق التنمية المكانية وخاصة في المناطق النائية والارياف

أما الخطط والسـياسـات التي تبنتها تجارب الدول الأخرى في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة فتتمثل في :

1. توفير إطار قانوني وتشريعي ينظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالغير والمزايا والاعفاءات التي تتمتع بها.

2. انشاء هيئات ومؤسسات حكومية أو غير حكومية تتولي مهمة دعم وتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتذليل كل الصعاب التي تواجهها سواء ن الناحية الإدارية أو الفنية.

ابتسام ميلاد حديدان
امال ميلاد حديدان

3. اجراء دراسات الجدوى.

4. انشاء حاضنات الأعمال بهدف دعم المبادرين من أصحاب المشروعات الطموحة الذين لا تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية لإنشاء تلك المشروعات

5. انشـــاء مراكز للتدريب والاســـتثمارات بهدف رفع كفاءة ومهارات أصـحاب المشـــاريع والعاملين بها.

6. انشـاء مؤسـسـات مالية متخصـصـة بتمويل المشـروعات الصـغيرة وظيفتها الأسـاسـية الدعم المالي لتلك المشروعات بشروط ميسره وبأسعار فائدة منخفضة.

7. انشاء صناديق ضمان مخاطر الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيع المؤسسات المالية على اقراضها.

8. انشاء جهات تتولي مساعدة المشروعات على تسويق وتصدير منتجاتها وتخفيض جزء من العقود والمشتريات الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3.2 التوصيات :

1. إدراج منهج حول تأسيس المشاريع الصغيرة والأعمال الريادية ضمن المناهج الجامعية.

2. التركيز على إقامة المعاهد المهنية وربطها بالمؤسسات التي يمكنها دعمها.

3.3 المقترحات :

. دراســـة مدى إمكانية مد التعليم المهني إلي جامعي واعداد الرســـائل واطراحان حول تأسيسه في البنية التعليمة بمنهجية تعطيه الأولية.

4. المراجع :

1. إبراهيم ، نبيل عبدالرؤوف (2016) ، التجارب المقارنة لتحفيز وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ، أكاديمية الشروق ، بيروت .

2. البرني ، عبدالسلام العجيلي (1997) ، دور مصف التنمية كأداة تمويل للمشايع الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية ، مركز البحوث الاقتصادية ، ليبيا.

3. السيد ، إبراهيم أحمد (2007) التعليم والتنمية البشرية – خبرات عالمية ن دار الوفاء ، مصر.

4. الشويرف ، محمد عمر وآخرون (21 سبتمبر 2009) ، المشروعات الصغيرة كألية للحد من البطالة – التجربة الليبية ، أعمال مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي ، 303 – 318.

5. السهلاوي ، خالد (2009) ، دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة ،دار العلا ، الجزائر .

6. الصوص ، سمير زهير (2010) ، بعض التجارب الدولية الناجحة في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين ، بحث منشور على شبكة الانترنت ، 31. 7.2021.

7. العيسوي ، عبدالرحيم (2000) ، التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، مصر.

8. المصـــراتي ، ســـالمة (2019) ، التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضـــنات الأعمال – الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي ، أعمل المؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي ، ليبيا.

9. حرب ، بيان (2006) ، المعوقات التي تحول دون مســـاهمة المشـــروعات الصـــغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – التجربة السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ن المجلد الثاني والعشرون ، العدد الثاني ، 111- 129.

10. ضـياء ، محمود (2012) ، التعليم التقني المنتج النتائج والانعكاسـات ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد التاسع ، العدد التاسع ، 132 – 175.

11. عطية ،عبدالقادر محمد (2005) ، الحديث في الاقتصـــاد القياســـي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، مصر .

12. نورالدين ، علي ابوبكر و بوقرين ، ســـالمة محمد (2018) ، تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة ، بحث منشور على شبكة الانترنت ، 17. 7 .2021.

13. مصـــطفي ، الأســـعد محمد (1998) ، الجامعات وتحديات المســـتقبل ، مجلة عالم الفكر. المجلد التاسع عشر ، العدد الثاني ، الكويت.

مراكز البحوث الاقتصادية ودورها في دعم البحث العلمي ومخرجاتها الابتكارية والإبداعية

دراسة تطبيقية بمركز البحوث الاقتصادية – العجيلات

خالد عبدا لله تليش

كلية الاقتصاد العجيلات – جامعة الزاوية

khaledtlalesh@gmail.com

الملخص

يعد الاهتمام بمراكز البحوث الاقتصادية من الموضوعات المهمة وخاصتا في الوقت الحال، وذلك من اجل تطوير البحث العلمي وزيادة الاهتمام بالبحوث العلمية والتطبيقية في شتى المجالات الحياتية، وكذلك تشجيع صغار البحاث على القيام بالبحوث الابتكارية والريادية، وعليه تمحورت مشكلة البحث في طرح التساؤل التالي :ما دور مراكز البحوث الاقتصادية في دعم البحث العلمي ومخرجاته الابتكارية والريادية من وجهة نظر العاملين فيه؟ كما تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى مخرجات البحث العلمي الابتكارية والريادية بمراكز البحوث الاقتصادية بالعجيلات، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص الظاهرة موضوع البحث مستخدما في ذلك استمارة الاستبيان لجمع البيانات من مجتمع الدراسة والذي يتمثل في العاملين بالمركز الاقتصادي والبالغ عددهم حوالي (40) موظف وباحث، تم استخدام عملية المسح الشامل لأفراد مجتمع الدراسة، وسيتم الاعتماد في تحليل البيانات على استخدام برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية (spss)، توصلت الدراسة إلى نتائج حول محور دور مراكز البحوث

الاقتصادية بمتوسط 3.501% وانحراف معياري0.908%،قيمة اختبارt 71.253% أما محور مخرجات البحث العلمي الابتكار والإبداع كانت بمتوسط2.643 % وبانحراف معياري0.605 % وقيمة اختبار 94.664 .% مما يدل على أن هناك توافق كبير لمركز البحوث على دعم البحث العلمي ومخرجاته الابتكارية والريادية.

الكلمات المفتاحية:-مراكز البحوث، الريادة ،الابتكار،البحث العلمي

1.1المقدمة:

تعد مراكز البحث العلمي البيئة العلمية المناسبة والصالحة لإعداد البحوث فهي امتداد لمراحل علمية سابقة وكأحد أهم القطاعات التعليمية الرئيسية في مجال البحث العلمي لما له من دور مهم في مجال الإنتاج الفكري والابتكار للحصول على الخبرات والمهارات الفنية والتنظيمية والإدارية، و لتحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة، وظهرا جليا في السنوات الأخيرة الدور الهام الذي تقوم به مراكز البحوث الاقتصادية تطوير عملية التنمية الاقتصادية وريادة الأعمال وتركز المراكز البحثية على للابتكار والإبداع ، وحتى يتسنى لمراكز البحث العلمي من المساهمة في النمو الاقتصادي يجب أن تخصص له موارد مالية كافية للإنفاق على البحوث الابتكارية والمميزة بالإضافة إلى تشجيع صغار الباحثين من طلاب الجامعات في مشاريع التخرج ودعمهم ماديا ومعنويا وتبنى أفكارهم وتطويرها عن طريق مراكز البحث العلمي ، يعتبر البحث العلمي من أهم النشاطات التي يمارسها العقل البشرى،فمن المعروف إن تقدم الأمم ونهضتها الحضارية مرهونة برعايتها واهتمامها به وتطبيقاتها، وعليه يجب الاهتمام بمؤسساته وأدواته كمراكز الأبحاث والدراسات

والجامعات، سواء الحكومية منها أو الخاصة لما لها من أهمية ودور أساسي في عملية صنع القرار و أعداد السياسات العامة للدول(ساسي،وطارق،2012،ص1)

2.1- أهداف البحث :- يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأتي:-

-قياس مستوى مخرجات البحث العلمي الابتكارية والريادية بمراكز البحوث الاقتصادية بالعجيلات

-العمل على تطوير البحث في مختلف العلوم التطبيقية والإنسانية، وتشجيع صغار البحاث والخريجين على نشر بحوثهم في المجلات العلمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة للبحث العلمي الاكاديمى.

-التعرف على الأساليب المتبعة في المراكز البحثية لتطوير كفاءات باحثيها

3.1 -أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في الأتي:-

-تكمن أهمية البحث في أهمية البحث العلمي والابتكارات الريادية ودوره في تحقيق التطورات العلمية والابتكارات وبراءة الاختراع، وعن طريق هذه الدراسة يمكن إفادة المسئولين بالمراكز البحثية وخاصتا مركز البحوث الاقتصادية بالعجيلات العمل على توطين البحث العلمي، وتطوير كفاءاتهم و الاستفادة من المراكز من وجهة نظر الباحثين فيه.

4.1- مشكلة البحث :- تكمن مشكلة البحث في واقع مراكز البحوث الاقتصادية في دعم البحث العلمي ومخرجاته الابتكارية والريادية، و تشجيع صغار الباحثين للقيام بالبحوث الابتكارية

والريادية، وعليه تمحورت مشكلة البحث في طرح التساؤل التالي:ما دور مراكز البحوث الاقتصادية في دعم البحث العلمي ومخرجاته الابتكارية والريادية من وجهة نظر العاملين فيه؟ نظرا للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة في ليبيا ومركز البحوث الاقتصادية بالعجيلات خاصتا، وتحديدا عن تراكم تاريخي في مجال البحث العلمي والإبداع الفكري والابتكار الريادي من اجل تحقيق تنمية مستدامة، ولمعالجة هذه المشكلة البحثية، وتكوين الإطار النظري نطرح مجموعة من الافتراضات لحل هذه المشكلة.

5.1- فرضيات البحث:- تقوم هذه الدراسة على فرضيتن رئيسين هما:-

-الفرضية الرئيسة الأولى :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور مركز البحوث الاقتصادية في مخرجات البحث العلمي الابتكارية. -الفرضية الثانية:- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور مركز البحوث الاقتصادية على مخرجات البحث العلمي الإبداعية.

6.1-مجتمع وعينة البحث :- يتمثل مجتمع الدراسة في مراكز البحث العلمي في ليبيا تم اخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة تمثل فى مركز البحوث الاقتصادية بالعجيلات، تم توزيع (89) استبيان.

7.1-حدود البحث:--تتمثل الحدود الموضوعية :- مراكز البحوث الاقتصادية ودورها في دعم البحث العلمي ومخرجاتها الابتكارية والإبداعية

-تتمثل الحدود المكانية:- مركز البحوث الاقتصادية بالعجيلات

-تتمثل الحدود الزمنية:- الفترة من 15-7-2020 إلى حينه، وهى فترة جمع البيانات من مجتمع وعينة الدراسة.

8.1-منهجية البحث(أسلوب وأداة جمع البيانات):-

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية و التي اعتمدت منهج دراسة الحالة للمراكز البحثية، ومنهج البحث الاجتماعي الشامل لمجتمع البحث، قام الباحث بتصميم استمارة استبيان لتكون الأداة الرئيسية لجمع البيانات، وذلك من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذا البحث، طلب من المستجيب وضع علامة (/) أمام الإجابة التي يراها مناسبة، ثم وزعت على الباحثين القارين والمتعاونين مع مركز البحوث الاقتصادية بالعجيلات بعد أن تم عرضها على مجموعة من الخبراء وأجريت عليها التعديلات اللازمة، كما استخدمت المقابلة كأداة أخرى ،حيث قام الباحث بأجراء مقابلة مع مدير المركز ((د حاتم زغيل))، من اجل الحصول على معلومات متعلقة بالطرق والأساليب لكيفية تطوير مركز البحوث الاقتصادية بالعجيلات، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لحل مشكلة البحث بعد الاطلاع على الأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع وقد تمت معالجة البيانات إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي spss .

9.1-متغيرات البحث:-

-يتمثل المتغير المستقل: البحث العلمي ومخرجاته الابتكارية و الإبداعية.

-يتمثل المتغير التابع: مراكز البحوث الاقتصادية ودورها في دعم البحث العلمي

10.1الدراسات السابقة:- توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع البحث العلمي و ريادة الأعمال، وفي هذا الجزء سنعرض بعض أوجه التشابه والاختلاف مع دراستنا الحالية:-

-دراسة(جمال، 2011) دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة، اعتمدت هذه الدراسة على أهمية البحث العلمي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهمية حل المشاكل التي تعرقل البحث العلمي، وإقامة مراكز بحثية مرموقة تحل مشاكل المجتمع وتحقق رفاهية المواطن،وهى تتوافق مع هذه الدراسة فى توطين البحث العلمي، وتطوير كفاءات باحثيهم ومدى الاستفادة من هذه المراكز من وجهة نظر الباحثين القارين والمتعاونين بها.

- دراسة(خالد،2015) تأثير البحث العلمي على النمو الاقتصادي في الدول العربية، اعتمدت هذه الدراسة في منهجيتها على برنامج الحزمة الجاهزة E-eives والدوريات العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين البحث العلمي والنمو الاقتصادي من (البنك الدولي ومنظمة اليونسكو) تضمنت الدراسة ست دول عربية وتوصلت إلى نتائج تبرز أهمية البحث العلمي في النمو الاقتصادي، وتزايد دوره في المستقبل وحث الجامعات العربية على الاهتمام بالبحث العلمي لإحداث التغيرات المختلفة والوصول إلى مستويات تقدم اقتصادي يحقق الرفاهية للمواطن العربي.اختلفت مع هذه الدراسة في عينة الدراسة والبرنامج الآحصائى المستخدم.

-دراسة(ناصر،2019) تأثير النشر العلمي الدولي لجامعة بنها على ترتيبها بتصنيف التايمز للموضوعات، تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية بالتعاون مع الهيئات المعنية بالبحث العلمي والنشر ،وتقديم التقدير والاعتراف العلمي لمن يقوم من أعضائها بالنشر

الدولي، وتحفيزهم ماديا ومعنويا وذلك من خلال دعم البحث العلمي ببنها. اتفقت مع هذه الدراسة فى الجانب النظري للدراسة في التركيز على الإبداع والابتكار.

- دراسة(عبد المحسن،وطارق،بلا)دور البحث العلمي في تحديد ومعالجة قضايا التنمية الإدارية، تهدف هذه الدراسة إلى دور البحوث العلمية والإدارية على تحقيق التنمية الإدارية المنشودة مع الإشارة إلى معوقات البحوث الإدارية وسبل تجاوز هذه المعوقات وتفعيل حركة البحوث الإدارية.اختلفت مع هذه الدراسة فى العنوان والأهداف وعينة الدراسة

2. الجانب النظري:-

1.2- البحث العلمي:-من المفترض أن تقوم هذه المؤسسات البحثية بالمساهمة في النمو الاقتصادي للدولة وهو نقل وتوطين التكنولوجيا الجديدة التي تؤدى إلى استحداث خدمات جديدة، أو تحسن جودة الخدمات السابقة كما قال"ديفيد انكوا، أستاذ بجامعة باريس،فان زيادة إضافية في نفقات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بمقدار 1%من شأنها أن تحقق زيادة في الإنتاج تقدر بحوالي 30%"، حيث تتم آليات البحث العلمي بتوفر ثلاث عناصر رئيسية هي:-

-الموارد المالية الكافية للإنفاق على البحث العلمي الجيد.

-الطلب المستمر على البحث والإبداع,

-الباحث ذو الخبرة الجيدة والقدرة المطلوبة للابتكار والتطوير.(زايد،2010،ص3)

2.2- مفهوم الإبداع:-

يري البعض أن الإبداع في مجال الأعمال هو تطوير الإنتاج كما ونوعا، وخفض في التكاليف، وهذا يقود إلى أن الإبداع عملية فكرية يجمع بين المعرفة المتألقة والعمل الخلاق، وتتعامل مع الواقع وتسعى نحو الأفضل، فضلا عن كونها نتاج تفاعل متغيرات شخصية وسلوكية وبيئية يحتويها أشخاص مميزون، ومن خلال كتابة نظرية التطور الاقتصادي عام 1912م حيث عرف الإبداع بأنه"الحصيلة الناتجة عن ابتكار طريقة او نظام جديد فى الإنتاج يؤدى إلى تغيير مكونات المنتج وكيفية تصميمه"

أنواع الإبداع: يتمثل في الأتي:-

1-إيجاد تنظيم جديد. 2-منفذ جديد لتصريف الإنتاج.

3- اكتشاف طريقة جديدة في الإنتاج لم تكن معروفة من قبل 4-تخفيض التكاليف.

5-اكتشاف مصادر أخرى للمواد الأولية.(زايد،2010،ص4)

3.2- مفهوم الريادة

يعتبر المشروع الريادي الأساس في بناء وتطوير منظمات الأعمال القادرة على المنافسة والدخول في الأسواق العالمية إذن هي القدرة والرغبة في تنظيم وادارة الأعمال ذات الصلة بها.

الريادي: هو الشخص الذي يتمتع بمواصفات جيدة ومهارات عالية واخذ المبادرة ورحابة الصدر وحسن الخلق، وتنظيم الآليات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتقبل جزء من المخاطر والفشل من اجل التطوير والإبداع، وله القدرة على التعبير بين الحين والأخر .

4.2-أنواع الأعمال الريادية:- يمكن تصنيف الأعمال الريادية والإبداعية إلى الأتي:-

- ابتكاريه بحثية مثل ما قام به ستفن جاب مؤسس شركة ابل كومبيوتر، و بل غيتس مؤسس شركة ميكرو سفت.

-أبتكارية مطورة من أفكار ومعلومات تكنولوجية كانت متوفرة فى السابق.

-الملكية لأعمال أبتكارية.(زايد،2010،ص7-10)

5.2-مصادر تطوير الأفكار الريادية والإبداعية فى مجال البحث العلمي:-

- مراكز البحث العلمي التي تقوم بدعم صغار الباحثين لتقديم بحوث جديدة ودعمهم ماديا ومعنويا.حتى تتحقق مشاريع ريادية على ارض الواقع تساهم في إثراء البحث العلمي.

-الجامعات حيث يتمثل هذا الجانب في مشاريع التخرج التي يقوم بها طلاب البكالوريوس والماجستير والدكتوراء، وهي غالبا ما تعالج مشكلات حديثة وواقعية وجديدة في مجتمع الدراسة تساهم في الابتكار والإبداع والتميز للجهة الصادرة منها أولا و للبحث العلمي فى البلد ثانيا وكذلك تتوصل الى نتائج تساهم في حل العديد من المشاكل.

-عامل الصدفة، قد يلعب دورا كبيرا في عملية الابتكار والإبداع و يمكن تطويرها وتحويلها إلى بحوث علمية تزيد من قيمة الناتج الاجمالى للدولة. (محمد،2006، ص164)

6.2-متطلبات يجب توفرها فى مراكز البحث العلمي:-

-الأجهزة التكنولوجية المتطور حتى تسهم في زيادة تطوير البحث العلمي.

2- نشر ثقافة الريادة والإبداع والتميز منذ السنوات الأولى لدراسة الجامعية.

3-مشاركة الطلاب في دراسات وأبحاث واقعية عن احتياجات سوق العمل.

1- تشجيع الطلاب ونشر بحوثهم فى مجلات المراكز البحثية بدون مقابل مادي تشجيعا لهم.

2- أنشاء حاضنات الأعمال داخل مراكز البحوث عامتا والبحوث الاقتصادية خاصتا.

3- الاهتمام بالطلاب المتميزين والمتفوقين في الجامعات وتبني بحوثهم وتطويرها ونشرها، ودعمهم وتحفيزهم على الاستمرار فى مجال البحث العلمي.(نالسى،2018،ص 90-98)

7.2 نشأة وتطوير مراكز الدراسات والأبحاث:-

أن مراكز الأبحاث ظاهرة حديثة نسبيا فى المجتمعات والعلاقات الدولية، وكانت نشأتها في مرحلة ما بعد الحرب العلمية الأولى، كانت بمثابة منابر للنقاش الجماعي أو لدراسة القضايا الساخنة الأساسية أو صناع القرار، كان أول مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تأسيس معهد كارنيغي للسلام الدولي عام 1910م، ومعهد بروك ينغز عام 1916، والمكتب

الوطني لأبحاث الاقتصاد عام 1920وغيرها من المراكز البحثية، في بريطانيا تأسس المعهد الملكي للشؤون الدولية عام 1920 ، وفى فرنسا تأسس المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية عام 1931م وفى السويد تأسس معهد انستو كهوم لأبحاث السلام عام 1966م، أما في مرحلة السبعينيات فأنتشر وجود هذه المراكز البحثية في جميع مناطق العالم وازدادت نفوذها، أما في الصعيد العربي فأن نشأت وتطوير المراكز البحثية بدأت بشكل أساسي في الخمسينيات في مصر، مع تأسيس المركز القومي للبحوث عام 1956م وفى بيروت عام 1975كمؤسسة غير ربحية أكاديمية، حيث تركز نشاطها البحثي في القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تهتم بالمجتمع العربي، وفى نهاية العقد الأول من القرن العشرين انتشرت ظاهرة المراكز البحثية في جميع الدول العربية(سامي،طارق،2012،ص4-ص13)

8.2نبذة عن مركز البحوث الاقتصادية العجيلات:

مركز البحوث والدراسات الاقتصادية –العجيلات هو احد المراكز البحثية التابعة لهيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا،بموجب القرار رقم 1403لسنة 2017م الصادر عن مجلس الوزراء بحكومة الوفاق الوطني، ويتمتع بالصفة الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويعد بيت خبرة من حيث دعم وتحليل القضايا الاقتصادية والإستراتيجية وتوضيحها وله رؤية مستقبلية ومجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها.

9.2أهداف المركز:-

-دعم البحث العلمي.

-تزويد المسؤلين في ليبيا بما يحتاجونه من بيانات ومعلومات للمساهمة فى عملية صنع القرار.

-أبداء المشورة وتقديم الدعم المشورة في كافة مجالات التطوير المؤسسي.

-دراسة الصعوبات والمعوقات والقضايا التي تعترض الاقتصاد الليبي ومؤسساته العامة.

-ربط أواصر التعاون مع المؤسسات البحثية والمحلية والإقليمية,

-نشر ثقافة البحث العلمي لبناء قاعدة علمية قادرة على تطوير المجتمع.

-إعداد الكوادر الإدارية كلا في مجاله.

10.2نشاطات المركزومنشوراته:-

- مؤتمر عزم لريادة الأعمال بعنوان المشروعات الصغرى والمتوسطة دعامة للاقتصاد الليبي.

-حلقة نقاش بعنوان اعتصام التعليم- الدوافع و الانعكاسات.

-عقد ندوة بعنوان إدارة البيانات في المؤسسات –التحديات-والحلول.

- إصدار مجلة البحوث الاقتصادية والإستراتيجية,(التقرير السنوي للمركز،2019 ،ص3-ص48)

-كما يسعى المركز الليبي للبحوث الاقتصادية العجيلات لربط جسور التواصل والتعاون الداخلي والخارجي،تمكن المركز من **عقد ثلاث اتفاقيات كانت على النحو التالي:**

-اتفاقيات التعاون المحلية:

-عقد اتفاقية تعاون مع مركز ليبيا للدراسات والبحوث الإستراتيجية التابع لوزارة الدفاع بحكومة الوفاق

-عقد اتفاقية مع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا- برلين وهو مركز معتمد من هيئة المراكز الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية.

-وقع المركز اتفاقية تعاون مع جامعة سليمان التركية.

-الندوات والورش والحلقات الحوارية:

-حلقة حوارية بعنوان أزمة الوقود وتأثيراتها في المجتمع.

- ندوة للتعريف بوباء كورونا وطرق الوقاية تحت عنوان الإجراءات الوقائية من فايروس كورونا.

-ورشة تدريبية لذوى الاحتياجات الخاصة توضح كيفية التعامل مع وباء كورونا.

-الدورات و المؤتمرات الدولية:-

-دورة تدريبية لكيفية التعامل مع السبورة التفاعلية.

-دورة تدريبية لتعزيز مهارات البحث العلمي للباحثين بالمركز.

-دورة تدريبية فى مجال تحليل البيانات الإحصائية الإنسانية والعلمية spss

-المؤتمر الدولي الأول للأعمار المستدام في الشرق الأوسط إعادة الأعمار والتأهيل في المناطق المستنزفة،وقد تشارك فيه المركز مع المركز الديمقراطي العربي ألمانيا برلين والمركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط – المغرب وقد عقد المؤتمر يومي 29-30-2020بواسطة تقنية التحاضر المرئي عبر تطبيق zoom.(التقرير السنوي للمركز 2020،ص2-ص64)

4. النتائج:-

1.3-مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع الباحثين القارين والمتعاونين مع مركز البحوث الاقتصادية – العجيلات وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من هولا الباحثين وفق القوانين الإحصائية المتعارف عليها بلغت (89) مفردة

2.3-تصميم أداة الدراسة

بناءً على طبيعة البيانات الأولية اللازمة للدراسة، وعلى طبيعة المنهج المتبع في الدراسة وأهدافها، قام الباحث بتصميم استبيان خصيصاً لهذه الدراسة، معتمد في ذلك على الإطار النظري وعلى بعض الدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتم تقسيم الاستبانة إلى محورين، بالإضافة للبيانات الشخصية و هي:

-المحور الأول تمثل في مجموعة العبارات المتعلقة بمركز البحوث الاقتصادية العجيلات.

-المحور الثاني تمثل في مجموعة العبارات المتعلقة بمخرجات البحث العلمي الابتكارية والإبداعية.

استخدم الباحث الاستبيان لأنها افصل وسيلة لجمع البيانات من باقي الوسائل، وذلك من خلال حجم العينة وطبيعتها ونوعية البيانات المراد الحصول عليها وطبيعة المنهج المتبع في الدراسة، حيث أن استخدام المقابلات الشخصية يعد صعباً لكبر حجم العينة.

3.3اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:-

أ. **صدق أداة الدراسة :**

استخدم الباحث **صدق المحكمين** :وهو عرض أداة جمع البيانات الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في موضوع الدراسة بصفة خاصة وطرق البحث بصفة عامة ، وذلك حتى يدلوا برأيهم

في الأداء من جوانب عديدة منها : الشكل ، والصياغة ، والترتيب ، وسلامة البنود أو الأسئلة ، ومدى مناسبتها للموضوع المراد قياسه[1].

د. **ثبات أداة الدراسة** : يقصد بثبات أداة جمع البيانات دقتها واتساقها. بمعنى أن تعطي أداة جمع البيانات نفس النتائج إذا تم استخدامها أو إعادتها مرة أخرى تحت ظروف مماثلة.

ولقياس مدى ثبات محاور الدراسة قام الباحث بسحب عينة استطلاعية مقدارها (30) مفردة من مجتمع الدراسة واستخدم معادلة (ألفا كرونباخ)، وهذا الاختبار يقيس درجة تناسق إجابات المستقصى منهم على كل الأسئلة الموجودة بالمقياس، وإلى المدى الذي يقيس فيه كل سؤال نفس المفهوم، وتكون قيمة معامل كرونباخ ألفا ما بين(0،1) ويبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات عينة الدراسة، والجدول التالي رقم (1) يبين معامل ثبات محاور الدراسة.

جدول رقم (1)نتائج اختبار ألفا كرون باخ لمحاور الدراسة

المحاور	المجموع	
	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
مركز البحوث الاقتصادية	12	0.861
مخرجات البحوث العلمية	12	0.767
الابتكارية	06	0.882
الإبداعية	06	0.796
الثبات الكلي	24	0.875

يتضح من الجدول السابق رقم (1) أن معامل ثبات محاور الدراسة (معامل ألفا كرونباخ) قد تراوح بين (0.767، 0.882) لمختلف محاور الدراسة، وكان معامل الثبات الكلي (0.875) واستخدم الباحث طريقة التجزئة النصفية على محاور الدراسة، وتعتمد هذه الطريق على تجزئة عبارات كل محور إلى نصفين (زوجية، وفردية)، ويتم حساب العلاقة أو مدى الارتباط بين درجات هذين النصفين، وظهرت النتائج في الجدول التالي رقم (2)

جدول رقم (2)نتائج اختبار التجزئة النصفية لمحاور الدراسة

الأبعاد	المجموع		
	عدد العبارات	معامل الارتباط بيرسون	معامل الثبات سيبرمان براون
مركز البحوث الاقتصادية	12	0.881	0.890
مخرجات البحوث العلمية	12	0.786	0.739
الابتكارية	06	0.714	0.755
الإبداعية	06	0.685	0.892

يتضح من الجدول السابق رقم (2) أنه توجد علاقة ارتباط بين أجزاء محاور الدراسة، حيث أن معامل ارتباط بيرسون بين النصف الفردي والزوجي للمحاور تراوح بين (0.881،0.685)، كما إن معامل ثبات سيبرمان براون بين النصف الفردي والزوجي للمحاور تراوح بين (0.739، 0.892)، وتعد هذه القيم عالية ومناسبة للتحقق من ثبات المقياس.

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات مقياس الدراسة مما يجعله على ثقة بصحة المقياس وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على فرضيات الدراسة.

3.4-تحليل البيانات الوظيفية(النسب المئوية لمفردات العينة حسب المتغيرات الديمغرافية)

جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 25سنة إلى 30 سنوات	8	%9
من 31 إلى 40 سنوات	23	%25.8
من41سنوات إلي50سنة	40	%45
51سنة فما فوق	18	%20.2
المجموع	89	%100.0

التوزيع حسب العمر: بالنظر في الجدول السابق يتضح أن عدد الأفراد الذين أعمارهم من 25سنة الي 30 سنوات (8) فرداً بنسبة (9%)، وعدد الأفراد الذين أعمارهم من 31إلى 40سنة (23) فرداً بنسبة (25.8%)، وعدد الأفراد الذين أعمارهم من 41 – 50 سنة (40) فرداً بنسبة (45% ، %)، وعدد الأفراد الذين أعمارهم أكثر من 5 سنة (18) فرداً بنسبة (20.2%)من جملة عينة الدراسة التي تبلغ (89) فرداً بنسبة (100%)، وهذا يدل على وجود أعمار متفاوتة بين أفراد عينة الدراسة.

-سنوات الخبرة:

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
من سنةالى5 سنوات	4	%4.5
من 6 - 10 سنوات	16	%18
من 11 - 15 سنة	40	%45
من 15فأكثر	29	%32.5
المجموع	89	%100.0

التوزيع حسب سنوات الخبرة : بالنظر في الجدول السابق يتضح أن عدد الأفراد الذين خبرتهم من سنة الي 5سنوات

بنسبة (4.5%) وعدد الافراد اللذين خبرتهم من 6-10 سنوات بنسبة(18%)، وعدد الافراد اللذين خبرتهم من11-15سنة(45%) وعدد الافراد اللذين خبرتهم اكثر من 15 سنة(32.5% بنسبة اجمالية 100%

-التخصص العلمي:

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
علوم تطبيقية	38	%43
علوم إنسانية	51	%57

المجموع	89	%100.0

التوزيع حسب التخصص العلمي: بالنظر في الجدول السابق يتضح أن عدد الذين تخصصهم علوم تطبيقية (38) مفردة ونسبة (43%)، وعدد الذين تخصصهم علوم الإنسانية (51)مفردة ونسبة (57%) وهذا مؤشر جيد على أن أفراد عينة الدراسة في مختلف مجالات البحث العلمي.

4.3-تحليل بيانات الدراسة.

لتحقيق أهداف وفرضيات الدراسة وتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من مفردات العينة التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة ، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "

أولا: مركز البحوث الاقتصادية.

جدول رقم(6) يوضح أراء عينة الدراسة حول مركز البحوث الاقتصادية

ثانيا: مخرجات البحث العلمي:

الجدول رقم (7) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور **(مخرجات البحث العلمي الابتكارية والإبداعية)** ومن الجدول يلاحظ أن عبارة **(استطيع صياغة مشكلة البحث بصورة واضحة)** جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (38.2%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي(3.849)، وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(1.340).

وجاءت عبارة **(لدي معرفة بطريقة إعداد أدوات جمع البيانات المناسبة)** في المرتبة الثانية عشر، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (33.7%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.989)، وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(1.651.

كما أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على محور **(مخرجات البحث العلمي الابتكارية والإبداعية))** يساوي (2.643)، بانحراف معياري(0.605)، وبما أن المتوسط الحسابي أقل من المتوسط الافتراضي (3) مما يعني **وجود ضعف في مخرجات البحث العلمي الابتكارية والإبداعية.**

وبالنظر لقيمة اختبار (t) المحسوبة لكل عبارات هذا المحور وكذلك الدرجة الكلية له نجدها أكبر من قيمتها الجد ولية التي تساوي (1.645)، كما أن مستوى المعنوية لهم أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

5.3-اختبارفرضيات الدراسة.

لاختبار صحة فرضيات الدراسة عند مستوى الثقة (95%) ومستوى الدلالة (0.05) والتي نقبل عندها وجود علاقات بين متغيرات الدراسة من عدمها، تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لإيجاد القيم المحسوبة لمعاملات كل من الارتباط (بيرسون) ومعامل الانحدار البسيط ومستوى التباين للقيمة (F) ومقارنتها بقيمة الدلالة الإحصائية (0.05) المعتمدة لقبول أو رفض الفرضيات وذلك كما يلي :

- قبول الفرضية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لأي اختبار أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).
- رفض الفرضية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لأي اختبار أكبر من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).

وقبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة تم إجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، حيث قام الباحث من أجل التحقق من إتباع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، تم احتساب قيمة معامل الالتواء (Skewness) لجميع متغيرات الدراسة، حيث يشير إلى أن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء أقل من (1.96) وأكبر من (1.96-)، عند مستوى معنوية (0.05)، والجدول رقم (8) يوضح ذلك.

الجدول (8) نتائج تحليل معامل الالتواء لمتغيرات الدراسة

الرقم	المتغيرات	(Skewness)
1	دور مركز البحوث الاقتصادية	-1.354
2	مخرجات البحث العلمي الابتكارية	1.310
3	مخرجات البحث العلمي الإبداعية	1.118

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الالتواء لجميع متغيرات الدراسة كانت أقل من (1.96) وأكبر من (1.96-)، حيث تراوحت بين (1.354-) و (1.310)، لذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة تتعلق بافتراض التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات

1.5,3الفرضية الرئيسة الأولى :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور مركز البحوث الاقتصادية في مخرجات البحث العلمي الابتكارية.

وتهدف هذه الفرضية إلى معرفة أثر مركز البحوث الاقتصادية في مخرجات البحث العلمي الابتكارية ، وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

لغرض اختبار الفرضية الرئيسية الأولى، تم استخدام تحليل التباين للانحدار، وذلك لإثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الأولى، كما هو مبين بالجدول رقم (9).

جول رقم (9) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الأولى

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد R^2
الانحدار	4	10.458	10.458			
الخطأ	206	89.768	0.434	44.715	0.000	0.231
المجموع	300	100.226				

يتضح من الجدول السابق ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الأولى استناداً إلى ارتفاع قيمة (اف)المحسوبة والبالغة (44.715) بمستوى دلالة (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05)، وبدرجات حرية (4،206)، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل (مراكز البحوث الاقتصادية) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (23%)

من التباين في المتغير التابع (مخرجات البحث العلمي الابتكارية) وهي قوة تفسيرية جيدة، مما يدل على أن هناك أثراً للمتغير المستقل مركز البحوث الاقتصادية في المتغير التابع مخرجات البحث العلمي الابتكارية.

وبناء على ثبات صلاحية النموذج نستطيع اختبار صحة الفرضية الأولى، باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط.

الجدول (10) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر مركز البحوث الاقتصادية على مخرجات البحث العلمي الابتكارية

المتغير المستقل	معامل الانحدار β	الخطأ العشوائي	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثبات	2.412	0.097	-0.721	-5.917	0.000
مركز البحوث الاقتصادية	-0.297				

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين المتغير المستقل (مركز البحوث الاقتصادية)، والمتغير التابع (مخرجات البحث العلمي الابتكارية) يمكن تمثيلها بالمعادلة التالية :

مخرجات البحث العلمي الابتكارية=

$$2.412 + \left((0.297-) \times \text{مركز البحوث الاقتصادية}\right) + 0.097$$

أي أن هناك أثراً للمتغير المستقل (مركز البحوث الاقتصادية) في المتغير التابع مخرجات البحث العلمي الابتكارية، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) (0.721-)وبدلالة قيمة (t) المحسوبة (5.917-)بمستوى دلالة محسوبة (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05)، وبناء على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة للفرضية الأولى يتم قبول الفرضية التي تنص على انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور مركز البحوث الاقتصادية على مخرجات البحث العلمي الابتكارية.

2.5.3الفرضية الثاني : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور مركز البحوث الاقتصادية على مخرجات البحث العلمي الإبداعية.

ولغرض اختبار الفرضية الفرعية الثانية، تم استخدام تحليل التباين للانحدار، وذلك لإثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية، كما هو مبين بالجدول رقم (11).

جدول رقم (11) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الثانية

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد R^2
الانحدار	5	8.734	5.734	16.710	0.000	0.049
الخطأ	205	92.492	0.422			
المجموع	300	100.226				

يتضح من الجدول السابق ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الثانية استناداً إلى ارتفاع قيمة(اف)المحسوبة والبالغة (16.710) بمستوى دلالة (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05)، وبدرجات حرية (5.205)، ويتضح من الجدول

نفسه أن المتغير المستقل (مركز البحوث الاقتصادية) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (49%) من التباين في المتغير التابع (مخرجات البحث العلمي الإبداعية) وهي قوة تفسيرية جيدة، مما يدل على أن هناك أثراً للمتغير المستقل مركز البحوث الاقتصادية في المتغير التابع مخرجات البحث العلمي الإبداعية.

وبناء على ثبات صلاحية النموذج نستطيع اختبار صحة الفرضية الثانية، باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط.

الجدول (12) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر مركز البحوث الاقتصادية في مخرجات البحث العلمي الإبداعية

المتغير المستقل	معامل الانحدار β	الخطأ العشوائي	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثبات	1.209				
مركز البحوث الاقتصادية	0.311	0.081	0.341	4.521	0.000

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين المتغير المستقل (مركز البحوث الاقتصادية)، والمتغير التابع (مخرجات البحث العلمي الإبداعية) يمكن تمثيلها بالمعادلة التالية :مخرجات البحث العلمي الإبداعية

$$= 1.209 + (\text{مركز البحوث الاقتصادية} \times 0.311) + 0.081$$

أي أن هناك أثراً للمتغير المستقل (مركز البحوث الاقتصادية) في المتغير التابع (مخرجات البحث العلمي الإبداعية)، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) (0.341) وبدلالة قيمة (t) المحسوبة (4.521) بمستوى دلالة محسوبة (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05).

وبناء على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة للفرضية الثانية يتم قبول الفرضية التي تنص على،**انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور مركز البحوث الاقتصادية على مخرجات البحث العلمي الإبداعية.**

5. **المناقشة :- مناقشة النتائج والتوصيات والمقترحات.**

1.4-ملخص ومناقشة نتائج الخصائص الديمغرافية والأكاديمية لعينة الدراسة:

1- أوضحت الدراسة أن معظم الباحثين هم من الفئة العمرية(41سنة إلى 50سنة) وبنسبة وصلت إلى (45%)، ويعزو الباحث ذلك إلى طبيعة الدراسة الأكاديمية بشكل عام حيث يتطلب البحث العلمي مواصفات معينة باعتبارها نشاط يعتمد على المهارات الفنية والفكرية.

2-أسفرت الدراسة عن أن أغلب الباحثين تخصصهم في مجال العلوم الإنسانية وبنسبة مئوية قدرها(57%) وكانت نسبة الأفراد الذين تخصصهم في مجال العلوم التطبيقية (43%) ويعزو الباحث ارتفاع نسبة التخصصات الإنسانية في عينة الدراسة إلى توجه البحاث إلى مجال العلوم الإنسانية ، وهذا يعد مؤشراً على أن مركز البحوث الاقتصادية يمتلك مورد بشري مؤهل قابل مزيدا من التدريب والتأهيل وأن ذلك يعد إحدى أهم نقاط القوى والتي يتوجب على المركز المحافظة عليها وتنميتها بما يضمن الرقي بالمجتمع.

3-أكدت الدراسة على أن ما نسبته (45%) من عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 11سنة الى 15سنة ويرى الباحث أن المجتمع حل الدراسة يمتلك مواصفات واعدة في مجال البحث العلمي إذ أن من يملكون الخبرة هم من فئة الشباب وهي فئة ذات مؤشر إيجابي إذ يمكن التعويل عليها في تفعيل مخرجات البحث العلمي الابتكارية والإبداعية، وهذا أحدى نقاط القوة التي يتوجب على مركز البحوث الاقتصادية تفعيل دورها عن طريق التدريب والتأهيل بشكل فعال والمحافظة عليها .

5-مناقشة فرضيات الدراسة:

-مناقشة الفرضية الأولى : مركز البحوث الاقتصادية ومخرجات البحث العلمي الابتكارية:

أشارت الفرضية الأولى للدراسة بأن هناك تأثير لمركز البحوث الاقتصادية على مخرجات البحث العلمي الابتكارية ، وأكدت النتائج على وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية، فاهتمام مركز البحوث الاقتصادية بالبحث العلمي يؤدي إلى تحسين مخرجاته الابتكارية).

وتوافقت هذه النتيجة مع نتائج وتوصيات بعض من الدارسات التي أكدت على أهمية اهتمام مراكز البحوث بمختلف أنواعها بالبحث العلمي وأثرهُ على كفاءة مخرجات هذه البحوث

-مناقشة الفرضية الثانية: مركز البحوث الاقتصادية ومخرجات البحث العلمي الإبداعية:

أشارت الفرضية الثانية إلى أن هناك تأثير لمركز البحوث الاقتصادية على مخرجات البحث العلمي الإبداعية، كما أكدت نتائج الدراسة على وجود علاقة موجبة وذو دلالة إحصائية، وهذا يعني أن الاهتمام بالبحث العلمي من قبل مراكز البحوث ب يؤدي إلى تحسين مخرجات البحث العلمي الإبداعية هذا وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع النتيجة التي توصلت إليها بعض الدراسة التي أكدت على وجود علاقة بين **مركز البحوث ومخرجات البحث العلمي الإبداعية.**

6-توصيات الدراسة: في ضوء نتائج البحث فانه يمكن إيراد التوصيات التالية :

.عقد دورات تدريبية في مجال البحث العلمي في مركز البحوث الاقتصادية ، بغية إكسابهم المهارات والقدرات التي تمكنهم من أداء دورهم بشكل فعال، وإحاطتهم بكل جديد في علم وأساليب البحث العلمي، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للباحثين لتطبيق وممارسة المهارات التي تم اكتسابها في مجال البحث العلمي، مع ضرورة العمل على دعم الأشياء الإيجابية، ونقاط القوة الموجودة في المركز وعلى رأسها استمرارية دعم وتبني المركز للباحثين في مختلف المجالات، والعمل على رفع مقدرهم والإمكانيات الحالية المخصصة للبحث العلمي داخل المركز

7. المراجع

1.7-**الكتب:-**

-أبو الفتوح سامية و سمير كامل عاشور (1995)، **الاختبارات اللامعلمية**،الطبعة الأولى- معهد الإحصاء.

- البلداوي عبد الحميد عبد المجيد (1997)،**الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية**- دار الشروق – عمان - الطبعة الأولى.

- فاضل سمير سليم وجمال إبراهيم داود (2004) **تحليل الارتباط ونماذج الانحدار** البسيط – دار الكتب الوطنية - بنغازي- الطبعة الأولى .

- عطية عبد القادر محمد عبد القادر (1998) **الاقتصاد القياسي** – الدار الجامعية - الإسكندرية- الطبعة الثانية

- حبيب مجدي عبد الكريم (2001) **الإحصاء اللابارامترى الحديث في العلوم السلوكية** – مكتبة النهضة المصرية- الطبعة الأولى.

-محمد الصيرفي،(2006)، القيادة الإدارية والإبداعية-دار الفكر الجامعي- الإسكندرية-ط1

2.7الدوريات :-

-حسن مرح مؤيد (2008) دور المراكز البحثية في تطوير كفاءة باحثيها- جامعة الموصل أنموذجا، دراسات موصلية،العدد العشرون،ربيع الثاني،

- وزارة التعليم العالي،دولة ليبيا،لائحة المشاركة فى المؤتمرات والندوات العلمية- جامعة نالوت، مركز البحوث والاستشارات العلمية.

-عزا لدين نوح، عبد الرزاق(بلا) المعوقات التي تواجه الحث العلمي فى العراق –دراسة على خمس مؤسسات أكاديمية تعنى بشؤون الأعلام -علوم سياسية-القانون –الاقتصاد(أنموذجا)المجلة السياسية الدولي – العدد (بلا)

- مراد زايد (2021) الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة،الملتقى الدولي حول المقاولتية لتكوين فرص العمل أيام 6-8-ابريل-جامعة محمد خيضر- بسكرة- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير الجزائر-2010.

- البنداري خالد هبد الوهاب،(2015)،تأثير البحث العلمي على النمو الاقتصادي فى الدول العربية،جامعة مصر للتكنولوجيا، كلية الاقتصاد والإدارة.

- الجيزاوي ناصر خميس،(2019)،تأثير النشر العلمي الدولي لجامعة بنها على ترتيبها بتصنيف التايمز للموضوعات،"المؤتمر الدولي لتطوير التعليم العالي في ضؤ المتغيرات والمعايير العلمية يومي 23،22،يناير،2019.

-الأسعد طارق، سامي الخزندار،(2012)،دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة،دفاتر السياسة والقانون-العدد6جانفي 2012،الجامعة الهاشمية،الأردن.

-التقرير السنوي لمركز البحوث والدراسات الاقتصادية – العجيلات 2019.

-التقرير السنوي للهيئة الليبية للبحث العلمي، المركز الليبي للبحوث الاقتصادية – العجيلات،2020م

- تقييم مراكز الدراسات والبحوث العربية والدولية 2019،مراكز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أستشراق المستقبل.

3.7 رسائل الماجستيروالدكتوراء:

-طارق عطية عبد الرحمان،عبد المحسن بن فالح اللحيد(بلا)دور البحث العلمي في تحديد معالجة قضايا التنمية الإدارية،المؤتمر الثاني لمعهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول

مجلس التعاون لدول الخليج العربي، المحور الأول واقع ومستقبل التنمية الإدارية.- رسالة دكت وراء

-نالسي محمد جميل،(2018)،اثر استخدام بعض مهارات التفكر الإبداعي في تحصيل طلبة،الصف الثالث الأساسي والاحتفاظ بالمعلومة في تدريس مادة العلوم في المدارس الخاصة في العاصمة عمان.- رسالة ماجستير

4.7- **المراجع الأجنبية:-**

J.Marc Daniel, Pensée économique et la fonction de production, décembre20061

Le mondedu 19

متطلبات تحقيق ريادة الاعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني

قيس عيسى مصطفى غومه[1]، فوزي رجب رمضان [2]

[1و2]جامعة غريان ، كلية العلوم، ليبيا

الملخص

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على متطلبات ريادة الاعمال الرقمية في مجال التدريب الإلكترونية، والتعرف على متطلبات ريادة الاعمال الرقمية (متطلبات تتعلق بالمدرب، متطلبات تتعلق بمركز التدريب ومتطلبات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات)في مجال التدريب الالكترونية، والتعرف على مدى توفر المتطلبات السابقة في مراكز التدريب و التنمية للبشرية في عينة الدراسة، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي و استخدما وسيلة الاستبيان كأداة لجمع البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج حول متطلبات ريادة الاعمال في مجال التدريب الالكتروني ومن هذه النتائج لا توجد لدى ادارة المراكز التدريبية سياسة واضحة لإدارة المخاطر المتعلقة بالتدريب الالكتروني عن بعد، كما لا يوجد تواصل بين ادارة المراكز التدريبية و ادارات المراكز العالمية الرائدة في مجال التدريب الالكتروني، ومن ناحية أخرى تتوفر متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بمدربي المركز التدريبي، كما لا يوجد بالمراكز التدريبية محل الدراسة انظمة للمعاملات المالية الالكترونية للتقابض المالي عن طريق الانترنت، ولا يتم أستخدم اسلوب التدريب عن بعد، وبناء على ذلك توصي الدراسة بمجموعة من الاجراءات التي من الممكن أتخاذها للمساهمة في تطوير مراكز التدريب.

الكلمات المفتاحية

ريادة الاعمال – ريادة الاعمال الرقمية – التدريب الالكتروني

متطلبات تحقيق ريادة الاعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني

قيس عيسى غومه
فوزي رجب رمضان

1- مقدمة

بسم الله و الصلاة و السلام على رسول الله صلى الله عليه و سلم و آله و صحبه و من اتبع هداه و بعد :-

يلعب التدريب دور مهما في تنمية المهارات المتدربين و رفع كفاءتهم العلمية و العملية في ظل التطورات العلمية و التكنولوجية المتلاحقة , و ما اسفر عنها من تغيرات في اساليب العمل و اليات تقديم الخدمات , و تغير في متطلبات سوق العمل الذي اصبح يركز في توظيف على الكفاءة العلمية و المهارة الابداعية و التكنولوجية(عدوم, ح. ,عبد الكريم , ه. ,2021, ص 6) , الامر الذي جعل الاقبال على التدريب و التعلم يزداد و بشكل ملحوظ و ذلك من اجل تنمية مهارات و قدرات المتدربين في مختلف المجالات. مما شجع المستمرين بأنشاء مراكز التدريبية تسعى لتوفير الاحتياجات التدريبية والاستشارية المختلفة .

و لقد أحدث التطورات التي شهدتها مجالات تقنية المعلوماتية والاتصالات نقلة نوعية نتج عنها تحولات عالمية التي أثرت في جميع العمليات التعليمية وبخاصة ما يتعلق بطرق التدريس وأساليب التدريب التي مهدت للتحول للتدريب الالكتروني مما ساهم في تيسير أساليب التعلم و التدريب الإلكتروني و الحصول على أرقى مستويات التعليم والتدريب من دون تقيد بحدود المكان والزمان(الكردي, أ.,2010) مما يشجع على التوسع و الابتكار للوصول الى الريادة في هذا المجال.

و يعتبر موضوع الريادة الاعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني من الموضوعات الهامة لأنه يحقق العديد من مزايا منها (خربوطلي, ع. ,2018) :-

- أن الريادة الرقمية في مجال التدريب الالكتروني تشجع في انشاء مشاريع رقمية جديدة,

- الابتكار و توليد الافكار و تنفيذها بالاستفادة من التقنيات الحديثة, و كذلك خلق و تطوير المنتجات تدريبية الرقمية حديثة و ذات قيمة .
- تنمية السمات الريادية لدى مدراء مراكز التدريب و المدربين, (البحوه, م. ,2019).

و للوصول الى مرحلة الريادة الرقمية في مجال التدريب الالكتروني و الاستفادة من المزايا السابقة لا بد من توفر عدة متطلبات ضرورية , و تأتي هذه الدراسة في أطار التعرف على هذه المتطلبات و مدي توفرها في مراكز التدريب و التنمية البشري في مدينة غريان.

مشكلة الدراسة

يعتبر موضوع ريادة الاعمال بشكل عام و ريادة الاعمال الرقمية بشكل خاص من الموضوعات الحديثة , و من الملاحظ عدم وضوح هذا المصطلح للكثير ين و من ضمنهم المهتمين بمجال التدريب و التنمية البشرية من مدراء و موظفين و مدربين و فنيين , الأمر الذي اذي الى قلة الاستفادة من مزايا ريادة الاعمال و ريادة الاعمال الرقمية خاصة في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال تقنية المعلومات و الاتصالات, و نظر لأهمية التدريب الالكتروني , و ما تحققه ريادة الاعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني من فوائد عديدة , فمن الضروري التعرف على متطلبات الريادة الرقمية في مجال التدريب الالكتروني بمراكز التدريب و التنمية البشرية بمدينة غريان , من أجل العمل على توفير هذه المتطلبات في حال غيابها للوصول للريادة الرقمية في هذا المجال و الاستفادة من مزاياها .

و عليه فأن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على التساؤلات التالية :-

1. ما المقصود بريادة الأعمال الرقمية؟
2. ما هي المتطلبات الأساسية لتحقيق الريادة الرقمية ؟
3. ما المقصود بالتدريب الالكتروني؟ و ما هي متطلباته..

4. ما مستوى توفر متطلبات الريادة الرقمية في مجال التدريب الالكتروني بمراكز التدريب و التنمية البشرية بمدينة غريان المتعلقة (بالمركز التدريبي – إدارة المركز – المدربين) ؟.

و للإجابة على هذا السؤال تفترض الدراسة الفرضيات التالية :-

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى : لا توجد متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بإدارة المركز التدريبي.

الفرضية الثانية: لا توجد متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بمدربي المركز التدريبي.

الفرضية الثالثة: لا توجد متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بالمركز التدريبي.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة اهميتها من أهمية التدريب الالكتروني في الوقت الحاضر الذي ساعد على انتشاره الانتشار الواسع لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و سهولة التعامل مع أدوات الخدمات الالكترونية عبر شبكة الانترنت مما ساعد المدربين و مراكز التدريب من تقديم أفضل الخدمات التدريبية للمتدربين بغض النظر التواجد الجغرافي لهولاء المتدربين.

و تعد ريادة الأعمال الرقمية من الموضوعات الحديثة في الوقت الحاضر التي مكنت رواد الاعمال من أفراد و شركات من التميز و الابتكار و تقديم خدمات جديدة و زيادة الانتاجية و فتح أسواق جديدة للسلع و الخدمات تتعدى الأسواق المحلية .

و لذا فأن دراســة المتطلبات الأســاســية لتحقيق ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني من الموضــوعات المهمة التي يجب معرفتها لتفعيل التدريب الالكتروني و تحقيق الريادة الرقمية في هذا المجال .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى ما يلي :-

1. التعرف على مفهوم ريادة الأعمال الرقمية.
2. التعرف المتطلبات الأساسية لتحقيق الريادة الرقمية .
3. التعرق على مفهوم التدريب الالكتروني.
4. التعرف على متطلبات الريادة الرقمية في التدريب الالكتروني في مراكز التدريب و التنمية البشرية بمدينة غريان المتعلقة (بالمركز التدريبي – إدارة المركز – المدربين) .

الدراسات السابقة

1) دراسة ((Alayoubi ,M. Al Shobaki, M., Abu-Naser, S.,(2020)

تناولت الدراســة تحديد متطلبات تنفيذ ريادة الأعمال الاســتراتيجية و هي (القيادة في ريادة الأعمال، التفكير في ريادة الأعمال، ثقافة ريادة الأعمال، إدارة الموارد الاســتراتيجية)في تحقيق الابتكار التقني في الكلية التقنية الفلســطينية - دير البلح من وجهة نظر الموظفين. و مدى توافر هذه المتطلبات , و العلاقة التي تربط بين هذه المتطلبات , و أثر تطبيق هذه متطلبات ريادة الاعمال الاســتراتيجية محل الدراســة في تحقيق الابتكار التقني في الكلية التقنية الفلســطينية - دير البلح من وجهة نظر الموظفين . وأظهرت نتائج الدراســة وجود علاقة إيجابية قوية بين متطلبات تطبيق ريادة الأعمال الاســتراتيجية (الثقافة الرائدة، إدارة الموارد الاســتراتيجية) وتحقيق الابتكار التقني في الكلية التقنية الفلســطينية - دير البلح، وأن المتغيرات المتبقية تظهر

أن تأثيرها ضعيف. وأوصت الدراسة بأن تهتم الكلية التقنية الفلسطينية بمختلف متطلبات تنفيذ ريادة الأعمال الاستراتيجية وتطوير قدراتها التنظيمية لدورها المباشر في تحقيق الابتكار التقني للكلية.

2. **دراسة الحرون و بركات (2019).**

تناولت الدراسة تحديد متطلبات التحول الرقمي في مدارس التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر , و ذلك من خلال اراء أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية و الموجهين و مدراء المدارس و مدراء وحدات التطوير التكنولوجي من خلال دراسة 5 محاور من المتطلبات الرئيسية (متطلبات ثقافة التحول الرقمي و عددها (12) متطلب – متطلبات التعليم و التعلم للتحول الرقمي و عددها (10) متطلب – متطلبات الكفاءات الرقمية للتحول الرقمي و عددها (10) متطلب – متطلبات التقويم للتحول الرقمي و عددها (8) متطلب – متطلبات البنية التحتية للتحول الرقمي للتحول الرقمي و عددها (12) متطلب . و توصلت الدراسة الى أهم هذه المتطلبات و هي : ((" بث الشعور بالحاجة إلى التغيير " بوزن نسبي (88.8 %) , " التوعية بالاتجاهات و لتحديات الجديدة التي يجلبها العصر الرقمي في سوق العمل " بوزن نسبي (84.9 %) , "اشارك القادة للعامين في اتخاذ القرار " بوزن نسبي (86.9 %) , " إنشاء رؤية رقمية مشتركة و معروفة لدى الجميع " بوزن نسبي (85.7 %) , " تدريب الطلاب على ادارة الوقت بشكل جيد عند تعاملهم مع تطبيقات التعلم الرقمي " بوزن نسبي (85.7 %) , "توفير امكانيات التفاعل و التعلم الذاتي للمتعلم" بوزن نسبي (85.3 %) , "تدريب المعلمين و الاداريين عل استخدام التقنيات الجديدة , للمواد التعليمية الرقمية عبر الانترنت " بوزن نسبي (91.2 %) , " تدريب المعلمين على اثارة دافعية الطلاب للتعلم الرقمي " بوزن نسبي (87.3 %) , "عمل خطة تفصيلية لبناء مهارات التقويم الرقمية المفقودة لدى المعلمين" بوزن نسبي (85.7 % , " تنمية اتجاهات ايجابية لدى

الطلاب نحو التقويم الالكتروني " بوزن نسبي (85.6 %) , " تحصل المدرسة على رخصة تشغيل البرامج الإدارية الرقمية ." بوزن نسبي (88.8 %) , "وهو عبارة عن اتصال عبر شبكة Wi-Fi توفير شبكة لاسلكية في المدرسة" بوزن نسبي (87.3 %)).

3. **دراسة القطيط و الجهني (2019).**

تناولت الدراسة التعليم الريادي بجامعة مصراته و علاقته بريادة الاعمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعة مصراته . هدفت الدراسة الى التعرف على مدى توفر متطلبات التعليم الريادي بالجامعة من حيث(مدى توفر المتطلبات التنظيمية ، مدى توفر متطلبات الموارد البشرية ، مدى توفر متطلبات الثقافة الريادية ، مدى توفر متطلبات القيادة الريادية) . كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توفر أبعاد ريادة الأعمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد المتمثلة في (قدراتهم على المبادرة في تحقيق الريادة، قدراتهم على تحمل المخاطر، استعداداتهم لاقتناص الفرص، قدرتهم على خلق الأفكار الإبداعية). و من أهداف الدارسة ايضا التعرف على مدى وجود علاقة بين متغير التعليم الريادي و متطلباته سالفة الذكر وبين متغير ريادة الأعمال وأبعاده . و أخير هدفت الدراسة الى التعرف على الدور الذي تلعبه برامج التعليم الريادي بالجامعة في خلق ريادة الأعمال . وتوصلت إلى نتائج أهمها: وجود علاقة طردية موجبة بين التعليم الريادي كمتغير مستقل، وريادة الأعمال كمتغير تابع بدلالة إحصائية، كذلك أظهرت هذه الدارسة دور للتعليم الريادي في خلق ريادة أعمال بجامعة مصراته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

4. **دراسة (السدحان,2011).**

تناولت الدراسة متطلبات التدريب في البيئة الإلكترونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية الواجب توافرها في: (الجهة المشرفة على التدريب- البيئة التدريبية- الحقائب

التدريبية- المدرب- المتدرب) وذلك من وجهة نظر المختصين. و التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية نحو التدريب في البيئة الإلكترونية. و التعرف على مدى تأثير متغيرات الدراسة (الخبرة، الدرجة العلمية) حول المتطلبات اللازمة لتفعيل التدريب في البيئة الإلكترونية من وجهة نظر المختصين. توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن جميع المتطلبات اللازم توافرها في (الجهة الشرفة على التدريب والبيئة التدريبية و الحقائب التدريبية و المدرب و المتدرب) الواردة في أداة هذه الدراسة تعتبر متطلبات مهمة بدرجة كبيرة للتدريب في البيئة الإلكترونية. كما قدمت الدراسة مجموعة من توصيات أهمها: 1) مبادرة الجامعات السعودية بإطلاق برامج التدريب الإلكتروني على المراحل بما يتلاءم وبيئتها التقنية و التنظيمية، 2) الاستفادة من الخبرات والتجاوب المحلية والعربية والعالمية الرائدة في مجال تطبيقات الحاسب والإنترنت في التعليم والتدريب بشكل عام، والتدريب الإلكتروني بشكل خاص. 3) تحقيق التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية ومؤسسات التدريب المحلية والدولية والتي لديها تجارب في هذا المجال، 4) إنشاء مراكز للتطوير التقني والمعلوماتي تتولى إعداد وتقديم برامج تعليم وتدريب إلكترونية . 5) تطوير البنية التحتية وأنظمة الاتصالات والمعلومات والخدمات المساندة في الجامعات السعودية بما يحقق أهداف التدريب الالكتروني .

تختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة من حيث الموضوع و المجال , و ذلك في كونها تناولت موضوع ريادة الأعمال الرقمية من جانب دراسة متطلبات تحقيقها في أرض الواقع في مجال التدريب الالكتروني تحديدا لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة, و من خلال البحث و الاستقراء الذي قام به الباحثان فأن هذا الموضوع لم يتم التطرق اليه في الدراسات السابقة أو غيرها مما وقفا عليه من دراسات علمية.

اولا :الإطار النظري

سيتم دراسة هذا الاطار من جانبين , يهدف الجانب الأول من الاطار النظري الى دراسة المدخل المفاهيمي و يهدف الجانب الثاني الى دراسة متطلبات تحقيق ريادة الاعمال الرقمية.

أ- **الجانب الأول (المدخل المفاهيمي)**

يتناول هذا المدخل دراسة المفاهيم الأساسية للدراسة و هي كالتالي :-

1) مفهوم ريادة الأعمال

عرفت ريادة الاعمال بتعريفات عديدة نذكر منها :- أنها التعرف على الفرص و استخدام الموارد لتنفيذ الافكار المبتكرة (carpenter ,M., sander,G.,2009,p.44) . و أنها استغلال الفرص لتوليد سلع و خدمات تنتج في المستقبل (Shane,S., venkataraman,S.,2000,p.218) . و هي تطوير المشاريع التجارية بغرض الربح مع تحمل المخاطر المصاحبة(سمحان دانية, 2021).

و يعرف رائد الاعمال ENTREPRENEUR"" وفق ما اتفق عليه خلال المؤتمر الدولي لريادة الأعمال بالسعودية في 2009 هو: "الشخص الذي ينشأ عملاً حراً يتسم بالإبداع و يتصف بالمخاطرة.(ram,H,2020) . اما المؤسسة الريادية فهي المؤسسة التي لديها القدرة على الابتكار و الابداع من خلال تقديم منتجات أو خدمات جديدة أو ايجاد أساليب مبتكرة للمنتجات أو الخدمات التي تقدمها أو فتح اسواق جديدة لمنتجاتها (مصطفى,2016).

2) مفهوم ريادة الأعمال الرقمية

تعرف ريادة الأعمال الرقمية بأنها إنشاء مشاريع جديدة وتحويل المشاريع القائمة من خلال تطوير تقنيات رقمية جديدة أو استخدام جديد لهذه التقنيات، تتميز المؤسسات الرقمية باستخدام التقنيات الرقمية الجديدة بكثافة عالية (خاصة الاجتماعية والبيانات الضخمة والحلول المتنقلة والسحابية). (المفوضية الأوروبية، 2015). و تعرف بأنها فرص ريادة الأعمال

التي يتم إنشـــاؤها ومتابعتها من خلال اســـتخدام المنصـــات التكنولوجية وغيرها من معدات المعلومات عبر الإنترنت.(Antonizzi,J., Smuts,H.,2020). و عرفت ريادة الاعمال الرقمية ايضا بـأنهـاالســـعي وراء الفرص القـائمـة على اســـتخـدام الوســـائط الرقميـة وتقنيـات المعلومـات والاتصالات الأخرى (Davidson and Vaast,2010,p.2)

و يمكن القول أن كل مشـاريع ريادة الأعمال تقريبًا الآن هي مشـاريع رقمية أو مدعومة بالبيانات التي يســتخدم فيها بطريقة أو بأخرى الحوســبة والكمبيوتر(Wim,N.,Werner,L.,2020,p.2). حيث تتضمن معظم المعاملات الاقتصادية جهاز كمبيوتر. أحيانًا يتخذ الكمبيوتر شكل سجل نقدي ذكي ، وأحيانًا يكون جزءًا من نظام نقاط بيع متطور ، وأحيانًا يكون موقع ويب. في كل حالة من هذه الحالات ، يقوم الكمبيوتر بإنشاء سجل للمعاملة. (Varian, H. 2010,p.2,). ونتيجة لذلك، يتم الآن عمليا تتبع جميع معاملات مشـاريع ريادة الأعمال في الاقتصـاد وتخزينها رقميا - كقطع أثرية رقمية ، و يتم تداولها في متاجر القطع الأثرية الرقمية(Wim,N.,Werner,L.,2020).

و القطع الاثرية الرقمية هي كائنات هادفة من صـنع الإنسـان تتجسـد في مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات للبرامج والأجهزة"(Von Briel, et al.,2018,p.292) يمكن إعادة تجميع القطع الأثرية الرقمية وتحريرها وتوزيعها ، مما قد يؤدي إلى أفكار مشاريع جديدة ، وإلى تغييرات في الأسعار ، وطبيعة المنافسة والاستراتيجية(Wim,N.,Werner,L.,2020,p.3) ،

وبناء على ما ســبق، يمكن تعريف رواد الأعمال الرقميين بأنهم رواد أعمال يســعون وراء فرص إنتاج أو تداول القطع الأثرية الرقمية على متاجر أو منصـات الرقمية كمخزن للقطع الرقمية الاثرية (مثل متجر Apple ومتجر Google) (Cavallo ,A. ,et al.,2019,p. 3) أو خلق قيمة داخل المنصات الرقمية القائمة (Sussan, F. and Acs, Z. (2017).

3) مفهوم التدريب الالكتروني و متطلباته

ويعرف التدريب الإلكتروني بأنه عملية تدريب عن بعد من خلال استخدام الإنترنت ، مما يوفر للفرد المعرفة اللازمة بشأن مختلف المواضيع المختارة , من أجل رفع المستوى العلمي أو تحقيق إعادة التأهيل، وذلك باستخدام تقنيات الحاسوب والصوت والفيديو والوسائط المتعددة والكتب الإلكترونية والبريد الإلكتروني والدردشة ومجموعات المناقشة (Ben Amara Naoual, Atia Larbi,2016,p.3).

أن توفر **المتطلبات التدريب الالكتروني** يعتبر عامل مهما و أساسيا في نجاح ريادة الأعمال الرقمية في هذا المجال, و هذه المتطلبات منها ما يتعلق بتوفر متطلبات بيئة التدريب الإلكتروني , و منها ما يتعلق بتوفر متطلبات نجاح التدريب الإلكتروني عبر الإنترنت و هي كما يلي (salah samar, 2011).

- **متطلبات بيئة التدريب الإلكتروني :-** تشتمل توفر الكادر البشري المتمثل في توفر (المدرب , و المتدرب , و ادارة التدريب , و فني تقنيات الحاسوب), و توفر التجهيزات اللازمة للتدريب الالكتروني المتمثلة في توفر (الخادم , و موقع الالكتروني للمركز التدريبي , و توفر خدمة الانترنت بسرعة عالية لا تتأثر بزيادة أعداد المتدربين , و جود كلمات سر للدخول للمواقع التدريبية الالكترونية).
- **متطلبات نجاح التدريب الإلكتروني عبر الإنترنت:-** يجب توافر (حواسيب متطورة و بسرعات معالجة و سعات تخزينية عالية , برامج تدريبية محوسبة , مصادر تدريب مقرؤة الكترونياً , استخدام برامج المحاكاة (Simulation)المناسبة للتدريب الالكتروني ,قاعات تدريب تفاعلية , قاعات فيديو مجهزة ,استخدام الروابط الالكترونية (....WWW) لمواقع تدريبية ذات علاقة بالموضوع التدريبي .

- **المتطلبات المتعلقة بالمدربين و المتدربين:-** تتمثل في توفر المرونة العالية في استخدام الحاسوب وبرمجياته الموجهة نحو التدريب , بالإضافة الى القدرة على التواصل مع الآخرين .

ب- الجانب الثاني (متطلبات تحقيق ريادة الاعمال الرقمية)

لكي تتحقق الريادة الرقمية للأعمال التجارية و الخدمية لابد من توفر المتطلبات التالية :-

1) وجود خطة عمل

خطة العمل هي عبارة عن وثيقة مكتوبة تصف بالتفصيل كيف تحدد شركة ما - عادة ما تكون شركة ناشئة - أهدافها وكيف ستعمل على تحقيقها. و تعد خطة العمل خارطة طريق للشركة من النواحي التسويقية والمالية و التشغيلية (Hayes,2021). و تعد خطة العمل أداة مهمة تمنح رواد الأعمال القدرة على تحديد أهدافهم وتتبع تقدمهم مع بدء نمو أعمالهم. و يتم صياغة خطة العمل عند بدء المشروع هي أول شيء يجب القيام به . تتضمن معلومات مفصلة مثل تحليل السوق ، والتحليل التنافسي ، وتجزئة العملاء ، والتسويق ، وخطط العمليات ، و التدفق النقدي المتوقع ، والمسار العام للنمو طويل الأجل و التي بدورها يمكن أن تساعد في نجاح مشاريع الأعمال الناشئة (Lindzon,2019).

و تعد خطة العمل من الادوات بالغة الاهمية في التدريب عموما و التدريب الالكتروني بشكل خاص , اذ أن التدريب الالكتروني لا يمكن ان ننظر اليه على انه مجموعة من البرمجيات التطبيقية والادوات التقنية فقط. وانما هو فلسفة تدريبية جديدة ، لذا فأن التحول التدريب الالكتروني لابد ان تسبقه خطة عمل استراتيجية واضحة و مبنية على التخطيط السليم الذي يتم من خلاله تحديد متطلبات التقنيات و البرمجيات المطلوبة و آليات ادخالها و التعامل معها. و التعرف على مدى قابليتها للتطبيق في ظروف المحيطة.

ولعل واحدة من اهم عوامل فشـــل الكثير من المراكز التدريبية في ادخال مشـــروع التدريب الالكتروني في نشـــاطها التدريبي هو افتقارها الى خطط عمل اســـتراتيجية تمهد الطريق لتبني مشروع التدريب الالكتروني في هذه المراكز. (الزهيري, خرميط, (2019)).

2) البحث و التطوير

تحظى عملية البحث و المطالعة و تطوير الذات بأهمية بالغة في ريادة الأعمال الرقمية في كونها تســـاعد في توليد أفكار جديدة مبتكرة و توضـــح كيفية تنفيذ هذه الأفكار و ذلك من خلال الاطلاع المســـتمر على أحدث التغيرات التكنولوجية , و أخر التطورات في تقنيات الصـــناعة و آليات البيع و أســـاليب تقديم الخدمات في ظل هذه التغيرات (ما هي ريادة الاعمال,(ب.ت)).

و ساهمت تقنيات البحث و الترقية المستمرة لمحركات البحث في عملية تطوير رواد الاعمال و رواد الاعمال الرقميين بشـــكل خاص لإمكانيتهم و زيادة مهاراتهم المعرفية و العملية و التقنية , و من خلال محركات البحث عبر الشـــبكة يتم البحث عن الشـــركاء لديهم المعرفة المطلوبة و الخبرة في المجال مما يمهد الطريق للتحول الرقمي و من ثم الريادة الرقمية في المجال (E3Hubs,2019).

3) الابتكار

يمثل الابتكار العامل الابرز في نجاح أي منظمة , و متطلبا اجباريا للمنظمات التي تبحث عن التميز و الريادة في اعمالها في ظل التغيرات الموجودة ، فمن خلال الابتكار تحافظ المنظمات على مركزها التنافســـي ،و يعزز علاقة المنظمة بالمحيطة، و يســـاهم في إيجاد الحلول للمشـــاكل التي تواجها المنظمة، و يمكن من مواكبتها للمســـتجدات ، و يســـاهم في تنمية قدرات العاملين , و يعزز ابعاد ريادة الاعمال المختلفة للمنظمة المتمثلة في(الابداع , و تبني البدائل ذات المخاطر العالية, و الاســـتباقية و أخذ زمام المبادرة)(عرقاوي,س. , و اخرون ,2020, ص 48).

و ان أهم ما يميز رواد الاعمال وبقوة هو الابتكار و إيجاد طرق جديدة للقيام بالأشـياء و تسويقها بصورة أفضل (Mbhele,T.,2011,p.95) .

و يلعب الابتكار دور هاما في ريادة الاعمال الرقمية من خلال ابتكار و انتاج تطبيقات و منصـات رقمية جديدة ذات قيمة (Sussan, F. , Acs, Z. (2017), أو الاسـتفادة من التطبيقات و المنصـات الرقمية القائمة في أنشـاء مشـاريع جديدة (Wim,N.,Werner,L.,2020,p.3) ،

كما أن ريادة الأعمال الرقمية هي محرك أسـاسـي في نظام الابتكار. حيث تؤثر على الأبعاد المختلفة لنظام الابتكار التي تشـمل رائد الأعمال (بما في ذلك ، الأنماط السـلوكية والكفاءة والعقلية ,النتائج والعواقب لنشـاط ريادة الأعمال) ، عملية ريادة الأعمال (الأنشـطة التي تتعلق بالرقمنة في عمليات الإدارة ، والتحولات في الأنشـطة الاسـتراتيجية والتشـغيلية ، وإنشـاء الشـركات الناشـئة الرقمية) ، والنظام البيئي ذي الصـلة (الذي يشـمل تأثير البنية التحتيـة والمؤسـسـات الخـارجيـة على الرقميـة و تنميـة ريـادة الأعمـال(Satalkina,L, Steiner,G,2020,p.1).

4) **ادارة المخاطر**

تتعرض المشـروعات عموما و مشـروعات ريادة الاعمال الى عدة أنواع من المخاطر التي تهدد نشاطهم أو تعرضهم لخسائر متوقعة و هذه المخاطر هي(Paliwal,J.,2012,p.261-264) :-

- **مخاطر السوق** : هي مخاطر الخسارة في الاستثمارات المالية الناتجة عن احتمالية انخفاض قيمة الأصول والخصوم (2020,Hizmetler).
- **المخاطر التنافسية** الناتجة من المنافسين في السوق مثل حرب الاسعار و تشويه السمعة و تقليد المنتج و سرقة براءة الاختراع
- **المخاطر التكنولوجية و التشـغيلية**: تغطي هذه المخاطر بشـكل عام كل ما يتعلق بالتنفيذ بداية من تصـميم المنتج و حتى انتهاء عملية البيع و ما يرافق ذلك من عمليات لوجسـتية و تكنولوجية.

- **المخاطر البشرية** : هي المخاطر الناجمة شركاء المشروع و فريق العمل.
- **مخاطر قانونية و تنظيمية** : هي قائمة المشـاكل المحتملة ذات الجذور القانونية أو الجوانب التنظيمية و الاجرائية المتعلقة بالمشروع.

يمكن لرواد الاعمال , بحكم تعريفهم، مجازفون. فأن إدارة المخاطر القوية هي مصـدر مهم للميزة التنـافسـيـة لرواد الاعمـال بحكم تعريفهم أنهم مجـازفون، فيمكن أدارة المخـاطر السـابقة من خلال اتباع أسـاليب عملية في أدارة المخاطر مثل التعرف المخاطر المتعلقة بالنشـاط و طرق أدارتها قبل البدء في النشـاط, و وضـع الخطط , و الاسـتفادة من الابتكارات الحديثة في مواجهة انواع المخاطر (Paliwal,J.,2012,p.264).

5) التواصل مع الآخرين

أن التواصـل مع الأخر أمر في غاية من الاهمية في ريادة الأعمال الرقمية حيث أن شـبكات التواصـل توفر فرصًـا لتطوير العلاقات مع أصـحاب الأعمال المتشـابهين و تنمية قاعدة العملاء ، و المساعدة في الحصول على أفكار جديدة ,و التغلب على التحديات , و الحصول على المساعدة في إجراء أبحاث السوق , و كذلك تواصل مع رواد الأعمال الآخرين بخصوص جوانب إدارة الأعمال التجارية و هذا أمر في غاية الأهمية (Scribner,B.,2019) . بضـافة إلى توفير التواصل المستمر مع العملاء و الشركاء و فريق العمل داخل المؤسسة مما يساعد في معالجة العديد من القضايا(نجار , أ . , 2020).

ثانيا : الجانب العملي

(أ) منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال القيام بالخطوات التالية:

1- تحديد الإطار النظري للدراسة بمراجعة الدراسات السابقة كمصادر ثانوية للبيانات وذلك بالرجوع إلى الكتب والمجلات المحكمة والرسائل والأطروحات الجامعية و المواقع الالكترونية.

2- الاجراءات الميدانية كمصدر أولي للبيانات وشملت:

أ- **استخدام أداة الدراسة الاستبيان** لجمع البيانات من المشاركين في الدراسة ، وتشكل مجتمع الدراسة من الاداريين ومدربين والموظفين العاملين بمراكز التدريب ببلدية غريان والبالغ عددهم (50) ونظراً لمحدودية حجم مجتمع الدراسة، فقد قام الباحثان بحصر شامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة، وتم توزيع الاستبيان عليهم وبعد المتابعة تم استعادة (47) منها، من بينها (2) غير صالحة للتحليل الإحصائي، وبذلك أصبح عدد ورقات الاستبيان الصالحة للتحليل (45) بنسبة (96%) من حجم العينة.

ب- **تصميم نموذج للمقابلة الشخصية** حيث صممت الاسئلة بشكل مفتوح لتجميع أكبر قدر من المعلومات، وأجريت المقابلة مع بعض مديري والمدربين العاملين في مراكز التدريب.

وقد أُستخدم البرنامج الاحصائي SPSS في تحليل البيانات التي جري تجميعها، وتم استخدام الأساليب الأتية:

1-معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق فقرات الاستبيان.

2-ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات الفقرات.

3- التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لوصف البيانات.

4- المتوسط الحسابي لتحديد مستوى استجابة الأفراد المشاركين في الدراسة.

5- الانحراف المعياري لمعرفة مستوى تشتت الاجابات.

6- أختبار T

(ب)تحليل البيانات

أولاً: فيما يتعلق بخصائص المشاركين في الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الوظيفية للأفراد المشاركين في الدراسة والمتمثلة في (الجنس-العمر-المؤهل العلمي– الوظيفة الحالية–عدد سنوات الخبرة) ويمكن تحديد خصائص الأفراد المشاركين في الدراسة على النحو التالي:

1- خصائص المشاركين في الدراسة حسب الجنس:

يوضح جدول رقم (1) توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً للمؤهل للجنس

الجدول رقم (1)

توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً للجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	18	%40
أنثى	27	%60
المجموع	**45**	**%100**

من الجدول رقم (3) يتضح أن أكثر أفراد العينة هم من الإناث حيث بلغة نسبتهم 60% بينما بلغت نسبة الذكور 40%.

2- خصائص المشاركين في الدراسة حسب العمر:

يوضح جدول رقم (2) توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً للعمر

الجدول رقم (2)

توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً للعمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 20	صفر	صفر%
من 20 إلى 30	17	%38
من 31 إلى 40	18	%40
أكبر من 40	10	%22
المجموع	**45**	**%100**

من الجدول رقم (2) يتضح أن أكثر أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 31-40 سنة وهذا ما تأكده النسبة 40%، وهي متقاربة مع نسبة الذين أعمارهم من 20 إلى 30 حيث بلغت 38%، أما نسبة الذين تتجاوز أعمارهم 40 سنة فقدرت نسبتهم 22% فقط.

3- خصائص المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي:

يوضح جدول رقم (3) توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

الجدول رقم (3)

توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
أعدادية وما دونها	صفر	صفر%
ثانوية	2	%4
بكالوريوس	32	%71
ماجستير	7	%16
دكتوراه	4	%9
المجموع	**45**	**%100**

من الجدول رقم(3) يتضح أن ذوي المؤهل العلمي بكالوريوس يمثلون ما نسبته 71% من إجمالي المشاركين في الدراسة وهم الفئة الأكثر، بينما ما نسبته 16% مؤهلهم العلمي ماجستير، وما نسبته 9% مؤهلهم العلمي دكتوراه، وأن ما نسبته 4% مؤهلهم العلمي ثانوية.

4- خصائص المشاركين في الدراسة حسب الوظيفة الحالية:

يوضح جدول رقم (4) توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً الوظيفة الحالية

الجدول رقم (4)

توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً للوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
مدير المركز	5	%11
مدرب خارجي	9	%20
موظف	31	%69
المجموع	45	%100

من الجدول رقم(4) يتضح أن نسبة الموظفين تمثل معظم أفراد العينة حيث بلغت نسبتهم 69% وذلك لأن معظم العاملين في مراكز التدريب هم من المدربين والموظفين من إجمالي المشاركين في الدراسة وهم الفئة الأكثر، بينما يمثل المدربون غير العاملين بالمراكز ما نسبته 20% ، ويمثل مدراء المراكز ما نسبته 11% الدراسة من عينة .

5- خصائص المشاركين في الدراسة حسب الخبرة العملية:

يوضح جدول رقم (5) توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً للخبرة العملية

الجدول رقم (5)

توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً للخبرة العملية

الخبرة العملية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 10 سنوات	13	%28.89
من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة	17	%37.78
من 20 سنوات إلى أقل من 30 سنة	9	%20
30 سنة فأكثر	6	%13.33
المجموع	45	%100

من الجدول رقم(5) يتضح أن ما نسبته 28.89% من المشاركين في الدراسة ذوي خبرة عملية من أقل من 10 سنوات, بينما يمثلون ما نسبته 37.78%من المشاركين تصل خبرتهم من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة و هم الفئة الاكثر في العينة، بينما يمثلون ما نسبته 20% تبلغ خبراتهم العملية من 20 سنة الى أقل من 30 سنة، ويمثلون ما نسبته 13.33% تبلغ خبراتهم العملية 30 سنة فأكثر.

(ت) نتائج اختبار ألفا كرونباخ للصدق والثبات:

الجدول رقم (5)

نتائج اختبار ألفا كرونباخ للصدق والثبات

م	المحور	معامل ألفا	معامل الصدق
1	المحور الأول: مدى توفر متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بإدارة المركز التدريبي	%81	%90
2	المحور الثاني: مدى توفر متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة مدربي المركز التدريبي	%80	%89.4
3	المحور الثالث: مدى توفر متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بالمركز التدريبي ذاته	%80	%89.4
	متوسط معامل ألفا كرونباخ لكل عبارات الاستبيان	**%80.3**	**%89.6**

يوضح الجدول رقم (1) معاملات ألفا كرونباخ ومعاملات الصدق لمحاور الاستبيان ونلاحظ أن قيمها مرتفعة وتتراوح بين 80% و 81% وهذا يؤكد على توفر درجة عالية من صدق وثبات الإجابات لكل محاور الاستبيان، وعليه يمكن الاعتماد على إجابات الاستبيان وتحليل نتائجه.

(ث) اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى : لا توجد متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بإدارة المركز التدريبي

ولإثبات أو رفض هذه الفرضية تم حساب التكرارات، النسبة المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومستوى المعنوية. و يوضح الجدول رقم (7) العبارات وترتيبها من ناحية توفرها، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. إذ يمثل الرقم (1) المتطلب الأكثر توفراً.

الجدول رقم (7)

مدى توفر متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بإدارة المركز التدريبي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوي المعنوية	الترتيب
1	توجد لدى ادارة المركز التدريبي محل الدراسة خطة متبعة لتطوير المركز و التوجه نحو الريادة في مجال التدريب الالكتروني.	4.333	0.4879	0.000	1
2	توجد لدى ادارة المركز التدريبي توجه لاستخدام الابتكارات التكنولوجية الجديدة في التدريب الالكتروني.	4.266	0.7988	0.000	2
3	تقوم ادارة المركز بالبحث افكار تدريبية ناجحة و ابتكار برامج تدريبية جديدة.	4.333	0.8165	0.000	1

4	تستفيد الإدارة من أفكار و تجارب الأخرين و تحويلها إلى برامج تدريبية	4.200	0.8618	0.003	3
5	توجد لدى ادارة المركز التدريبي سياسة واضحة لإدارة المخاطر المتعلقة بالتدريب الالكتروني عن بعد.	3.400	1.1212	0.143	6
6	يوجد التواصل بين ادارة المركز التدريبي و ادارات المراكز العالمية الرائدة في مجال التدريب الالكتروني.	3.533	1.3557	0.033	5
7	يوجد التواصل بين ادارة المركز التدريبي و المدربين.	4.333	0.4879	0.000	1
8	يوجد التواصل بين ادارة المركز التدريبي و المتدربين.	4.200	0.5606	0.001	3
9	توجد لدى ادارة المركز التدريبي سياسة واضحة لإدارة الوقت في حال استخدام اسلوب التدريب الالكتروني باللقاء المباشر.	4.066	1.0997	0.002	4
10	توجد لدى ادارة المركز التدريبي سياسة واضحة لإدارة الوقت في حال استخدام اسلوب التدريب الالكتروني المفتوح (المسجل).	4.200	0.5606	0.001	3
	المتوسط العام للمحور الأول	4.086	0.3700	0.500	

ويتضمن الجدول رقم (7) مدى توفر متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بإدارة المركز التدريبي وتمت صياغتها في 10 عبارات توضح متطلبات ريادة الأعمال وفق استجابة أفراد وعينة الدراسة ويتضح من هذا الجدول أن قيمة المتوسط العام لهذا المحور هي (4.086) والانحراف المعياري له (0.3700) . حيث أن المقياس المستخدم خماسي فإن المتوسطات التي تنتمي إلى المجال من (1) إلى (1.79) تشير إلى عدم توفر أي متطلب ، والمتوسطات التي تنتمي إلى المجال من (1.8) إلى (2.59) تشير إلى توفر جزء بسيط جداً من المتطلبات ، بينما المتوسطات التي تنتمي إلى المجال من (2.6) إلى (3.39) تشير إلى توفر جزء بسيط من المتطلبات, والمتوسطات التي تنتمي إلى المجال من (3.40) إلى (4.19) تشير إلى توفر مجموعة من المتطلبات ، بينما المتوسطات التي تنتمي إلى المجال من (4.20) إلى (5) تشير إلى توفر كل المتطلبات. ومن المتوسط العام لجميع العبارات في هذا الجدول نجده ينتمي إلى المجال من (3.40) إلى (4.19) وهذا يعني أنه تتوفر مجموعة من المتطلبات في إدارة مراكز التدريب وليس

كل المتطلبات، وأن قيمة T تساوي (0.50) في الفرضية الأولى وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية الأولى القائلة بأنه لا توجد متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بإدارة المركز التدريبي وترفض الفرضية البديلة

الفرضية الثانية: لا توجد متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بمدربي المركز التدريبي

يوضح الجدول رقم (8) العبارات وترتيبها من ناحية توفر متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بمدربي المركز التدريبي، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية ومستوى المعنوية. إذ يمثل الرقم (1) المتطلب الأكثر توفراً.

الجدول رقم (8)

مدى توفر متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بمدربي المركز التدريبي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوي المعنوية	الترتيب
1	يساهم المدربين بالمركز التدريبي محل الدراسة في ابتكار و اعداد مناهج و برامج تدريبية جديدة .	4.4000	.82808	0.000	1
2	يتميز المدربين بالمركز التدريبي محل الدراسة بالبحث و التطوير لقدراتهم العلمية و العملية .	4.3333	.61721	0.001	2
3	توجد لدى المدربين بالمركز التدريبي محل الدراسة المرونة و القدرة على التعامل مع التطبيقات و البرامج التكنولوجية المتعلقة بالتدريب الالكتروني .	4.1333	.83381	0.003	3
4	يقوم المدربين بالمركز التدريبي محل الدراسة بالتواصل مع المدربين الرواد في مجال التدريب الالكتروني محليا أو عالميا و الاستفادة من خبراتهم.	4.0000	1.00000	0.004	4
	المتوسط العام للمحور الثاني	4.2167	0.68704	0.015	

ويبين الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية ، الانحرافات المعيارية وترتيب العبارات بحسب درجة توفر متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بالمدربين وفقاً لاستجابة أفراد عينة الدراسة . ويتضح من المتوسط العام لعبارات هذا المحور الذي بلغ (4.2167) والانحراف المعياري له (0.68704) أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن متطلبات ريادة الأعمال الرقمية الخاصة بالمدربين متوفرة بشدة حيث ينتمي إلى المجال من (4.20) إلى (5) وفق المقياس الخماسي الذي تم بيانه في المحور الاول، وأن قيمة T تساوي (0.015) في الفرضية الثانية وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية الثانية القائلة بأنه لا توجد متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بمدربي المركز التدريبي ونقبل الفرضية البديلة

الفرضية الثالثة: لا توجد متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بالمركز التدريبي

يوضح الجدول رقم (9) العبارات وترتيبها من ناحية توفر متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بالمركز التدريبي، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية ومستوى المعنوية.

الجدول رقم (9)

مدى توفر متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بالمركز التدريبي ذاته

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوي المعنوية	الترتيب
1	يوجد موقع الكتروني خاص بالمركز التدريبي محل الدراسة.	4.0667	0.96115	0.001	6
2	يوجد أجهزة حاسوب ذات سرعة عالية و سعات تخزينية كبيرة بالمركز التدريبي محل الدراسة.	4.2000	0.41404	0.000	7
3	يتوفر اتصال بشبكة الانترنت بسرعة عالية بالمركز التدريبي محل الدراسة.	3.9333	1.03280	0.002	5
4	يستخدم المركز التدريبي محل الدراسة اسلوب التدريب عن بعد.	3.4667	1.50555	0.017	2
5	توجد برمجيات للتطبيقات التدريبية التي تمكن من تدريس المحتوى التدريبي عن طريق الانترنت بالمركز التدريبي محل الدراسة.	3.5333	0.99043	0.029	3
6	توجد صفحات للتواصل الاجتماعي خاصة بالمركز التدريبي محل الدراسة.	4.4667	0.51640	0.000	8
7	يوجد بالمركز التدريبي محل الدراسة انظمة للمعاملات المالية الالكترونية للتقابض المالي عن طريق الانترنت.	3.2000	1.37321	0.042	1
8	يوجد بالمركز التدريبي محل الدراسة فصول تدريبية تفاعلية للتدريب عن بعد ..	3.8667	0.91548	0.050	4
9	يتواصل المركز التدريبي محل الدراسة مع المؤسسات المحلية و العالمية الرائدة في مجال التدريب الالكتروني.	3.5333	1.24595	0.020	3
	المتوسط العام للمحور الرابع	3.8074	0.67386	0.488	

يوضح الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية ، الانحرافات المعيارية وترتيب توفر المتطلبات وفقاً لاستجابة أفراد عينة الدراسة . ويتضح من المتوسط العام لعبارات هذا المحور الذي بلغ (3.8074) والانحراف المعياري له (0.67386) أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بالمركز التدريبي متوفر جزء منها وليس كلها وفق المقياس الخماسي الذي تم بيانه في المحور الأول، وأن قيمة T تساوي (0.488) في الفرضية الثالثة وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية الثالثة القائلة بأنه لا توجد متطلبات ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بالمركز التدريبي ونرفض الفرضية البديلة.

(ج) نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية و العلمية كما يلي :-

متطلبات تحقيق ريادة الاعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني

قيس عيسى غومه
فوزي رجب رمضان

أولا : متطلبات تحقيق ريادة الاعمال الرقمية المتعلقة بإدارة المركز التدريبي

- ✓ **توصلت الدراسة النظرية** الى المتطلبات التالية :-

1. وجود خطة عمل متبعة لتطوير المركز و التوجه نحو الريادة في مجال التدريب الالكتروني.
2. استخدام الابتكارات التكنولوجية الحديثة في التدريب الالكتروني.
3. البحث افكار تدريبية ناجحة و ابتكار برامج تدريبية جديدة.
4. الاستفادة الإدارة من أفكار و تجارب الأخرين و تحويلها إلى برامج تدريبية
5. وجود سياسة واضحة لإدارة المخاطر المتعلقة بالتدريب الالكتروني عن بعد.
6. وجود ألية للتواصل بين ادارة المركز التدريبي و ادارات المراكز العالمية الرائدة في مجال التدريب الالكتروني.
7. وجود ألية للتواصل بين ادارة المركز التدريبي و المدربين و المتدربين.

- ✓ **و توصلت الدراسة العملية** إلى أنه لا توجد متطلبات تحقيق ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بإدارة المراكز التدريبية بمدينة غريان وذلك للأسباب التالية:

أ- لا توجد لدى ادارة المركز التدريبي سياسة واضحة لإدارة المخاطر المتعلقة بالتدريب الالكتروني عن بعد.

ب - لا يوجد تواصل بين ادارة المركز التدريبي و ادارات المراكز العالمية الرائدة في مجال التدريب الالكتروني.

ثانيا :من أهم متطلبات تحقيق ريادة الاعمال الرقمية المتعلقة بالمدربين

- ✓ **توصلت الدراسة النظرية** الى المتطلبات التالية :-

1. المساهمة في ابتكار مناهج تدريبية متقدمة و برامج تدريبية ذات قيمة .

2. البحث و التعلم و تطوير القدرات العلمية و العملية و مواكبة التطور التكنولوجي .
3. القدرة على التعامل مع التطبيقات و البرامج التكنولوجية المتعلقة بالتدريب الالكتروني .
4. التواصل مع المدربين الرواد في مجال التدريب الالكتروني محليا أو عالميا و الاستفادة من خبراتهم.

✓ **وتوصلت الدراسة العملية** إلى أنه توجد متطلبات تحقيق ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بمدربي المراكز التدريبية بمدينة غريان.

ثالثا : متطلبات تحقيق ريادة الاعمال الرقمية المتعلقة بمراكز التدريب

✓ **توصلت الدراسة النظرية** الى المتطلبات التالية :-

1. استخدام اسلوب التدريب عن بعد أو تفعيل التدريب الالكتروني.
2. وجود موقع الكتروني خاص بالمركز التدريبي.
3. وجود أجهزة حاسوب ذات سرعة عالية و سعات تخزينية كبيرة .
4. توفر اتصال بشبكة الانترنت بسرعة عالية و بصورة مستمرة.
5. وجود التطبيقات البرمجية التي تمكن من تدريس المحتوى التدريبي عن طريق الانترنت
6. وجود صفحات للتواصل الاجتماعي خاصة بالمركز التدريبي.
7. وجود انظمة للمعاملات المالية الالكترونية للتقابض المالي عن طريق الانترنت.
8. وجود فصول تدريبية تفاعلية للتدريب عن بعد .
9. وجود اليات للتواصل مع المؤسسات المحلية و العالمية الرائدة في مجال التدريب الالكتروني.

✓ **وتوصلت الدراسة العملية** إلى أنه لا توجد متطلبات تحقيق ريادة الأعمال الرقمية في مجال التدريب الالكتروني المتعلقة بالمركز التدريبي بمدينة غريان وذلك للأسباب التالية:

أ- لا يوجد بالمركز التدريبي محل الدراسة انظمة للمعاملات المالية الالكترونية للتقابض المالي عن طريق الانترنت

ب- لا يوجد تواصل المركز التدريبي محل الدراسة مع المؤسسات المحلية و العالمية الرائدة في مجال التدريب الالكتروني

ت- لا يستخدم المركز التدريبي محل الدراسة اسلوب التدريب عن بعد

ث- لا توجد برمجيات للتطبيقات التدريبية التي تمكن من تدريس المحتوى التدريبي عن طريق الانترنت بالمركز التدريبي

(ح) التوصيات :

لتطوير مراكز التدريب يوصي الباحثان بالآتي:

1. يجب أن تكون لدى ادارة المركز التدريبي سياسة واضحة لإدارة المخاطر المتعلقة بالتدريب الالكتروني عن بعد.
2. الحرص على التواصل مع ادارات المراكز العالمية الرائدة في مجال التدريب الالكتروني.
3. توفير انظمة للمعاملات المالية الالكترونية للتقابض المالي عن طريق الانترنت.
4. يجب على المركز التدريبية استخدام اسلوب التدريب عن بعد.
5. على مراكز التدريب توفير برمجيات للتطبيقات التدريبية التي تمكن من تدريس المحتوى التدريبي عن طريق الانترنت بالمركز التدريبي.

المراجع

اولا : المراجع العربية

1. متطلبات التدريب في البيئة الالكترونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية واتجاهاتهم نحوه . السدحان,ع.,2011 , اطروحة دكتوراه. المناهج وتقنيات التعليم. جامعة أم القرى. كلية التربية. السعودية. مكة المكرمة.

2. التعليم الريادي و علاقته بريادة الاعمال ,القطيط , ا., الجهني , ط., 2019 , مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي , ص 412-430

3. الزهيري .ط. ن. , خرميط ,ف.,ع. , (2019),"التخطيط لإجراءات التحول للتعليم الالكتروني في جامعة واسط", تم الاسترداد من الموقع https://www.researchgate.net/publication/330467405

4. مصطفى , ح.. أ.,(2016) "ريادة الاعمال", تم الاسترداد من الموقع https://www.researchgate.net/publication/311910240

5. عرقاوي, س. ,حرز الله . ف. , ابو مويس , م. , 2020 , " الابتكار الإداري واستراتيجية ريادة الأعمال: العلاقة والأثر دارسة حالة في الشركة الإسلامية الفلسطينية للتنمية", مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث , مجلد 8 , العدد 1 , ص 47 - 64 .

6. عدوم, ح. ,عبد الكريم , هـ. ,2021, " التنمية الادارية المحلية و اهمية اليقظة التكنولوجية في تدريب و تكوين الموظفين المحليين", مجلة الفكر , مجلد 16 , العدد 1 , ص 245 – 262.

7. حربوطلي , ع. , (2018) . " ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة", منشورات الجامعة الافتراضية السورية, ص 1- 158.

8. منصة ادارة المخاطر,2021, "ادارة المخاطر الموسسية", ص 1- 24 .

ثانثا : مراجع اجنبية

.1 carpenter ,M., sander,G.,2009," Strategic Management Concepts",2 th.

.2 Shane,S., venkataraman,S.,2000," The Promise of Entrepreneurship as a Field of Research", Academy of Management Review ,vol. 25, no. 1.

.3 Requirements for Applying the Strategic Entrepreneurship as an Entry Point to Enhance Technical Innovation: Case Study - Palestine Technical College-Deir al-Balah. (Alayoubi ,M. Al Shobaki, M., Abu-Naser, S.,(2020 (,International Journal of Business and Management Invention (IJBMI), Vol. 9, Issue 3.

.4 Ben Amara Naoual, Atia Larbi,(2016) ," E-Training And Its Role In Human Resources Development", Global Journal of Human Resource Management ,, P.3.

.5 European Commission (2015). European Commission (EC), Digital Transformation of European Industry and Enterprises; A report of the Strategic Policy Forum on Digital Entrepreneurship, available from http://ec.europa.eu/DocsRoom/documents/9462/attachments/1/translations/en/renditions/native.

.6 Antonizzi,J., Smuts,H.,(2020). "The Characteristics of Digital Entrepreneurship and Digital Transformation: A Systematic Literature Review",

IFIP International Federation for Information Processing, p . 239- 251 , available from " https://link.springer.com/content/pdf/10.1007%2F978-3-030-44999-5_20.pdf"

.7 Wim ,N.,Werner ,L.,(2020). Digital Entrepreneurship Research: A Concise Introduction , IZA – Institute of Labor Economics , p 3_24 , available from " https://www.econstor.eu/bitstream/10419/227194/1/dp13667.pdf"

.8 Varian, H. (2010). Computer Mediated Transactions American Economic Review: Papers & Proceedings. pages 1–10. available from https://people.ischool.berkeley.edu/~hal/Papers/2010/cmt.pdf.

.9 Davidson, E., Vaast, E. (2010). Digital Entrepreneurship and its Sociomaterial Enactment. the 43rd Annual Hawaii International Conference on System Sciences, pages 1-10. Available from https://www.researchgate.net/publication/224123223_Digital_Entrepreneurship_and_Its_Sociomaterial_Enactment

.10 Von Briel, F., Recker, J., and Davidsson, P. (2018). Not All Digital Venture Ideas Are Created Equal: Implications for Venture Creation Processes. The Journal of Strategic Information Systems 27(4) , pages 278-295.

.11 Sussan, F. and Acs, Z. (2017)." The Digital Entrepreneurial Ecosystem. Small Business Economics", 49(5) , pages 1-19.

.12 Mbhele,T.,(2011),"THE STUDY OF VENTURE CAPITAL FINANCE AND INVESTMENT BEHAVIOUR IN SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES", South African Journal of Economic and Management Sciences,15(1),pages 94-111.

.13 Satalkina,L, Steiner,G,2020,p.1, " Digital Entrepreneurship and its Role in Innovation Systems: A Systematic Literature Review as a Basis for Future Research Avenues for Sustainable Transitions" , Sustainability journal 12 (7),pages 1-27.

.14 Paliwal,J.,2012, " Risk Management in Entrepreneurial Ventures", Chronicle Of The Neville Wadia Institute Of Management Studies And Research, p.256-264.

ثالثا : مواقع الالكترونية عربية

1. ما هي ريادة الاعمال,(ب.ت),موقع رواد, تم الاسترداد من
2. سمحان دانية,(3 يناير 2021), ما هي ريادة الأعمال, موقع موضوع, تم الاسترداد من "https://mawdoo3.com" .
3. ram,H , 2020 ," ريادة الأعمال Entrepreneurship كل ما تود ان تعرف وكيف تبدأ" , تم الاسترداد من https://e3rf.net/%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84

4. salah samar,(2011/5/7),متطلبات التدريب الالكتروني عبر الانترنت, موقع المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية, تم الاسترداد من ""https://hrdiscussion.com/hr30633.html.

5. البحوه, م. ,(29 سبتمبر 2019), " أهمية التعليم الريادي ", موقع جريدة الراي, تم الاسترداد من https://www.alraimedia.com/article/863419 ".

6. الكردي,أ.,(24 مايو 2010), "أهمية التدريب الالكتروني", موقع أحمد سيد الكردي, التنمية التكنولوجية , تم الاستيراد من http://www.g2oz2.com/vb/t5694.html

7. الصيرفي, م., 2008, "ادارة الوقت", مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع, طبعة 1.

8. Hizmetler,(2020),ادارة المخاطر الاستراتيجية, تم الاسترداد من https://www.denetim.com/ar/testler/stratejik-risk-yonetimi/piyasa-riski/

9. نجار , أ . , 2020 . " تأثير مواقع التواصل الإيجابي في ريادة الأعمال", مجلة رواد الأعمال , تم الاسترداد من https://www.rowadalaamal.com

المسؤولية المجتمعية ودور ريادة الاعمال في تحقيقها " دراسة استكشافية

رانيه محمد محمود زياده

جامعة الملك خالد، كلية المجتمع للبنات، قسم العلوم الإدارية، أبها، المملكة العربية السعودية

Rania1972z@yahoo.com

الملخص:

يشهد العالم تطورا كبيرا في مجال ريادة الاعمال ، مما يستدعي تفعيل دور الشركات في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية وتستهدف الدراسة الوقوف علي مفهوم وأهداف وأبعاد المسؤولية المجتمعية وآليات تفعلها، وتفعيل دور الشركات في تحقيق التنمية والرفاهية المجتمعية ، وتم استخدام المنهج الاستقرائي لتحديد الاطار النظري للدراسة والمنهج الوصفي لدراسة المسئولية المجتمعية للشركات باستخدام استبانة للإجابة علي تساؤلات الدراسة، وخلصت إلي التعرف علي مفهوم وأهداف الشركات من تفعيل المسؤولية الاجتماعية ،وأهمية الدور الاجتماعي لشركات القطاع الخاص، والاثر الإيجابي علي تحقيق تنمية للمجتمع ، وأوصت بأهمية الالتزام بتقديم رواد الاعمال برامج مجتمعية متنوعة انطلاقا من مسؤوليتهم المجتمعية وتعزيز دورهم في حل مشكلات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المجتمعية - أبعاد المسؤولية المجتمعية - ريادة الاعمال – رائد الاعمال.

1. المقدمة:

مع بدايات القرن الحادي والعشرين شهد العالم تحولا واهتماما كبيرا في مجال الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية، التي تجمع بين النمو الاقتصادي وتحسين البيئة وتنمية رأس المال الاجتماعي بالإضافة إلي التحسن المستمر والفعال للمنظمة ، وأصبحت مجالا تتنافس فيه منظمات الاعمال في الدول المتقدمة والنامية بشكل كبير ، وظهر الدور الهام للشركات الريادية

للبحث عن الفرص البيئية وتعظيم العوائد منها ، حيث تمثل ريادة الاعمال القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وأصبح هناك تحدى كبير يواجه رواد الاعمال في تطوير الفهم الذاتي ، وتنمية الالتزام الشخصي والانضباط والتنظيم ،والتزود بالمعارف والمهارات المجتمعية لتحسين الأداء المجتمعي ممكن يمكنه من إثبات دوره في تعزيز الاقتصاد الوطني، ونظرا لأهمية هذا الموضوع والدور الحيوي الذي تلعبه المسؤولية المجتمعية في الإيفاء بمسئولية الشركات اجتماعيا وأخلاقيا وبيئيا من خلال المشروعات الريادية كأداة مهمة لتجديد قيمة المنظمات وتطوير المنتجات .

مصطلحات البحث: -

المسؤولية المجتمعية: هي أساس استراتيجي للشركات ورجال الاعمال يعزز سمعة المنظمة وقدراتها التنافسية من خلال قيم ومبادئ توفر احتياجات المجتمع المحلي.

أبعاد المسؤولية المجتمعية: هي أنشطة اجتماعية أساسية تمارس من خلالها منظمات الاعمال مسئوليتها الاجتماعية وتتعدد في المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، المسؤولية الخيرية.

ريادة الاعمال: كيانات تبحث عن الفرص الموجودة بالبيئة من خلال تقديم مشاريع وأفكار جديدة مستشرقة للمستقبل، وتعمل على تعظيم العوائد الناتجة عنها مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.

رائد الاعمال: هو صانع الفرصة مبدع ومبتكر في مشروع يديره ويخاطر به من خلال تأمين المصادر والإمكانات لتشغيل المشروع وإضافة قيمة إلي المنتج أو الخدمة.

الدراسات السابقة: -

- دراسة (مقري و مانع، 2015) تهدف الي التعرف على أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كخيار استراتيجي للوصول إلي تحقيق التنمية المستدامة وتم توزيع استبيان على 50 مؤسسة صناعية بمدينة باتنه وأثبتت النتائج أن الالتزام بالمسؤولية المجتمعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤثر علي أدائها البيئي والمجتمعي مما يؤدى إلي تحقيق التنمية المستدامة.

- دراسة (عيسي 2015) تحت عنوان " المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص في مصر دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية المجتمعية للشركات والتي هدفت إلي بحث دوافع شركات القطاع الخاص نحو المساهمة في الأنشطة المجتمعية المسؤولية المجتمعية، وتحليل عناصر المسؤولية المجتمعية للشركات وبيان أثر ذلك علي أدائها ونتائجها الاقتصادية ووضع معايير ومؤشرات قياسية لقياس عناصر المسؤولية المجتمعية وبالتالي تقييم الدور الاجتماعي لشركات القطاع الخاص.

- دراسة (فاطنة و عبد السلام، 2020) تهدف إلى إبراز واقع تبني المسؤولية المجتمعية للشركات متعددة الجنسيات هل هي التزام من قبل هذه الشركات نظرا لما تخلفه من سلبيات علي بيئة الدول المضيفة أم أنها الزام يفرضه القانون عليها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلي أن المسؤولية المجتمعية للشركات هي مبادرات طوعية حيث لا يوجد قانون يلزمها بالممارسة الفعلية حيث تمت الإشارة إلي ضرورة تقنين هذا الجانب حتي يأخذ صفة الالتزام ليردع التجاوزات اللاأخلاقية ويكون محفز للشركات الأخرى.

- دراسة (الخميسي، 2017) هدفت إلي معرفة دور العلاقات العامة في دعم المسؤولية المجتمعية لدى القطاع الخاص ومعرفة أهم البرامج والأنشطة التي تقدمها إدارات

العلاقات العامة في دعم المسؤولية المجتمعية بالإضافة إلي معرفة المعوقات والمقترحات واعتمدت علي المسح الميداني باستخدام استبانة طبقت علي عينة قوامها 46 مؤسسة وتوصلت إلي اهتمام إدارات العلاقات العامة اهتمام متوسط في تقديم برامج ضمن مفهوم المسؤولية المجتمعية وأن من أهم أهداف ودوافع اهتمام إدارات العلاقات بدعم المسؤولية المجتمعية هو اهتمام بترويج المنتجات وكسب ثقة العاملين بالمنشأة ورفع نسبة أرباح المنشاة والاهتمام بتحسين نوعية المنتجات والخدمات المقدمة والرد علي الاشاعات وتحسين الصورة الذهنية للمنشأة.

- دراسة (خلوفي و شريط، 2020) تهدف للتعرف علي واقع تطبيق المسؤولية المجتمعية في منظمات الاعمال الجزائرية وذلك من خلال دراسة استكشافية ولتحقيق ذلك تم التطرق إلي معايير ودوافع المسؤولية المجتمعية لمتطلبات الاعمال في الجزائر ،وكذا تحديد الأولويات التي تتعلق بالقضايا المجتمعية والبيئية وصولا إلي تقييم وتحليل تجاوب قطاع الاعمال الحالي مع قضايا المجتمع والبيئة وتحدياته وأظهرت أن مفهوم المسؤولية المجتمعية لا يزال غامض داخل منظمات الاعمال وتجاوب قطاع الاعمال الحالي مع قضايا المجتمع والبيئة جد ضعيف ويحتاج إلي مزيد من الجهود.

- دراسة (الرمضي، 1434 هـ) بعنوان المسؤولية المجتمعية في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية علي القطاع الخاص هي دراسة وصفية استكشافية هدفت إلي معرفة برامج المسؤولية المجتمعية في منظمات القطاع الخاص في المملكة تجاه العاملين والمجتمع ومجالاتها وأقسام المسؤولية المجتمعية في الهيكل التنظيمي واعتمدت علي المسح الاجتماعي ،وطبقت علي عينة من كبار المسؤولين العاملين قوامها 211 شركة ، وكانت نتائجها : لا يزال مفهوم المسؤولية المجتمعية غير واضح للشركات، وبرامج المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين والتي تتمركز حول الرعاية الصحية وتوفير السكن

،وبذلك تتركز البرامج المقدمة للعاملين علي المسؤولية القانونية وهي أدني درجات المسؤولية المجتمعية.

- دراسة (عبد النور و عمارة، 2017) تحت عنوان "تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر "، وتسعي إلي رصد واقع المسؤولية المجتمعية لمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر ،ومعرفة مدي قدرة المؤسسات علي أن تأخذ بالمفهوم وتطبيقه في إطار الشراكة مع الإدارة المحلية لتجسيد التنمية المحلية المستدامة، خلصت إلي أن تطبيق المفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يصل إلي ما هو مطلوب ، ويرجع ذلك إلي حداثة ظهور وتطور دور القطاع الخاص ، وغياب ثقافة المسؤولية المجتمعية ، وعدم وجود آليات لتحفيز القطاع الخاص.
- دراسة (عيد، 2019) وهدفت إلى تحديد دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة وصولا إلي الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئولياته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة وطبقت علي عينة من شركات مكة المكرمة (53) مفردة تهتم بالمسؤولية الاجتماعية باستخدام منهج المسح الاجتماعي .وتوصلت إلي دوافع ومعايير المسؤولية الاجتماعية وأولويات القطاع الخاص للمساهمة فيها وأهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص في الوفاء بمسؤولياته الاجتماعية.

2. التعليق على الدراسات السابقة: -

- تشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في اتباعه المنهج الوصفي.
- تشابه أداة البحث للدراسات السابقة في استخدام الاستبيان الالكتروني.

- اختلفت عينة البحث مع الدراسات السابقة حيث تكونت في الدراسة الحالية من الشركات التي تعمل في مدينة أبها - إقليم عسير.

- تنوعت الدراسات التي تناولت المسؤولية الاجتماعية فمنها من ركزت على الاتجاه المفاهيمي، وأخري ركزت على مجالات وعناصر المسؤولية الاجتماعية، بينما ركزت أخري على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء الشامل لمنظمات الاعمال، وهناك من حاولت استشراف مستقبل المسؤولية الاجتماعية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة: استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة واعداد الإطار النظري وتصميم أداة الدراسة، كيفية تحديد منهج البحث، كيفية اختيار مجتمع وعينة البحث، تحديد الأساليب الإحصائية الملائمة، ومعرفة كيفية تفسير والاستفادة من النتائج التي تم التوصل إليها، أما ما يميز الدراسة الحالية فهي تبحث في قضية هامة ومعاصرة، وهي على حد علم الباحثة أن هذه الدراسة لم يتطرق إليها الا قلة من الباحثين في البيئة المحلية حتى الآن.

3. **مشكلة البحث:**

من خلال ما سبق نجد أن القطاع الخاص في مجتمعاتنا العربية لم يتعرف على مسؤولياته المجتمعية بعد، وذلك يرجع لعوامل منها: عدم وجود ثقافة المسؤولية المجتمعية لدى معظم شركات القطاع الخاص، أن جهود معظم الشركات في هذا المجال مبعثرة وعشوائية وتتداخل مع العمل الخيري، غياب ثقافة العطاء من أجل التنمية حيث لا يوجد تطرق للمشاريع التنموية، غياب الاعلام الملتزم بالمسؤولية المجتمعية، وهذا التأخر بأهمية المسؤولية المجتمعية يدفعنا للاهتمام والإسراع بخطي نحوها لتصل إلي التنمية الاقتصادية والمجتمعية 6: (Kozy, 2020) وأضاف (عبد العال، 2019) دور القطاع الخاص لم يبلغ المستوي الذي يؤهله للقيام بالدور

القائد لتحقيق التنمية الشاملة والاقتصادية وهو ما يرتبط بعده عوامل علي رأسها عدم توافر المناخ الاستثماري الملائم وعدم توافر بيئة الاعمال المناسبة لنمو الاستثمار الخاص وتشجيعه.

أسئلة البحث: من خلال مشكلة البحث يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم عينة الدراسة من الشركات لمفهوم المسؤولية المجتمعية؟
- ما أولويات القضايا المجتمعية للمساهمة في المسؤولية الاجتماعية؟
- ما دوافع وأهداف الاهتمام المسؤولية الاجتماعية؟ ما أبعاد المسؤولية الاجتماعية؟
- ما الآليات المناسبة للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية؟

4. أهداف البحث:

- التعرف على مفهوم شركات ريادة الاعمال لمفهوم المسؤولية المجتمعية.
- تشخيص أولويات المسؤولية المجتمعية للشركات، والدوافع والاهداف التي تحققها منها.
- استعراض أبعاد المسؤولية المجتمعية لشركات وأهم الآليات للوفاء بها.

أهمية البحث:

- تسليط الضوء على قطاع حيوي جدا في الحياة الاقتصادية وهو ريادة الاعمال.
- تعاظم الدور الذي يقوم به رواد الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة والتفاعل مع المجتمع.

- بناء العلاقة الوطيدة بين رواد الاعمال وبين المجتمع من خلال دورهم الهام في تحقيق المسؤولية المجتمعية.

حدود البحث: يقتصر البحث على الحدود التالية

الحد الموضوعي: التعرف على دور ريادة الاعمال في تنمية المسؤولية المجتمعية.

الحد البشري جميع الشركات والمؤسسات والتي لها نشاط في مجال المسؤولية الاجتماعية بمدينة أبها.

الحد المكاني: الشركات التي تعمل في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية ولها نشاط في مجال المسؤولية الاجتماعية في مدينة أبها والتي تم تحديدها من قبل الغرفة التجارية بأبها وعددها 60 شركة.

الحد الزماني: وذلك خلال الفترة 15 / 7 / 2021 إلى 1 / 9 / 2021 م.

ثانيا: الإطار النظري للبحث

1/2- الاطار المفاهيمي للمسؤولية المجتمعية: تنوعت وتعددت تعريفات العلماء تنوعا كبيرا في تحديد مدلول المسؤولية المجتمعية للشركات نظرا لتعقد المفهوم وتطوره السريع، ومنها من عرفها علي أنها "التزام الشركات بتبني مبادرات أو برامج تنموية من شأنها أن تساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة للمجتمع (الوطن، 2015)، بينما يعرف مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية المجتمعية " الالتزام الدائم للشركات للتصرف أخلاقيا والمساهمة في التنمية المستدامة وفي نفس الوقت تحسين جودة حياة الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحلي، أما البنك الدولي فقد عرف المسؤولية المجتمعية لرجال الاعمال علي أنها" التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي

لتحسين مستوي معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد، وعرف عيسي (ف.م.، 2015) التزامات المنظمة بواجباتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك من خلال المساهمة بمجموعة من الأنشطة المجتمعية والاقتصادية والبيئية والتعليمية مما يساهم في الحفاظ علي مسيرة التنمية المستدامة بالمجتمع، أما (سلمان، 2019) :30 فقد عرف المسؤولية المجتمعية أنها" هي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والمجتمعية والبيئية التي تتبناها وتمارسها مؤسسات القطاع الخاص طوعيا في البلد والمجتمع الذي يعمل فيه وهي جزء من واجباتها تجاه المجتمع من جهة ولتحقيق أهدافه الاستراتيجية بعيدة الامدمن جهة أخري ،وتنحصر تلك الأنشطة ضمن أبعاد أو فئات معينة توضع ضمن برنامج شامل وسياسات مرسومة ومدمجة داخل استراتيجية الشركة وعملياتها.

من خلال استعراض المفاهيم السابقة نجد أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو مفهوم لم تحدد أبعاده بدقة حتى يومنا هذا، مع عدم القدرة على تحديد المدي الذي يجب أن تصل إليه مسؤولياتهم الاجتماعية.

أهمية المسؤولية المجتمعية:

عدد (خيره و يزيد، 2019) : 357 أهميتها بالنسبة **للمجتمع** في قدرتها علي تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسياسة تكافؤ الفرص، تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع ،الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي علي مستوي الافراد، أما بالنسبة **للدولة** فتساهم في تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة، تعظيم عوائد الدولة، المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء علي البطالة، بينما تحقق فوائد **للمؤسسة** منها تحسين صورة المؤسسة في المجتمع، تحسين مناخ العمل مما يؤدى إلي بعث روح التعاون والترابط.، مما سبق نجد أن المسؤولية الاجتماعية تضفي تحسينا على مناخ العمل السائد في منظمة الاعمال، وتؤدي

إلي إشاعة التعاون والترابط بين مختلف الأطراف، كذلك فإنها تمثل تجاوبا فعالا مع التغييرات الحاصلة في حاجات المجتمع.

أهداف برامج المسؤولية المجتمعية:

ذكر (الخميسي، 2017) : 574 أنها تختلف في الأهداف والدوافع وبصفة عامة يمكن تحديدها كما يلي : من وجهة نظر الشركات: اكتساب ثقة الجمهور، رضا المستهلكين، رعاية شؤون العاملين، وتحقيق الرفاهية المجتمعية حصول الشركات علي عائد مستمر لفترات طويلة المدى ، السمعة الحسنة ، تحسين الصورة العامة للمنتجات، من وجهة نظر المجتمع زيادة التكافل الاجتماعي، تحسين مستوي الحياة المعيشية، الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة، تنمية المهارات لدى أفراد المجتمع، مساعدة الدولة في تحقيق الأهداف التنموية، تشجيع القطاع الخاص في البحث عن حلول شاملة وصديقة للبيئة، وأضاف (محمد ق.، 2019) : 80 قدرتها علي : تحسين سمعة المنظمات التي تبني علي أساس الكفاءة والنجاح في تقديم الخدمات والثقة المتبادلة بين المنظمات وأصحاب المصالح ومستوي الشفافية الذي تتعامل به هذه المنظمات ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري ويسهم التزام المنظمات بمسئولياتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سرعتها، توفير المعلومات عن نشاط المنظمة علي البيئة المحيطة بها والمحافظة علي البيئة المحيطة بالمشروع من أضرار عناصر التلوث التي يعكسها نشاط المشروع وتظهر هذه النقطة بشكل واضح بروز حق العيش في بيئة مناسبة مما ينعكس علي نشاط المنظمة.

أبعاد المسؤولية المجتمعية:

ذكر (الحربي، 2019) :12 أن هناك اتفاق عام بين الادبيات على أربعة أبعاد أساسية يمكن أن تمارس من خلالها منظمات الاعمال المسؤولية المجتمعية وهي:

- الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية تعتبر من أهم ممارسات المسؤولية المجتمعية للشركات وتتضمن ضرورة قيام منظمات الاعمال ضمن أهدافها الاهتمام بالبيئة وذلك من خلال الرقابة على التلوث أثناء تنفيذ أنشطتها، والحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة الشركة لنشاطاتها التي تؤثر على البيئة بهدف المحافظة علي سلامة البيئة المحيطة بالشركة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

- الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع للمجتمع المحلي والبيئة المحلية في نظر منظمات الاعمال اعتبارا خاصا فهي تنظر إليه على أنه شريحة مهمة تتطلع إلى تمتين علاقاتها معه وتعزيزها الأمر الذي يتطلب منها بذل الجهود والنشاطات المضاعفة تجاهه والعمل علي زيادة رفاهية المجتمع.

- الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية تعتبر من الأنشطة الهامة تطوير وازدهار عمل منظمات الاعمال فالعلاقة بين الشركة والعاملين علاقة مصالح متبادلة فإذا قامت الشركة برعاية مصالح العاملين بالشكل المناسب الذي يرضيهم فإن إخلاصهم للعمل في الشركة سيزداد وبالتالي تتحقق مصالح الطرفين.

- الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات من حق العملاء الحصول على منتجات وخدمات مميزة وأن يتم الإعلان تلك المنتجات والخدمات بكل صدق وأمانة وأن يتم تقديم منتجات صديقة وآمنة مع إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج مع الالتزام بمعالجة الاضرار التي تحدث بعد البيع، والالتزام بتطوير مستمر للمنتجات التي تتوافق مع الاحتياجات المستجدة لهذا المجتمع مع الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار.

وتتبني الدراسة الحالية هرم (Carroll, 1991) : 39 للمسؤولية المجتمعية ليعبر عن الابعاد الأساسية وهي:

- المسئولية الاقتصادية : يمثل هذا البعد مجموعة من المسئوليات التي يجب أن تتحملها المؤسسة كإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة للمجتمع بنوعية جيدة وبأسعار معقولة من خلال تبني طرق إنتاج حديثة تقلل الضائع من المواد الأولية والمنتجات ويخفض التكاليف وتمكن المؤسسة من تحقيق العائد الكافي لاستمرارها وتلبية حاجات المساهمين إضافة إلي مكافحة الممارسات التي قد تضر بالمستهلكين مثل احتكار السلع والرفع من أسعارها وعدم احترام قواعد المنافسة الشريفة والاضرار بالمنافسين بطريقة غير شريعة ما قد يؤدى إلي فقدان عمال هذه الأخير لمناصب شغلهم ويندرج ضمن هذا البعد كذلك توفير البيئة الملائمة للعمل والعدالة الوظيفية وإتاحة فرص التقدم للعمال والحفاظ علي أمنهم وسلامتهم وكذلك العمل علي المحافظة علي البيئة والاستغلال المستدامة للمواد الأولية والموارد الطبيعية من خلال استخدام تكنولوجيات حديثة وغير ملوثة.
- **المسئولية القانونية:** يعمل على حماية المؤسسات من بعضها وحماية العمال الذين يشتغلون فيها مثل القوانين المتعلقة بسلامة العمال وظروف العمل وكذا حماية المستهلكين إضافة إلى حماية البيئة كما يتضمن هذا البعد حق المساءلة وهو حق الأطراف ذات المصلحة في طلب توضيحات من المسيرين حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتقبل الانتقادات الموجهة إليهم وتحمل المسئولية عن الفشل أو عدم الكفاءة أو الخداع والغش.

- **المسؤولية الأخلاقية:** الاخلاق هي الضوابط والمعايير التي تستند إليها المؤسسة لتحديد ما هو صحيح وما خاطئ وبما أن القيم والأخلاق أصبحت من الدعائم التي يقوم عليها الاقتصاد اليوم، فعلي المؤسسة أن تستوعب الجوانب الأخلاقية والقيمية للمجتمع، وتمارس أعمالها ضمن قواعد وضوابط هذه القيم ومنها احترام حقوق الانسان واحترام عادات وتقاليد المجتمع وتقديم ما يتوافق معها من منتجات.

- **المسئولية الخيرية:** هي خدمة تلتزم المؤسسة طواعية بتقديمها للمجتمع من خلال تحسين جوانب الحياة فيه والمساهمة في مشاكله ودعم القضايا البيئية كاستخدام مواد صديقة للبيئة وتبنى أنظمة إنتاج خضراء مثل نظام الإنتاج الانظف ودعم مؤسسات المجتمع المدني.

جهود الدول العربية لنشر ثقافة المسؤولية المجتمعية (خلوفي و شريط، 2020) :129

- تأسيس الموسوعة العربية المسؤولية المجتمعية وهي مشروع ثقافي متكامل لرفع الوعي الثقافي والاسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

- الشبكة الإقليمية المسؤولية المجتمعية وهي أحد شبكات منظمات المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي وتقدم مبادرات ومنها مرصد الكتروني لمساهمات القطاع الخاص في دعم المجتمع المحلي.

- الاكاديمية العربية المسؤولية المجتمعية وتهتم بتنفيذ عدد كبير من البرامج التدريبية والملتقيات وورش العمل.

- الجائزة العربية المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وذلك لتشجيع المؤسسات على الاهتمام بموضوع المسؤولية المجتمعية من خلال تنمية رأس المال البشري بالمؤسسة / وضع البيئة كأحد أهم الأولويات / الاهتمام بالمجتمع.

- الجمعية العربية المسؤولية المجتمعية وتهدف لنشر ثقافة العمل المسؤول في المنطقة العربية ورفع الوعي بأهميتها وبناء ثقافة مجتمعية ومؤسسية محفز لنشرها.

2/2- الإطار المفاهيمي لريادة الاعمال

مفهوم ريادة الاعمال : هناك العديد من التعريفات التي تشتمل علي تعريف لريادة الاعمال فقد عرفها (محمد، 2014) :219 أنها " عملية إنشاء منظمات جديدة أو تطوير منظمات قائمة وهي بالتحديد إنشاء أعمال جديدة أو الاستجابة لفرص جديدة عامة وتختلف أنشطة ريادة الاعمال باختلاف نوع النشاط الذي تتبعه المؤسسة الناشئة"، كما أتفق (إبراهيم، 2015) : 138 و(Costin, & et.al., 2018) علي تعريفها أنها" قدرة الفرد علي تحويل الأفكار إلي أفعال ويشمل الابداع والابتكار وحساب المخاطرة وكذلك القدرة علي تخطيط وإدارة المشروعات من أجل تحقيق الأهداف ودعم الفرد والمجتمع وبما يجعل العاملين أكثر وعيا بعملهم وأكثر قدرة علي اغتنام الفرص" ، من خلال ما سبق نجد أن أهم عناصر ريادة الاعمال هو قدرة المشروعات على تجديد قيمة المنظمات ، مع إنشاء أسواق جديدة ، واكتشاف مصادر جديدة للمواد مع خلق فرص عمل مما يساهم في التنمية للمجتمعات.

أهمية ريادة الاعمال:

ذكر (الدبوسي، 2017) :23 قدرتها علي زيادة فرص مشاركة رواد الاعمال في المسؤولية المجتمعية وتمتعهم بالثقة والاحترام في مجتمعاتهم.، مما سبق نجد أهمية كبيرة للمشروعات

الريادية في التنمية وتحريك العجلة الاقتصادية وتقديم تكنولوجيا جديدة وتحريك الموارد الرأسمالية، وزيادة الدخل والنمو الاقتصادي.

أنواع المشروعات الريادية:

تصنف الاعمال الريادية في ثلاثة أنواع **الأول** هو الاعمال الابتكارية البحثة من خلال الاتيان بفكرة جديدة غير مسبوقة في ميدان الاعمال **والثاني** أعمال ابتكارية مطورة كتطبيق فكرة حالية في أعمال ومجالات أخري أو إضافة قيمة جديدة كفكرة موجودة مسبقا ويتمثل النوع **الثالث** في دخول أسواق ومجالات جديدة أى إدخال منتج جديد أو خدمة معروفة في منطقة جديدة لأول مرة (الشيخ، ملحم، و العكاليك، 2009) :

الجزء الثالث منهجية البحث: يشتمل منهج البحث على أنواع ومصادر البيانات، مجتمع وعينة البحث، ومتغيرات الدراسة والقياس، وأساليب تحليل البيانات كما يلي:

- ✓ **المصادر الثانوية** اعتمدت الباحثة في تكوين الإطار النظري علي المراجع العربية والأجنبية ذات الصلة والمجلات والدوريات العلمية المتخصصة وعلى المقالات والنشرات والتقارير المحلية والعربية والعالمية المرتبطة بموضوع البحث
- ✓ **المصادر الأولية**: اعتمدت الباحثة على إجراء بعض المقابلات الشخصية واعداد قائمة استقصاء حول موضوع البحث تم توجيهها للعينة وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة.
- ✓ **مجتمع البحث**: نظرا لأن هذا البحث يهتم بدراسة ريادة الاعمال ودورها في التنمية المجتمعية، فإن مجتمع البحث يجب أن يتكون من جميع شركات القطاع الخاص التي تعني بالقيام بالمسؤولية المجتمعية، ولكن نظرا لتشتت مواقع مفردات مجتمع الدراسة،

وكذلك بسبب قيود الوقت والتكلفة فإن هذا المجتمع اقتصر على الشركات التي تعمل في مدينة أبها.

- ✓ **عينة البحث**: نظرا لضخامة حجم مجتمع البحث، وكذلك بسبب قيود الوقت والتكلفة، وظروف أزمة كورونا مما فرضته من إجراءات صحية وتباعد، فقد تم تطوير استبانة الكترونية وارسال الرابط لفئات الشركات المختلفة، وذلك لسهولة تجميع البيانات الأولية، حصلت الباحثة على قائمة من الغرفة التجارية بعسير تشمل 60 شركة خاصة.
- ✓ **متغيرات الدراسة والقياس**: اشتملت الدراسة الميدانية على ثلاثة أنواع من المتغيرات، النوع الأول فإنه يتعلق ببعض الخصائص الديمغرافية للشركات المستقصي منهم (فئات أعمار الشركات، طبيعة نشاط الشركات، أشكال مساهمة الشركات في مجالات العمل الاجتماعي)،أما النوع الثاني فإنه يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية من حيث (المفهوم ،وأولويات القضايا المجتمعية التي تساهم فيها الشركات، ودوافع وأهداف الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية أبعاد المسؤولية الاجتماعية، الآليات المناسبة للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية) ، وقد تم الاعتماد علي السؤال متعدد المحتوي لقياس متغيرات الدراسة باستخدام مقياس ليكرت الثلاثي للموافقة وعدم الموافقة ،كما تم استخدام بعض الاسئلة المغلقة النهاية ومتعددة الاستجابات لقياس الخصائص الديمغرافية للشركات المستقصي منهم، وتم الاستفادة من الدراسات السابقة ومنها (عيد، 2019) ، (الخميسي، 2017)، في تطوير استبانة لجمع البيانات من الشركات.
- ✓ **أسلوب تحليل البيانات والاجابة على تساؤلات البحث:** في ضوء أهداف التحليل وطبيعة البحث تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي حيث تم استخدام التكرارات

والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لتوضيح متوسط وتباين الآراء حول أبعاد الاستقصاء.

الجزء الرابع: الدراسة الميدانية

خصائص عينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من الشركات التي تعمل في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية ولها نشاط في مجال المسؤولية الاجتماعية في مدينة أبها والتي تم تحديدها من قبل الغرفة التجارية بأبها وعددها 60 شركة، والجدول التالي يوضح خصائص عينة الدراسة.

جدول رقم (1) فئات أعمار الشركات لعينة الدراسة

فئات أعمار الشركات	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	14	%23.3
من 5-9 سنوات	8	%13.3
من 10-14 سنة	20	%33.3
15- 19 سنة	18	%30
الاجمالي	60	%100

المصدر: بناء على نتائج التحليل الإحصائي

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن نحو 33.3% من الشركات تراوحت عمرها بين 10-14 سنة، 30 % بين 15-19 سنة، بينما حصلت فئة الشركات أقل من 5 سنوات على نسبة 23.3 %، واحتلت فئة الشركات من 5-9 سنوات على المرتبة الأخيرة بنسبة 13.3%، مما يدل على أن فئات أعمار الشركات مناسبة لأداء دورها الاجتماعي بالمجتمع.

جدول رقم (2) طبيعة نشاط الشركات عينة الدراسة

البنود	العدد	النسبة
خدمي	4	%6.7
متعدد	10	%16.7
صناعي	12	%20
مالي	10	%16.7
تجاري	16	%26.7
مقاولات	8	%13.3
الاجمالي	60	%100

المصدر: بناء على نتائج التحليل الإحصائي

بالنسبة لمتغير طبيعة نشاط الشركة: يوضح الجدول توزيع أفراد العينة الكلية وفقا لمتغير طبيعة نشاط الشركة حيث حصلت الأنشطة التجارية على نسبة 26.7% من إجمالي العينة، في حين بلغت الأنشطة الصناعية علي نسبة 20%، وبلغت الأنشطة المالية والأنشطة المتعددة علي نسبة 16.7%في حين بلغت أنشطة المقاولات علي نسبة 13.3%، واحتلت الأنشطة الخدمية علي المرتبة الأخيرة بنسبة 6.7 %، أي أن هناك تنوع في أنشطة الشركات محل الدراسة مما يعبر عن الواقع في تقديم الخدمات المجتمعية للمجتمع وتحمل مسؤوليتها الاجتماعية في النهوض به وتحقيق الخدمات المتنوعة لإشباع الرفاهية الاجتماعية.

جدول رقم (3) لمتغير أشكال مساهمة الشركات في مجالات العمل الاجتماعي

العبارات	العدد	النسبة
التبرع بالمال.	4	%6.66
التبرع بالأراضي والمباني.	10	%16.66
التبرع بالمنتجات من الشركات.	22	%36.66
تقديم أجهزة ومعدات لفئات المحتاجين.	18	%30
المشاركة في تنفيذ مشروعات اجتماعية لخدمة المجتمع.	38	%63.33

المصدر: بناء على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أن، مما يعنى موافقة عينة الدراسة من الشركات على كل أشكال تقديم الدعم المجتمعي حيث حصلت المشاركة في تنفيذ مشروعات اجتماعية لخدمة المجتمع علي المركز الأول بنسبة 63.33%، بينما احتلت التبرع بالمنتجات من الشركات علي نسبة 36.66% تلتها تقديم أجهزة ومعدات لفئات المحتاجين بنسبة 30%، أما التبرع بالأراضي والمباني فحصلت علي نسبة 16.66%، وحصل التبرع بالمال علي المركز الأخير بنسبة 6.66% مما يدلل علي تنوع طرق تقديم الدعم المجتمعي من قبل الشركات.

الإجابة على تساؤلات الدراسة:

السؤال الأول: ما هو مفهوم عينة الدراسة من الشركات لمفهوم المسؤولية المجتمعية؟

جدول رقم (4) لمتغير مفهوم المسؤولية الاجتماعية

العبارات	العدد	النسبة
حق المجتمع يجب على الشركات أن تتكفل به.	30	%50
عمل خيري تقوم به بعض الشركات.	30	%50
التزام أخلاقي من الشركات بتنمية المجتمع.	30	%50
ترجمة لمبادئ التكافل الاجتماعي بالمجتمع.	20	%33.33
وسيلة لتحقيق السمعة والفخر للشركة.	30	%50

أسلوب مفروض على الشركات يجب تنميته.	30	%50
التزام قانوني يفرضه المجتمع.	5	%8.3
التزام لتحقيق التنمية المستدامة.	10	%16.66
استثمار طويل الأمد لموارد الشركات.	25	%41.66
تحلي الشركة بروح المواطنة.	20	%33.33
خيار لزيادة الإنتاج.	45	%75

المصدر: بناء على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أن هناك تأييد واضح لمفهوم المسؤولية الاجتماعية كخيار لزيادة الإنتاج حيث حصلت علي نسبة 75 % تلتها (حق المجتمع يجب على الشركات أن تتكفل به، عمل خيري تقوم به بعض الشركات، التزام أخلاقي من الشركات بتنمية المجتمع، أسلوب مفروض على الشركات يجب تنميته، وسيلة لتحقيق السمعة والفخر للشركة) وحصلوا علي نسبة 50% كما فسره البعض علي أنه استثمار طويل الأمد لموارد الشركات بنسبة 41.66%، بينما عرفه آخرون علي انه (ترجمة لمبادئ التكافل الاجتماعي بالمجتمع، تحلي الشركة بروح المواطنة) وهذا يدل علي تنوع أهداف كل شركة من المفهوم ومدى تحقيقه لأهدافها من أداء المسؤولية الاجتماعية .

السؤال الثاني: ما أولويات القضايا المجتمعية للمساهمة في المسؤولية الاجتماعية؟

جدول رقم (5) أولويات القضايا المجتمعية للمساهمة في المسؤولية الاجتماعية

العبارات	العدد	النسبة
دعم برامج التدريب والتأهيل والتوظيف.	20	%33.33
المساهمة في دعم الجودة لمختلف البرامج التعليمية.	10	%16.66
المساهمة في دعم قطاع الخدمات والمساعدات الاجتماعية.	25	%41.66
المساهمة في تعزيز الابتكار والاختراع.	20	%33.33
دعم وتمويل برامج المشروعات الصغيرة لتشجيع شباب الخريجين.	30	%50
دعم وتمويل برامج القروض الحسنة.	30	%50
تقديم برامج لدعم الإسكان الخيري.	20	%33.33

المساهمة في دعم الخدمات الصحية.	20	%33.33
دعم الفعاليات الحكومية لخدمة المجتمع.	5	%8.3
المساهمة في مشروعات البني التحتية والمرافق العامة.	25	%41.66
المساهمة في مشروعات الحفاظ على البيئة.	15	%25

المصدر: بناء على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أن علي المرتبة الاولي في الأولويات التي تحرص الشركات علي المساهمة بها (دعم وتمويل برامج المشروعات الصغيرة لتشجيع شباب الخريجين، دعم وتمويل برامج القروض الحسنة) بنسبة 50% ، بينما احتلت (المساهمة في دعم قطاع الخدمات والمساعدات الاجتماعية، المساهمة في مشروعات البني التحتية والمرافق العامة) علي نسبة 41.66%، وجاءت في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام (دعم برامج التدريب والتأهيل والتوظيف، المساهمة في تعزيز الابتكار والاختراع، تقديم برامج لدعم الإسكان الخيري، المساهمة في دعم الخدمات الصحية) بنسبة 33.33%، وجاءت في المرتبة الأخيرة المساهمة في مشروعات الحفاظ على البيئة بنسبة25 %مما يدل علي تنوع مجالات الشركات في تقديم الخدمات المجتمعية تبعا لاهتماماتها.

السؤال الثالث: ما دو افع وأهداف الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية؟

جدول رقم (6) لمتغير دو افع وأهداف الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية

العبارات	العدد	النسبة
اعتراف الشركة بفضل المجتمع على ما حققته من نجاح.	25	%41.66
رعاية العاملين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.	3	%5
اكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين.	25	%41.66
تحقيق السمعة الحسنة للشركات كميزة تنافسية.	30	%50
مشاركة الدولة في العديد من القضايا.	5	%8.33
التزام بتحقيق التنمية المستدامة.	10	%16.66

مساندة الدولة في تحقيق الأهداف التنموية.	35	%58.33
تعظيم الأرباح في حال تبنى الشركات أدوار اجتماعية كبري.	35	%58.33
تحقيق رضا المجتمع ومد جسور التعاون والتفاهم.	3	%5
تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمع.	10	%16.66
ترويج منتجات المنشأة.	30	%50
الرد على الاشاعات والاكاذيب الموجهة ضد المنشأة.	40	%66.66
تحسين الصورة الذهنية للمنشأة.	45	%75

المصدر: بناء على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أن أهم دوافع الشركات للقيام بالمسؤولية الاجتماعية كان تحسين الصورة الذهنية للمنشأة بنسبة 75% ، تلتها الرد على الاشاعات والاكاذيب الموجهة ضد المنشأة بنسبة 66.66%، وجاء في المركز الثالث (مساندة الدولة في تحقيق الأهداف التنموية، تعظيم الأرباح في حال تبنى الشركات أدوار اجتماعية كبري) بنسبة 58.33%، واحتلت (ترويج منتجات المنشأة ، تحقيق السمعة الحسنة للشركات كميزة تنافسية)علي المركز الرابع بنسبة 50%، مما يدل علي تنوع دوافع الشركات للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية وفقا لما يتحقق لها من مزايا مجتمعية تحقق أهدافها.

السؤال الرابع: ما أبعاد المسؤولية الاجتماعية؟

جدول رقم (7) أبعاد المسؤولية الاجتماعية

العبارات	موافق تماما		محايد		غير موافق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	لعدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
البعد الاقتصادي									
دعم برامج مشروعات التنمية المستدامة.	5	75%	1 0	16.7%	5	8.33%	1.333	.62887	4

دعم برامج المسؤولية الاجتماعية للأضاء على الفقر.	1	51.7%	2	33.3%	9	15%	1.6333	.73569	3
تحسين نوعية الحياة في المجتمع.	0	50%	2	36.7%	8	13.3%	1.6333	.71228	2
تحسين نوعية الخدمات والمنتجات المقدمة.	6	43.3%	3	38.3%	11	18.3%	1.7500	.75071	1
البعد الأخلاقي والقانوني									
تتوفر بالمؤسسة نشاطات وخدمات خيرية لأفراد المجتمع.	3	71.7%	8	13.3%	9	15%	1.4333	.74485	3
يتوفر بالمؤسسة نظام عمل أخلاقي مع عملها أو منافسيها.	0	50%	3	38.3%	7	11.7%	1.6167	.69115	2
تسعي المؤسسة لتحقيق الربح دون مراعاة القيم والمبادئ الاخلاقية.	0	50%	12	20%	18	30%	1.8000	.87914	1
البعد البيئي									
تلتزم المؤسسة باللوائح الداعية لحماية البيئة.	6	76.7%	8	13.3%	6	10%	1.3333	.65527	5
المؤسسة تجنب الاضرار بالبيئة خلال القيام بنشاطاتها.	8	63.3%	10	16.7%	12	20%	1.5667	.81025	2

تحافظ المؤسسة على المبادئ والقيم البيئية.	2	53.3%	20	33.3%	8	13.3%	1.6000	.71781	1
تقوم المؤسسة بالمساهمة في حل ومعالجة المشاكل البيئية الواسعة.	5	58.3%	16	26.7%	9	15%	1.5667	.74485	3
تعمل المؤسسة على ترشيد استخدام الطاقة.	7	78.3%	6	10%	7	11.7%	1.3333	.68064	6
تعمل على المرافق من التلوث البيئي.	0	66.7%	10	16.7%	10	16.7%	1.5000	.77021	4
تعمل المؤسسة على توفير مصادر بديلة للطاقة.	8	80%	10	16.7%	2	3.3%	1.2333	.49972	7
تطبق المؤسسة سياسة استخدام المتعدد للموارد.	6	76.7%	14	23.3%	-	-	1.2333	.42652	8
البعد الخيري									
تهتم المؤسسة بتلبية حاجات المجتمع.	2	86.7%	2	3.3%	6	10%	1.2333	.62073	3
تنظم المؤسسة دورات لخدمة المجتمع المحيط بها.	5	58.3%	21	35%	4	6.7%	1.4833	.62414	1
تبني شراكات منظمة مع مؤسسات المجتمع المدني.	7	61.7%	18	30%	5	8.3%	1.4667	.65008	2

المصدر: بناء على نتائج التحليل الإحصائي

بناء علي نتائج الجدول (7) نجد أن المتوسط الحسابي للبعد الاقتصادي جاءت وفقا للتالي: تحسين نوعية الخدمات والمنتجات المقدمة علي المرتبة الاولي بمتوسط(1.7500)، تلتها تحسين نوعية الحياة في المجتمع ، دعم برامج المسؤولية الاجتماعية للقضاء على الفقر بمتوسط (1.6333)، وحصلت ودعم برامج مشروعات التنمية المستدامة علي المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.3333) ، أما المتوسط الحسابي للبعد الأخلاقي والقانوني جاءت وفقا للتالي: تسعي المؤسسة لتحقيق الربح دون مراعاة للقيم والمبادئ الأخلاقية علي المرتبة الاولي بمتوسط (1.8000)، تلتها يتوفر بالمؤسسة نظام عمل أخلاقي مع عملها أو منافسيها بمتوسط (1.6167)، وأخيرا تتوفر بالمؤسسة نشاطات وخدمات خيرية لأفراد المجتمع بمتوسط (1.4333)، أما المتوسط الحسابي للبعد البيئي جاءت وفقا للتالي: تحافظ المؤسسة على المبادئ والقيم البيئية علي المرتبة الاولي بمتوسط (1.6000)، تلتها المؤسسة تتجنب الاضرار بالبيئة خلال القيام بنشاطاتها بمتوسط (1.5667)، وأخيرا تقوم المؤسسة بالمساهمة في حل ومعالجة المشاكل البيئية الواسعة بمتوسط (1.5667)، أما المتوسط الحسابي للبعد الخيري جاءت وفقا للتالي: تنظم المؤسسة دورات لخدمة المجتمع المحيط بها علي المرتبة الاولي بمتوسط (1.4833)، تلتها تبني شراكات منظمة مع مؤسسات المجتمع المدني بمتوسط (1.4667) ، تلتها تهتم المؤسسة بتلبية حاجات المجتمع بمتوسط (1.2333).

السؤال الخامس: ما الآليات المناسبة للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية؟

جدول رقم (8) الآليات المناسبة للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية

الآليات المناسبة للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية	العدد	النسبة
نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتطوير التشريعات.	5	%8.33
ضرورة ادماج المسؤولية الاجتماعية في رسالة، ورؤية، وفلسفة الشركة، وثقافتها.	10	%16.66

التوعية بأهمية نهوض القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية.	20	%33.33
تبادل الخبرات والتجارب العملية بين منشآت القطاع الخاص لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجالات المسؤولية الاجتماعية.	30	%50
توفير عدد كاف من المختصين والمهتمين بالعمل الاجتماعي في إدارة المسؤولية الاجتماعية بالشركة.	5	%8.33
الالتزام بتوفير عنصري الشفافية والافصاح عن برامجها المنفذة في المسؤولية الاجتماعية.	20	%33.33
وجود قنوات فضائية متخصصة في مجال خدمة المجتمع مع تركيزها على جوانب المسؤولية الاجتماعية.	30	%50
الانتقال في برامج المسؤولية الاجتماعية من التبرع الي العطاء الذكي والتمكين.	30	%50
ضرورة تعميم تجارب الشركات الرائدة في أداء المسؤولية الاجتماعية.	30	%50

المصدر: بناء على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم(8) تعدد الآليات التي تتبعها الشركات للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية حيث حصلت كلا من (وجود قنوات فضائية متخصصة في مجال خدمة المجتمع مع تركيزها على جوانب المسؤولية الاجتماعية، تبادل الخبرات والتجارب العملية بين منشآت القطاع الخاص لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجالات المسؤولية الاجتماعية، الانتقال في برامج المسؤولية الاجتماعية من التبرع الي العطاء الذكي والتمكين، ضرورة تعميم تجارب الشركات الرائدة في أداء المسؤولية الاجتماعية) علي المرتبة الاولي بنسبة 50% تلتها (الالتزام بتوفير عنصري الشفافية والافصاح عن برامجها المنفذة في المسؤولية الاجتماعية، التوعية بأهمية نهوض القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية) بنسبة 33.33%،

نتائج وتوصيات الدراسة:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات كما يلي:

- التوسع في البرامج والأنشطة الموجهة لخدمة المجتمع من خلال: دراسة المنطقة والفئات المستفيدة منها ومسح الحاجات للمجتمع مع تحديد الأولويات للأنشطة الاجتماعية، واختيار حزمة أنشطة مرشحة للدخول ضمن البرنامج الاجتماعي والبيئي

- تشجيع زيادة تنظيم الورش التدريبية المتخصصة، إنشاء موقع الكتروني للمسؤولية المجتمعية، إقامة دورات تدريب للمديرين لتعريفهم المسؤولية المجتمعية والفوائد التي تجنيها المؤسسة منها).

- ضرورة نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية من خلال (تشكيل فريق عمل برئاسة الإدارة العليا مع مرشحين من فئات أصحاب المصلحة والجمعيات المختلفة بشؤون المجتمع، الالتزام بموازنة ثابتة لتمويل مشروعاتها المجتمعية، تطوير التشريعات ذات الصلة، تحديد استراتيجية معلنة حول المسؤولية المجتمعية، ضرورة تدريس المسؤولية المجتمعية واخلاقيات الإدارة في كليات الاعمال، الاهتمام بإعداد البحوث والدراسات العلمية في مجال المسؤولية المجتمعية، تشجيع المؤسسات على ادماج المسؤولية المجتمعية في استراتيجيتها).

- المبادرة بالتنسيق مع النقابات ومنظمات المجتمع المحلي للتشارك في المسؤولية المجتمعية.

- بث الوعي والاحساس بالجانب الأخلاقي للشركات من خلال الندوات والمؤتمرات.

- إيجاد نظام فاعل للحوافز لتحقيق المنافسة بين المؤسسات.

- تعزيز العلاقات والشراكة مع مختلف الجمعيات البيئية، والإنسانية، والاجتماعية المحلية، والدولية.

من حلال ما سبق نجد أن: الدراسات والبحوث الخاصة المسؤولية الاجتماعية هي دراسات قليلة تحتاج إلى إجراء البحوث الميدانية لخصوصية الموضوع وحساسيته وارتباطه بشكل كبير بتطور مؤسسات المجتمع.

المراجع العربية:

أ- الكتب

محمد ، هاني. (2014). *تنظيم وتطوير الاعمال قياس الاداء المتوازن* . عمان - الاردن: دار المعتز للنشر والتوزيع.

ب- المجلات العلمية

إبراهيم ، عصام. (2015). التعليم الريادي ، مدخل لدعم توجه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر. *مجلة كلية التربية* ، جامعة بورسعيد،(18) ،ص 177-132.

الحربي ، آلاء. (2019). العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والربحية دراسة تطبيقية علي الشركات الصناعية المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول". المجلة الالكترونية الشاملة متعدده المعرفة لنشر الابحاث العلمية والتربوية، 19، ص 1-25.

خلوفي ، سفيان ، و شريط، كمال. (2020). منظمات الاعمال الجزائرية والمسؤولية الاجتماعية التحديات وسبل التقدم - دراسة استكشافية. مجلة التنمية الاقتصادية جوان،5(1) ، ص 125-141.

الخميسي ، دلال رشيد. (2017). المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة في المنشآت السعودية الخاصة دراسة ميدانية. المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والاعلان، 17،ص 597-563.

الدبوسي ،سامي. (2017). رؤية طلاب جامعة تبوك حول ثقافة ريادة الاعمال. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المركز القومي للبحوث ،فلسطين 1، ،(8)، ص 20-41.

الرمضي ، العنزي. (1434 ه). واقع المسئولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية علي القطاع الخاص. جامعة الملك سعود.

سلمان ، ياسمين حكمت. (2019). قياس تأثير المسئولية الاجتماعية وانعكاسها علي الاداء المالي للمصارف بحث تطبيقي في المصرف الاهلي العراقي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 14(48)،ص 28-41.

الشيخ ، فؤاد ، ملحم ، يحى ، و العكاليك، وجدان. (2009). صاحبات الاعمال الريادات في الاردن : "سمات وخصائص ". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك ، 5(1).

عبد العال ، محمود محمد رياض. (2019). المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في مصر. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية،جامعة الفيوم ، 23، 91-114.

عبد النور، ناجي ، وعمارة، ناجي. (2017). تفعيل دور المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر. حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، 20،ص 95-115.

عيد ، عادل عزت محمد. (2019). المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة جامعة أم القري للعلوم الاجتماعية، العدد الثاني، ص 235-288.

فاطنة ، فارسي ، وعبد السلام ، مخلوفي. (2020). واقع تبني المسئولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات. مجلة البشائر الاقتصادية،، إبريل، 6،ص 125-138.

محمد ، قصي جاسم. (2019). دور أبعاد استدامة الاعمال في تعزيز المسؤولية الاجتماعية : دراسة استطلاعية في الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية سامراء العراق. مجلة اقتصاد المال والاعمال،(3) 3،ص 71-100.

مقري ، زكية ، ومانع، شوقي. (2015). أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة ميدانية لعينة من م. ص.م. بولاية باتنه. مجلة الباحث،15،ص 1-22.

يزيد ،تقرات وخيره، زقيب (2019). مدي التزام بالمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المحلية بالمؤسسات الاقتصادية دراسة نظرية تحليلية. جرش للبحوث والدراسات، 21(1) ،ص 353-365.

المراجع الأجنبية:

Archie B.Carroll.(1991). The Pyramid social responsibility toward the moral management of organizational stakeholders . *Business Horizons* ,July, pp. 39-48.

Costin,, Y., & et.al. (2018). Using Simulation to develop entrepreneurial skills and mindset, an exploratory case study. pp. 136-145.

Kozy,Mohamed A. (2020). المسؤولية الاجتماعية بين المفهومين التقليدي والحديث , *BAU Journal- Society- Culture and human behavior, 2*(11), pp. 9-1. Retrieved from http://digitalcommons.bac.edu.lb/schbjournal/vol1/iss2/11

(14) - نجيب الشيخ فؤاد ، ملحم يحي ، محمد العكاليك وجدان، 2009، صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن : سمات وخصائص، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، العدد رابع، ،498.

(15) - الزعبي علي فلاح ،2011، العوامل المؤثرة على الإبداع كمدخل ريادي في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، ص178.

(16) -النجار فايز، جمعة ، صاح العلي ،عبد الستار محمد،2008، الريادة وإدارة الإعمال الصغيرة، الطبعة الثانية، دار الحامد، الأردن، ، ص5 .

(17) - Halladay Coughlin Jeanne,The rise of Women Entrepreneurs: People,Processes,and Global Trends،. Quorum Books London p5. Firest published in 2002

(18) -Amir Moilim Roumayssoiou ، Lentrepreneuriat Feminin AuComerce des opprtuninites a exploiter pour le cas de L'ile de NGAZIDJA,les 5 emes journees Scientifiques Internationales sur" L'Entrepreneuriat des Femme." , Universite Mohammed Khider,Biskra 28,29 et 30 Avril 2014.

(19) -سلامي منيرة، بية ايمان ،2013، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاداة لتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثالث، ص53.

(20) - علي إسماعيل عمر ، 2010،خصائص الريادة في المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد الرابع ، ص74.

(21) -محمد جودت ناصر، العمري غسان ،2011، قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال الريادية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الرابع ، المجلد27،الأردن، ص148.

(22) -براهيمي نوال، بزقراري عبلة،2013، أثر خصائص المقاولة في النية المقاولتية لطلبة، ملتقى الدولي الرابع: المقاولتية عند الشباب، جامعة بسكرة،25/24/23 افريل، ص05.

(23) - براهيمي نوال، المرجع سابق ذكره، ص07.

(24) - Colot Olivier. Comble Karin.Ladhari Jihed. Influence des facteurs socio économique et culture sur lentrepreneuriat. Documents d'économie et de gestion. Centre de recherche Warocque. 2007.P3

(25) - Firlas Mohamed. Lentrepreneuriat Feminin en Algerie. Des creations par Necessite. Les 5emes Journees. Universite Mohamed khider. Biskra 28-29 et30 Avril 2014. P5.

(26) -Halladay Coughlin Jeanne Loc.Cit. P13.

(27) - الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري،www.aniref.dz

(28) - المرسوم التنفيذي رقم03-78، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد13، الصادر في 25 فيفري 2003، ص14.

(29) -زايد مراد، خويلدات صالح، 2017،ريادة الاعمال النسائية في ظل تحديات العمال حالة ريادة الاعمال الجزائريات، المؤتمرحول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي،7/6سبتمبر ، ص ص13-14.

(30) -كواشي خالد، بن قمحة زهرة،2009، المقاولة النسوية في الجزائر الأهمية الواقع والتحديات، مجلة المناجير، العدد02، ص41.

(31) - كواشي خالد، بن قمحة زهرة،2009، المقاولة النسوية في الجزائر الأهمية الواقع والتحديات، مجلة المناجير، العدد02، ص 42.

(32) - الوادي محمود حسين ،2010، دور حاضنات الاعمال في التنمية الاقتصادية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07،ص ص16-17.

(33) - مقال، اكادير، إطلاق برنامج من أجلك لاحتضان المقاولات النسائية، agadirinfo.ma، بتاريخ:2018/03/29.

(34) - عبد الرحمان محمد ، ارتفاع في عدد الشركات النسائية السعودية ضمن بادر،www.eda2a.com ، بتاريخ:2018/03/29 .

(35)- الموقع: https://www.theannexdz.net/womwork/ تاريخ التصفح 2021/08/14.

ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية
وعلاقتها بتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال

(دراسة ميدانية على كلية الاقتصاد والإدارة العامة بالجامعة الأسمرية الإسلامية)

محمد عبد الحميد المبقع ، على عمران العاتي

[1] الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، Almbqa@yahoo.com

[2] الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، Alielate4@yahoo.com

المُلخص:

هدف البحث إلى التعّرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به ممارسة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق تنمية في توجهات خريجي الجامعة الأسمرية الإسلامية نحو ريادة الأعمال، وتم اختيار الإدارة العامة للجامعة الأسمرية الإسلامية، وكذلك كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الأسمرية الإسلامية لتنفيذ البحث ميدانياً، حيث شملت العينة المختارة (100) مفردة، واعتماد مقياس سبق استخدامه لقياس مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية، فيما تم تطوير مقياس لتحديد مستوى تنمية توجهات الخريجين من الجامعة الأسمرية الإسلامية نحو ريادة الأعمال، وكان أهم نتائج البحث وجود علاقة ارتباط معنوية كلي بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية، فيما تبيّن أن أهم أبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالجامعة الأسمرية الإسلامية هو بُعد الفهم وأن أضعفهم هو بُعد المشاركة، واتضح أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية يفسر ما قيمته (36%) من التغير الذي يمكن أن يحصل في تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية، وأظهرت النتائج كذلك أن لدى الجامعة مستوى مقبول من ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالجامعة الأسمرية الإسلامية، أيضاً وجود ضعف في إدراك قيادات العملية التعليمية والطلبة لأهمية تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية وعلاقتها بتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة

محمد عبد الحميد المبقع
على عمران العاتي

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الجامعات الليبية، توجهات الخريجين، ريادة الأعمال، تنمية.

1- مقدمة

تعتبر البيئة المحيطة بالموارد البشرية مصدر لفرص العمل، حيث يوجد بها مصدران أساسين لخلق الفرص وأتاحتها أمام الموارد البشرية وهما القطاع العام والقطاع الخاص، إلا أن ما نلاحظه من إهمال الدولة المركزية دعم القطاع الخاص أدى إلى تجميد إسهاماته في خلق فرص العمل وزيادة جاذبية وظائف القطاع العام المستقرة، مما جعل القطاع العام يتحمل مسؤولية خلق الوظائف بشكل كبير رغم أن القطاع الخاص بإمكانه تقديم فرص توظيف لتجهيز السلع والخدمات التي يقدمها، حيث يمكن أن يتحقق ذلك من خلال منظمات القطاع الخاص القائمة فعلاً أو من خلال الريادة المؤسساتية كآلية لخلق الوظائف، بذلك ممكن أن تسهم في توفير فرص عمل أمام من يرغبون أن يكونوا رجال أعمال وبالأخص خريجي كليات إدارة الأعمال والتجارة لما لديهم من معرفة متخصصة في هذا المجال.

إن المسؤولية الاجتماعية هي أحد دعائم الحياة المجتمعية الضرورية، والتي تعني مسؤولية المنظمات أو المؤسسات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وهو مفهوم حديث ظهر في فترة العشرينات من القرن الماضي، حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية أقرب إلى الاتجاه منها إلى المعرفة أو المهارة أو الاستعداد، لأنها مجموعة من الاتجاهات نحو العمل والعلاقات الشخصية في الأسرة والمجتمع، وهي اتجاهات ثابتة وملزمة، وبالتالي فهي مع الاتجاهات الأخرى تؤدي إلى تنظيم سلوك الفرد، مما يعطي أهمية لتطويرها وضرورة تنميتها لدى الأفراد، بحيث يشترك في ذلك مختلف مؤسسات المجتمع وعلى رأسها الجامعات التي تضطلع بدور ريادي في بناء المجتمع من خلال دورها الاجتماعي وبرامج المسؤولية الاجتماعية التي تقدمها.

يخلق القطاع الخاص فرص عمل من خلال ريادة الأعمال إلا أن الاستفادة من هذه الفرص يتطلب العناية بالنواحي السلوكية والشخصية للخريجين إلى جانب تزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة، إذ أن مستوى الانعكاس التطبيقي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في سياسات الجامعة قد يسهم في العناية بهذه النواحي، بالأخص تنمية توجهات خريجي الجامعة نحو ريادة الأعمال أثناء دراستهم الجامعية بحيث يكونوا قادرين على إيجاد أفكار جيدة مبتكرة وتحسس الأفكار الريادية وتحديد الفرص الريادية وتحويلها لمشروعات ريادية.

المحور الأول: منهجية البحث

1.1. مشكلة البحث: يعتبر خلق فرص العمل وجعلها متاحة أمام الموارد البشرية (بما فيهم خريجي الجامعات) من الأهمية التي تجعل المجتمع (الدولي والمحلي) في سلم أولوياته، وفي الدولة الليبية يرغب أغلب خريجي الجامعات الحصول على وظيفة بالقطاع العام (الحكومي) دون القطاع الخاص (غير الحكومي)، وقد جاء في التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي اختتم أعماله في يوم السبت الموافق 2015/05/23م، إلى إنّ مُعدّل البطالة بين الشباب في شمال أفريقيا أكثر من (29%)، كما أورد تقرير ديوان المحاسبة الليبي (2016) بأن الكـادر الإداري للدولة يُعـاني من التضخم غير المتوازن مع استمرار العشوائية في التعيين لوظائف لا تحتاجها الجهات، الأمر الذي كان له الأثر والعـبء الثقيـل على الاقتصـاد الوطني، ممـا يُشـير لوجـود مشـكلة تتمثـل فيما يلي: ضعف توجهات خريجي الجامعات نحو ريادة الأعمال، ويتوقع الباحثان بأنه قد يكون لممارسة المسؤولية الاجتماعية دور في معالجة مشكلة ضعف توجهات خريجي الجامعات نحو ريادة الأعمال.

وبناءً على ذلك قام الباحثان بصياغة التساؤل الرئيس للبحث وهو التالي: ما هو دور ممارسة المسؤولية الاجتماعية للجامعات الليبية في تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال؟

ومن خلال التساؤل الرئيس للبحث يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

1.1.1. ما مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالجامعة الأسمرية الإسلامية؟

2.1.1. هل توجد فروق في رتب أبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالجامعة الأسمرية الإسلامية؟

3.1.1. هل توجد فروق في تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية تُعزى للفئة؟

4.1.1. هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية للجامعة الأسمرية الإسلامية، وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال؟

2.1. أهداف البحث: يهدف هذا البحث لتحقيق التالي:

1.2.1. التعّرف على مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية للجامعة الأسمرية الإسلامية.

2.2.1. تبيّان إذا ما كان هناك فروق في رتب أبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

3.2.1. تبيّان إذا ما كان هناك الفروق في تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية تُعزى للفئة.

4.2.1. التعّرف على طبيعة العلاقة بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية للجامعة الأسمرية الإسلامية، وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال.

3.1. أهمية البحث: بناءً على أهداف البحث فإن هذا البحث تكمن أهميته فيما يلي:

1.3.1. تناوله موضوعين كلاً منهما من الموضوعات العلمية المهمة للجامعة والمجتمع.

2.3.1. مناقشة البحث بأسلوب علمي لانعكاسات مستوى المسؤولية الاجتماعية للجامعة الأسمرية الإسلامية على مستوى تنمية توجهات الخريجين من الجامعة (محل الدراسة) نحو ريادة الأعمال.

3.3.1. أنه يمكن الاستفادة من تحديد طبيعة العلاقة بين متغيري البحث لبناء آلية لمعالجة مشكلة البحث بفاعلية على مستوى الجامعة والمجتمع.

4.1. منهجية البحث: أعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي ونوع البحث ميداني، حيث ساعد ذلك في الحصول على البيانات الأولية من خلال توزيع استبيان على المستهدفين ضمن مجتمع البحث واختبارها بالأساليب الإحصائية المناسبة.

1.4.1. فرضيات البحث: انطلاقاً من مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1.1.4.1. الفرضية الرئيسة الأولى:

H_1: توجد فروق دلالة معنوية إحصائية في متوسط الرتب لأبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

2.1.4.1. الفرضية الرئيسة الثانية:

H_1: توجد فروق ذات دلالة معنوية إحصائية في تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية تُعزى للفئة (قيادات العملية التعليمية والطلبة).

3.1.4.1. الفرضية الرئيسة الثالثة:

H_1: توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- الفرضية الفرعية الأولى:

H_1: توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين بُعد الفهم وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

ب- الفرضية الفرعية الثانية:

H_1: توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين بُعد الاهتمام وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

ج- الفرضية الفرعية الثالثة:

H_1: توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين بُعد المشاركة وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

2.4.1. مقاييس البحث: لغرض تقصي الموضوعية و صدق القياس تم استخدام المقياس المطور من قِبل Liu et al (2010)، و Blatt (2008)، المُتكّون من ثلاثة أبعاد هي (الاهتمام، الفهم، المشاركة) لقياس المتغير المستقل (ممارسة المسؤولية الاجتماعية)، أما لقياس المتغير التابع (تنمية توجهات خريجي الجامعة الأسمرية الإسلامية نحو ريادة الأعمال) تم تطوير مقياس من قبل الباحثان اعتماداً على دراسات سابقة متكون من خمسة عشر عبارة.

3.4.1. أداة القياس: تم استخدام الاستبيان لجمع البيانات من المستهدفين ضمن هذا البحث، كما اعتمد مقياس ليكرت الخماسي لأنه يجعل من السهل إجراء العمليات الحسابية على إجابات المستهدفين.

4.4.1. صدق و ثبات أداة القياس: تم صياغة الاستبيان بعد الاطلاع على مجموعة دراسات سابقة ذات علاقة، وتم التأكد من صدق المحتوى بأجراء اختبار (Cronbach's alpha)، وكانت النتائج كما بالجدول رقم (1).

الجدول 1: (نتائج اختبار Cronbach's alpha)

البيـان	قيمة المعامل	النتيجة

المحور الأول المسؤولية الاجتماعية	0.90	مقبولة
المحور الثاني تنمية توجهات خريجي الجامعة الأسمرية الإسلامية نحو ريادة الأعمال	0.88	مقبولة
المستوى الكلي للاستبيان	0.89	مقبولة

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً على نتائج برنامج SPSS

5.4.1. أدوات جمع البيانات: وذلك على النحو التالي:

1.5.4.1. البيانات الثانوية: تم إجراء مسح للمتاح من مصادر عربية وأجنبية من دراسات سابقة ومقالات وكتب ومواقع الشبكة العالمية.

2.5.4.1. البيانات الأولية: تم استخدام الاستبيان للحصول على البيانات الأولية من الواقع الميداني.

6.4.1. حدود البحث: إن الحدود المكانية للبحث هي الحدود الإدارية لمدينة زليـتن، أما الحدود الزمنية تغطي أراء المستهدفين عن الفترة من سنة 2016م حتى سنة 2021م، وفيما يخص الحدود الموضوعية تم الالتزام بتناول متغيري البحث وهما (ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية، وتنمية توجهات خريجي الجامعة الأسمرية الإسلامية نحو ريادة الأعمال).

7.4.1. مجتمع وعينة البحث: تم تحديد مجتمع البحث كما بالجدول رقم (2) التالي:

الجدول 2: (توزيع فئات مجتمع وعينة البحث)

الفـئـة	حجم الفئة	حجم العينة
قيادات العملية التعليمية بالإدارة العامة للجامعة الأسمرية الإسلامية.	78	50

الطلاب المتخرجين من كلية الاقتصاد بالجامعة الأسمرية الإسلامية لفصل الخريف للعام الجامعي 2020 - 2021م والمتوقع تخرجهم الفصل الذي يليه.	89	50

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً على نتائج برنامج SPSS

وذلك لتقصي آراءهم واتجاهاتهم نحو متغيري البحث، فيما كانت عينة البحث عينة طبقية مختارة.

المحور الثاني: الجانب النظري

1.2. المسؤولية الاجتماعية: تنطلق المسؤولية الاجتماعية من أسس نظرية اجتماعية خلقية تركز على أن لكل كيان في المجتمع دوراً يجب أن يقدم لخدمة هذا المجتمع، وهذا الكيان قد يكون جهة حكومية أم غير حكومية، ربحية أم غير ربحية والجامعة لكي تؤدي رسالتها في المجتمع يجب أن تكون شريكا كاملاً في تطوير المجتمع، فالجامعة ملزمة بالشراكة مع المجتمع، ويفترض أن تضع لذلك برامج دائمة ومتطورة ومستمرة تتوافق مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل (الرويلي، 2017، 123).

1.1.2. تعريف المسؤولية الاجتماعية: تُعّرف بأنها المسؤولية الفردية عن الجماعة، وهي مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها أو المجتمع الذي يعيش فيه، أي أنها مسؤولية ذاتية، مسؤولية أخلاقية، مسؤولية فيها من الأخلاقية المراقبة الداخلية والمحاسبة الذاتية، كما أن فيها من الأخلاق ما في الواجب الملزم داخلياً، إلا أنه إلزام داخلي خاص بأفعال ذات طبيعة اجتماعية أو يغلب عليها التأثير الاجتماعي (عثمان، 1986، 13).

2.1.2. أبعاد المسؤولية الاجتماعية: تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية في التالي (الحمدي، 2003، 48):

1.2.1.2. المسؤولية الإنسانية: أي أن تكون المنظمة صالحة، وأن تعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع، وأن تعمل على تحسين نوعية الحياة.

2.2.1.2. المسؤولية الأخلاقية: بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الأخرين.

3.2.1.2. المسؤولية القانونية: ويعني أن تكون المنظمة ملتزمة بالقوانين، وأن تكسب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.

4.2.1.2. المسؤولية الاقتصادية: ويقصد بها أن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصادياً، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

3.1.2. المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع: هي عملية يمكن من خلالها توحيد الجهود لكل من الأفراد والجماعات في ا ل مجتمع بالإضافة إلى دعم الثقافة المجتمعية تجاه المسؤولية بأنواعها ، والمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع تتم من خلال مؤسسات المجتمع ومن أهمها الجامعات التي تضطلع بدور ريادي في بناء المجتمع من خلال دورها الاجتماعي وبرامج المسؤولية الاجتماعية التي تقدمها (الأحمدي، 2016، 635).

4.1.2. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: هي طريقة عمل المؤسسة والتي من خلالها تدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئة الاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة بشفافية ومحاسبة يتم تطبيق أحسن الممارسات (الغالبي والعامري، 2012، 217).

وتعد الجامعات من أبرز المؤسسات التي لها أهمية خاصة في عملية التنشئة الاجتماعية، لأنها تحظى بدور كبير في ترسيخ مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، ومالها من دور فاعل في رعاية روح المسؤولية الاجتماعية وتعزيزها، والالتزام بكل ما فيه خير المجتمع الذي يفترض أنها تدرك قوة ارتباطها به، وأن هدف وجودها دعمه وخدمته، وبالأخص أنها تقوم بتزويد الفرد بجزء من

المفاهيم والقيم والعادات والتقاليد والمعتقدات الخاصة بالمجتمع العاملة فيه بالذات، وهو الأمر الذي يحتم عليها القيام بدور فاعل ومستمر في تعزيز هذه المفاهيم (الشمري، 2014، 32).

5.1.2. المسؤولية الاجتماعية للجامعات: إن تحديد أدوار فاعلة للجامعات وانسجام وتناغم أنشطتها مع مؤسسات المجتمع، وتوافقها مع توقعات المجتمع، واستجابتها لمتطلباته أصبح أمراً إلزامياً غير قابل للنقاش أو التقصير في تطبيقه وأدائه (العياشي، 2015).

وبالتالي فإن موضوع المسؤولية المجتمعية للجامعات أمر ليس بجديدٍ في مضمونه، لكنه مطرود عالمياً في هذا الوقت باعتباره أمراً يجب إبرازه ومأسسته وتضمينه بشكل ملموس في مناهج الجامعات وأدوارها ومخرجاتها، ويستدعي هذا من مؤسسات التعليم كافة ومنها الجامعات أن تضع المسؤولية المجتمعية في صلب استراتيجياتها أسوة بكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، حتى يكون للجامعات دور رئيس في التأسيس لفكر استراتيجي تنافسي يخدم المجتمع وقضاياه، من خلال تناول المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع وإيجاد الحلول لها بإتباع المنهج العلمي وإجراء الدراسات والأبحاث المتخصصة (الرويلي، 2017، 124).

وبالتالي يمكن القول بأن الجامعة عليها التزام تجاه احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه من أجل خلق تنمية مستدامة وأفراد مؤثرين في جميع المستويات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي (حماد والأغا، 2017، 7).

6.1.2. عوامل الارتقاء بالمسؤولية المجتمعية للجامعات: تتطلب عملية الارتقاء بالمسؤولية المجتمعية في الجامعات عدة عوامل ينبغي أن يتم أخذها بعين الاعتبار وهي (عواد، 2010، 22):

1.6.1.2. تحديد احتياجات سوق العمل والمجتمع والعمل على تلبيتها.

2.6.1.2. العمل على دراسة رغبات وقدرات الدارسين) الطلبة (وتوفيرها بما يتناسب مع الإطار العام لتوجهات المجتمع.

3.6.1.2. اغتنام الفرص الكفيلة بتحقيق الرؤية التي تنطلق منها فلسفة الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية.

4.6.1.2. وضع خطة للمسؤولية المجتمعية كمكون رئيس من مكونات الخطة الاستراتيجية المعلن عنها.

5.6.1.2. إعلان النتائج التي حققتها الجامعة في مجال المسؤولية المجتمعية وتلك التي تسعى إلى تحقيقها كمنحى للتنمية المستدامة.

ومن خلال ذلك تكون الجامعات بمثابة مظلة تغطي باهتماماتها جوانب المجتمع المختلفة.

7.1.2. المسؤولية الاجتماعية للجامعات إجرائياً: بأنها التزام الجامعة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه من خلال البرامج والأنشطة والأبحاث التي تساهم في تنميته وحل مشكلاته وقدرته على مواجهة الثورة المعلوماتية (الأحمدي، 2016، 642).

8.1.2. الآثار الإيجابية للمسؤولية الاجتماعية للجامعة: يمكن ذكر المكاسب التي قد تحققها الجامعة على سبيل الذكر لا الحصر وهي (عواد، 2010، 24):

1.8.1.2. تعزز موقعها وسمعتها داخل المجتمع وزيادة الاحساس الواضح بأهداف لجامعة ورسالتها.

2.8.1.2. تحقق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي.

3.8.1.2. تتيح الفرصة لابتكار واختبار منتجات وخدمات جديدة.

4.8.1.2. تدريب وتطوير مهارات السكان المحليين بحيث يصبح لديهم روافد يحتاجونها لدخول سوق العمل.

5.8.1.2. تزيد انتماء المجتمع والمتعاملين لها وتعزيز روح فريق العمل في المؤسسة.

وبذلك تحقق المسؤولية المجتمعية عددًا من الآثار الإيجابية على نفوس الطلبة وممارساتهم الأكاديمية المجتمعية، لعل من أبرزها (عواد، 2010، 25):

- توسيع مداركهم من خلال العمل مع الناس (حسب ثقافتهم واعمارهم وتجاربهم) والتعلم منهم.
- توسيع فهمهم للقضايا المجتمعية وتحديات المجتمع المختلفة.
- التركيز على التطبيق العملي لتعليمهم ومعرفتهم.
- المساهمة في إحداث تغيير في مجتمعاتهم.
- المشاركة في البرامج المجتمعية.
- مساعدة الآخرين في احتياجاتهم.
- تطوير مفاهيمهم الاجتماعية.
- تطوير فلسفتهم للحياة.

2.2. ريادة الأعمال: وهو نهجٌ من قبل الأفراد أو المجموعات أو الشركات الناشئة أو رواد الأعمال، يمكن به أن يطورون ويمولون وينفّذون من خلاله حلولًا للقضايا الاجتماعية والثقافية والبيئية، ويمكن تطبيق ذلك على مجموعة واسعة من المنظمات، والتي تختلف في الحجم والأهداف والمعتقدات.

1.2.2. مفهوم الريادة: وهي عملية تكوين شيء محدد مختلف له قيمة عن طريق تكثيف الوقت والجهد اللازم لذلك، على افتراض مخاطر مالية وسيكولوجية واجتماعية مصاحبة، وتحصيل العوائد المالية الناتجة عن ذلك، بالإضافة إلى الرضا الفردي، أي أنها عملية خلق القيمة عن طريق استثمار الفرصة من خلال الموارد المتفردة، والذي يمكن استنتاجه من السابق أن لمفهوم الريادة ثلاثة أبعاد، وهي كالآتي (الفيحان وألبز، 2012، 3):

1.1.2.2. الابتكارية: وتمثل الحلول الإبداعية غير المألوفة لحل المشكلات وتلبية الاحتياجات، والتي تأخذ صيغاً من التقنيات الحديثة.

2.1.2.2. المخاطرة: وهي مخاطرة عادة معينة تحتسب وتدار، وتتضمن الرغبة لتوفير موارد أساسية لاستثمار فرصة مقابلة، مع تحمل المسؤولية عن الفشل وتكلفته.

3.1.2.2. الاستباقية: وتتصل بالتنفيذ مع العمل في أن تكون الريادة مثمرة.

ومن خلال أبعاد الريادة، يمكن القول بأن العملية الريادية تتكون من التالي:

- الفرصة.
- المخاطرة.
- الابتكار الذي يخلق الفرصة.
- الريادي الذي يدرك الفرصة.
- الموارد التي تستثمر الفرصة وتنشأ المنظمة الجديدة أو تطور القائمة.

ونستنتج من ذلك، أن الريادة تمثل السلوك المتوجه للحركية واتخاذ المخاطرة والإبداع والنمو.

2.2.2. مفهوم رياد الأعمال: إن مفهوم ريادة الأعمال يعتبر مفتاح سحري للتنمية إذا تم استغلاله بالصورة الصحيحة، حيث تشكل المشروعات الريادية، والأعمال الصغيرة والمتوسطة نسبة ملحوظة في مختلف المجالات ذات البعد العالمي (النجار والعلي، 2010)، فقد أشار مراد (2010) إلى أن المشروعات لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة، حب العمل الحر، تواجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة من ذوي الاستعداد للمخاطرة، وتبني الأفكار الجديدة، كما بين الغالبي والعامري (2007) أنها تمثل جملة الخصائص وأنواع السلوك المتعلقة باختيار الأعمال والتخطيط لها، فحين يرى Roddic (2007) أنها عملية ديناميكية هادفة تسعى إلى إدارة الأعمال والمشروعات وتنميتها بطرق مبتكرة وغير تقليدية.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي

1.3. تحليل أبعاد متغير ممارسة المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل) وفقاً لإجابات العينة:

لقد أظهرت نتائج تحليل البيانات الخاصة بإجابات عينة البحث على استمارة الاستبيان المتضمنة المقاييس الخاصة بأبعاد متغير ممارسة المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل) في البحث كما يلي:

1.1.3. بلغ الوسط الحسابي الإجمالي لأبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل) (1.98) بانحراف معياري قيمته (0.32) وأهمية نسبية (40%)، وهو أقل من الوسط الافتراضي للاختبار البالغ (3) والمعول عليه لفحص مستوى الاستجابات لمفردات العينة.

2.1.3. جاء بُعد الفهم بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية التي بلغت (0.44) وبوسط حسابي قدره (2.44) وانحراف معياري قدره (0.80) ويرجع الباحثان ذلك في الغالب بأن المستهدفين يشيرون من خلال آرائهم إلى ضرورة فهم اعمق للمسؤولية الاجتماعية، فيما كان بُعد الاهتمام من بين أبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المرتبة الثانية، بأهمية نسبية بلغت (0.42) ووسط حسابي مقداره (2.43)وانحراف معياري قدره (0.77)، وهو ما يؤوله الباحثان بأن المستهدفين يعتبرون الاهتمام نتيجة للفهم، أما بُعد المشاركة فهو في المرتبة الثالثة بأهمية نسبية بلغت (0.38) ووسط حسابي (1.96)وانحراف معياري قدره(0.62)، وقد يكون ذلك في رأي الباحثان بأن المستهدفين يروا بأن المشاركة تعتمد على الفهم و الاهتمام كأساس للمشاركة، رغم أن الباحثان يقولان بأن المشاركة تحتاج بالإضافة لذلك إلى القدرة على التطبيق لما نفهم ونهتم به.

3.1.3. تُشير النتائج السابقة أن الجامعة الأسمرية الإسلامية لديها مستوى مقبول لممارسة المسؤولية الاجتماعية، ولذلك فأنه من الجيد العمل على تعزيز مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية اعتماداً على ما هو ممارس بالفعل رغم كونه ليس في مستوى المأمول من الجامعة الأسمرية الإسلامية، حيث كان مستوى الفهم وعملية الاهتمام مقبول، الأمر الذى يُشير

لضرورة زيادة البرامج المرتبطة بتعميق الفهم والاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، أما بُعد المشاركة كان نتيجته ضعيفة، ويعتقد الباحثان بأن سبب ذلك هو أن الممارسة تحتاج إلى مهارات وقدرات ترتبط بالموارد البشرية التي تتطلب تركيز الكثير من الجهود لفترة طويلة من الزمن وفقاً لاستراتيجية واضحة.

والجدول التالي يوضح خُلاصة الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لعبارات أبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

الجدول 3: (خُلاصة الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لعبارات أبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالجامعة الأسمرية الإسلامية)

العبـــارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
لغرض الأساسي للجامعة يُعبر عن مسؤولية اجتماعية.	2.72	0.67	0.42
سالة الجامعة تُخْبِر الأخرين عن المسؤولية الاجتماعية.	2.7	0.73	0.46
لتزم الجامعة بممارسة المسؤولية الاجتماعية.	2.06	0.65	0.43
متلك الجامعة دليل أخلاقي معلن.	2.52	0.94	0.41
ساهم الجامعة في دعم المشاريع التنموية بالمجتمع.	2.13	0.86	0.4
بُعد الاهتمـام	2.43	0.77	0.42
لدى الجامعة برامج لدعم حماية البيئة.	2.64	0.62	0.42
نعمل الجامعة على توعية الموظفين بخصوص المسؤولية الاجتماعية.	2.84	1.02	0.49
ندعم الجامعة العمل التطوعي.	2.08	0.76	0.46
تُضمِن الجامعة موضوع المسؤولية الاجتماعية في المناهج الدراسية.	2.28	0.82	0.44
نقدم الجامعة استشارات متخصصة في المسؤولية الاجتماعية.	2.35	0.79	0.39
بُعد الفهـم	2.44	0.80	0.44
يوجد ضمن الخطة الاستراتيجية محور خاص بالمسؤولية الاجتماعية.	2.63	0.19	0.32

توجد وحدة تنظيمية تهتم بخدمة المجتمع.	2.26	0.31	0.41
تحرص الجامعة على التخلص من المخلفات دون الإضرار بالبيئة.	2.02	0.67	0.38
تعمل الجامعة على ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة ضمن وحداتها التنظيمية.	1.55	1.13	0.43
توجه الجامعة جزء من ابحاث الدراسات العليا نحو المسؤولية الاجتماعية.	1.32	0.78	0.34
بُعد المشاركة	1.96	0.62	0.38
ممارسة المسؤولية الاجتماعية	2.28	0.73	0.41

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً على نتائج برنامج SPSS

بناءً على ما ورد ضمن نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (1) يمكن ترتيب أبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل) حسب الأهمية النسبية كما بالجدول رقم (4).

الجدول 4: (ترتيب الأهمية النسبية لأبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل))

الأبعـــاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
الفهـم	2.44	0.80	0.44	الأول
الاهتمـام	2.43	0.77	0.42	الثاني
المشـاركة	1.96	0.62	0.38	الثالث

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً على نتائج برنامج SPSS

2.3. تحليل متغير تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية (المتغير التابع) وفقاً لإجابات العينة:

لقد أظهرت نتائج تحليل البيانات المُجمعة والخاصة بإجابات العينة بالجامعة الأسمرية الإسلامية على استمارة الاستبيان المتضمنة المقاييس الخاصة بتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسـلامية (المتغير التابع) في البحث كما يلي:

1.2.3. بلغ الوسط الحسابي الإجمالي لتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسـلامية (المتغير المستقل) (2.13) بانحراف معياري بقيمة (1.03) وأهمية نسبية (49%)، وهو أقل من الوسط الافتراضي للاختبار البالغ (3) والمعول عليه لفحص مستوى الاستجابات لمفردات العينة.

2.2.3. جاءت العبارة الخاصة بأن الجامعة تحرص على مساعدة الطلبة على ممارسة التعليم الذاتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، والتي بلغت (60%) وبوسط حسابي قيمته (2.16) وانحراف معياري بقيمة (0.98)، والمرتبة الثانية كانت للعبارة الخاصة بسعي الجامعة لتقوية قدرات التخيل لدى طلابها بأهمية نسبية بلغت (59%) وبوسـط حسابي بقيمة (2.63) وانحراف معياري قيمته (1.19)، فيمـا كانت العبارة الخاصة بإبراز الجامعة قيمة العمل لطلابها في العملية التعليمية في المرتبة الأخيرة، بأهمية نسبية بلغت (40%) ووسط حسابي مقداره (2.02) وانحراف معياري بقيمة (0.91)، أما فيما يتعلق بباقي العبارات جاءت بأهمية نسبية متقاربة ووسط حسابي أقل من (3) وانحراف معياري قريب من (1).

3.2.3. تشير النتائج أعلاه إلى أن أمكانية قيام الجامعة الأسمرية الإسلامية بتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال وفقاً لآراء العينة منخفضة، ويمكن تفسير ذلك (في رأي الباحثان) بأن الجامعة كان تركيزها مُنصْب على دورها كمؤسسة تعليمية فقط دون النظر لما بعد التخرج، وكان لذلك انعكاس سلبي على تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال، ووفقاً لآراء العينة فإن سعي الجامعة لتقوية قدرات التخيل لدى طلابها يعتبر أمر واضح ضمن العملية التعليمية، ويرجح الباحثان ذلك لكون الجامعة تميل لكونها جامعة ذات طبيعة خاصة تهتم بتدريس العلوم الدينية واللغة العربية والتي غالباً ما تبرز الصور المجازية والتعبيرية والخيالية، فيما كان ضعف توجه الجامعة نحو إبراز قيمة العمل لطلابها في العلمية التعليمية من أكثر النقاط التي من الممكن أن تعيق تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية، ويرى

الباحثان أن ذلك سينعكس ضمنياً في سلوك الطالب بعد تخرجه من الجامعة الأسمرية الإسلامية تجاه اختياره لفرصة العمل التي تناسبه، مما قد يدفعه لعدم الاهتمام بالقيمة التي يمكن أن يحققها من خلال قيامه بعمله، كذلك لم تولي الجامعة اهتمام ملموس ببناء القدرات الابتكارية للطلاب، والتي يتوقع أن يكون لها دور كبير في تنمية توجهاتهم نحو ريادة الأعمال، بالإضافة إلى ضعف الاهتمام باستضافة الجامعة الكفـاءات من عدة شركات القطاع الخاص الرائدة في مجالها في حلقات نقاش مع الطلاب، ويرجح الباحثان بأن ذلك كان له أثر سلبي على بناء الصورة الملهمة لدى خريجين الجامعة الأسمرية الإسلامية، و التي غالباً ما يكون لها دور بارز في تنمية التوجه نحو ريادة الأعمال.

الجدول 5: (خلاصة الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لعبارات (المتغير التابع) تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية)

العبـــارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
تقوم الجامعة بقياس قدرة الطلاب على استرجاع المعارف التي درسوها أثناء العملية التعليمية.	2.24	1.05	0.53
تحرص الجامعة على مساعدة الطلاب على ممارسة التعلم الذاتي.	2.16	0.98	0.60
دور الجامعة إرشادي لتوجيه الطلاب لبناء قدراتهم الفكرية.	2.72	1.04	0.52
تسعى الجامعة لتقوية قدرات التخيل لدى طلابها.	2.63	1.19	0.59
تُضمِن الجامعة التطبيق الميداني خلال العملية التعليمية.	2.06	1.02	0.50
تستضيف الجامعة الكفاءات من عدة شركات القطاع الخاص الرائدة في مجالها في حلقات نقاش مع الطلاب.	1.92	1.33	0.49
تحرص الجامعة على تحفيز الطلاب للاهتمام بالجوانب الجمالية أثناء العملية التعليمية.	1.83	1.04	0.45
تؤكد الجامعة على تقدير أفكار الطلاب أثناء العملية التعليمية.	2.01	0.92	0.42

تعطي الجامعة للطلاب فرصة إبراز مواهبهم أثناء العملية التعليمية.	2.18	1.01	0.43
تعمل الجامعة على تضمين العملية التعليمية تجارب عملية وقصص نجاح من الثقافات المختلفة.	2.13	1.03	0.48
تبرز الجامعة قيمة العمل لطلابها في العلمية التعليمية.	2.02	0.91	0.40
تولي الجامعة اهتمام ملموس ببناء القدرات الابتكارية للطلاب.	1.92	0.94	0.47
تضع الجامعة مساحة كافية لقوانين العمل المعمول بها ضمن العملية التعليمية.	1.73	0.99	0.54
تُقدر الجامعة ممارسة الطلاب العمل التطوعي أثناء العملية التعليمية.	2.07	0.93	0.46
تُقدر الجامعة دور الاتحادات الطلابية في نجاح العملية التعليمية.	2.38	1.09	0.49
تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية	2.13	1.03	0.49

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً على نتائج برنامج SPSS

3.3. اختبار وتحليل الفرضيات: وتم ذلك بتصنيف وتبويب الإجابات لتحليلها ومعالجتها.

1.3.3. اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

بقصد اختبار الفرضية الرئيسة الأولى (H_1): (**توجد فروق دلالة معنوية إحصائية في متوسط الرتب لأبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية**)، تم إجراء اختبار Friedman للتحقق من صحة الفرضية، وكانت النتائج كما هي بالجدول رقم (6).

الجدول 6: (اختبار Friedman للرتب لمعرفة الفروق في أبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية لدى مفردات العينة بالجامعة الأسمرية الإسلامية)

أبعاد المتغير	متوسط الرتب	قيمة كا2	القيمة الاحتمالية	النتيجة

الاهتمام	2.09	23.72	0.00	توجد فروق ذات دلالة معنوية إحصائية في متوسط الرتب، أعلاها بُعد الفهم، وأدناها بُعد المشاركة.
المشاركة	1.75			
الفهم	2.50			

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً على نتائج برنامج SPSS

وبناءً على النتيجة التي تم التوصل إليها بالجدول رقم (6)، وتوافقها مع نتائج تحليل أبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية وفقاً لإجابات العينة، فإن الباحثان يدعمان قبول الفرضية الرئيسة الأولى.

2.3.3. اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

بقصد اختبار الفرضية الرئيسة الثانية (H_1): (**توجد فروق ذات دلالة معنوية إحصائية في تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية تُعزى للفئة**)، تم إجراء اختبار Mann-Whitney للتحقق من صحة الفرضية وكانت النتائج كما بالجدول رقم (7).

الجدول 7: (اختبار Mann-Whitney لمعرفة الفروق في تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية تُعزى للفئة)

الفئـــة	عدد الحالات	متوسط الرتب	معلمة Mann-Whitney	معلمة Wilcoxon	قيمة (Z)	القيمة الاحتمالية	النتيجة
قيادات العملية التعليمية	25	18.91	204.28	518.60	0.22	0.73	لا توجد فروق بين المجموعتين
الطلاب	35	20.33					

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً على نتائج برنامج SPSS

وبناءً على النتيجة التي تم التوصل إليها بالجدول رقم (7)، فإن الباحثان يرفضان قبول الفرضية الرئيسة الثانية البديلة ويقبلان الفرضية الرئيسة الثانية وهي فرضية العدم (H_0).

3.3.3. اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة: وقد تم اختبار علاقة الارتباط والتأثير بالفرضية الثالثة.

1.3.3.3. اختبار علاقة الارتباط بالفرضية الرئيسة الثالثة:

بقصد اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة (H_1): **(توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية)**، تم إجراء اختبار معامل ارتباط Pearson للتحقق من صحة الفرضيات الفرعية وكانت النتائج كما بالجدول رقم (8).

الجدول 8: (نتائج علاقات الارتباط بين أبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل)، وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية (المتغير التابع))

الفرضية	صيغة الفرضية	معامل الارتباط	النتيجة
الفرعية الأولى	H_1: توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين بُعد الفهم وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.	0.013**	قبول الفرضية
الفرعية الثانية	H_1: توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين بُعد الاهتمام وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.	0.354*	قبول الفرضية
الفرعية الثالثة	H_1: توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين بُعد المشاركة وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.	0.401*	قبول الفرضية
الرئيسة الثالثة	H_1: توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية.	0.319*	قبول الفرضية

(**) تعني بأن الارتباط معنوي عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$)

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً على نتائج برنامج SPSS

بناءً على النتيجة التي تم التوصل إليها بالجدول رقم (8)، وبما أنه تم قبول وجود ارتباط في الفرضية الفرعية الأولى والفرضية الفرعية الثانية والفرضية الفرعية الثالثة، فإن الباحثان يدعمان قبول وجود ارتباط في الفرضية الرئيسة الثالثة.

2.3.3.3. اختبار تأثير العلاقة بالفرضية الرئيسة الثالثة:

استكمالاً لاختبار الفرضية الرئيسة الثالثة، ينبغي الكشف عن درجة التأثير، ولذلك تم إجراء اختبار تحليل (P-Value = 0.00) لمتغيرات البحث على المستوى الكلي وعلى مستوى الأبعاد للتحقق من صحة الفرضية، وكانت النتائج كما بالجدول رقم (9).

الجدول 9: (نتائج علاقات التأثير بين أبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل)، وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية (المتغير التابع))

الفرضية	صيغة الفرضية	درجة التحليل	النتيجة
الفرعية الأولى	H_1: توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين بُعد الفهم وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.	0.01	قبول الفرضية
الفرعية الثانية	H_1: توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين بُعد الاهتمام وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.	0.12	قبول الفرضية
الفرعية الثالثة	H_1: توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين بُعد المشاركة وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.	0.34	قبول الفرضية
الرئيسة الثالثة	H_1: توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة. الأسمرية	0.22	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً على نتائج برنامج SPSS

بناءً على النتيجة التي تم التوصل إليها بالجدول رقم (9)، والتي تظهر نتائج تأثير متغيرات البحث (تأثير المتغير المستقل وأبعاده على المتغير التابع) والتي بينت وجود تأثير معنوي، وذلك حسب تحليل (P-Value = 0.00) وبدلالة معنوية تم وجود تأثير معنوي في الفرضية الفرعية الأولى

والفرضية الفرعية الثانية والفرضية الفرعية الثالثة، وعلى ذلك فإن الباحثان يدعمان قبول وجود تأثير في الفرضية الرئيسة الثالثة.

3.3.3.3. اختبار تحليل التباين لنموذج العلاقة بالفرضية الرئيسة الثالثة:

بقصد تحديد القدرة التفسيرية لنموذج العلاقة بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية من ناحية أخرى، تم إجراء اختبار تحليل التباين لمتغيرات البحث وكانت النتائج كما بالجدول رقم (10).

الجدول 10: (ملخص لتحليل التباين لنموذج علاقات التأثيربين ممارسة المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل)، وتنمية توجهات الخريجين نحوريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية (المتغيرالتابع))

النموذج	قيمة R	قيمة R المربعة	قيمة R المعدلة	نسبة الخطأ
1	0.36	0.18	0.15	0.55

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً على نتائج برنامج SPSS

كما تم إجراء اختبار ANOVA لنموذج علاقات التأثير بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل)، وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية (المتغير التابع)، وكانت النتائج كما بالجدول رقم (11).

الجدول 11: (مُلخص لتحليل ANOVA لنموذج علاقات التأثيربين ممارسة المسؤولية الاجتماعية(المتغيرالمستقل)، وتنمية توجهات الخريجين نحوريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية (المتغيرالتابع))

النموذج	مجموع المربعات	قيمة df	متوسط المربعات	قيمة F	قيمة Sing

الانحدار	3.54	2	1.55	2.91	0.03
المتبقي	14.33	28	0.42		
المجموع	17.87	30			

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً على نتائج برنامج SPSS

كما هو مبين بالجدول رقم (11) النتائج تُشير إلى أن تأثير ممارسة المسؤولية الاجتماعية كلي على تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية وأن قيمة F بلغت (2.91) عند مستوى معنوية بقيمة (0.03)، فيما اتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (10) أن القدرة التفسيرية للنموذج وفقاً لقيمة R المربعة هي (0.18)، بمعنى أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية تُفسر ما قيمته (36%) من التغير الذي يحصل في المتغير التابع، والمتمثل في تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية، وبالتالي تؤكد النتائج السابقة وجود تأثير للمتغير المستقل (**ممارسة المسؤولية الاجتماعية**) على المتغير التابع (**تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية**) معنوي كلي، وبهذا فإن الباحثان يدعمان قبول الفرضية الرئيسة الثالثة فيما يخص وجود علاقة ارتباط وعلاقة تأثير معنوياً.

4.3. النتائج: يمكن استخلاص مجموعة من النتائج من الجانب التطبيقي على النحو التالي:

1.4.3. أن بُعد الفهم هو أهم أبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالجامعة الأسمرية الإسلامية، وأضعفهم هو بُعد المشاركة.

2.4.3. وجود فروق في متوسط الرتب لأبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

3.4.3. أن مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية مقبول بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

4.4.3. لا توجد فروق في آراء قيادات العملية التعليمية والطلبة فيما يخص تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

5.4.3. توجد علاقة ارتباط معنوية كلي بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

6.4.3. أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية يفسر ما قيمته (36%) من التغيير الذي يمكن أن يحصل في تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

7.4.3. يوجد ضعف في إدراك قيادات العملية التعليمية والطلبة لأهمية تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

5.3. التوصيات: بقصد الاستفادة من نتائج البحث يوصي الباحثان بالتالي:

1.5.3. زيادة البرامج التي تُرسخ مفهوم ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

2.5.3. توضيح آليات ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

3.5.3. العمل على إيجاد قنوات للتفاعل مع المجتمع لتحسين ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

4.5.3. تفعيل قنوات الاتصال بين قيادات العملية التعليمية والطلبة لجعل تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية أكثر فعّالية.

5.5.3. وضع الجامعة آليات خاصة للربط بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

6.5.3. إدماج برامج ممارسة المسؤولية الاجتماعية وبرامج تنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال ضمن الاستراتيجية العامة للجامعة الأسمرية الإسلامية.

7.5.3. تنفيذ لقاءات وأنشطة توعوية حول ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتنمية توجهات الخريجين نحو ريادة الأعمال بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع والمصادر العربية:

1. أبرامز، روندا. (2018). ريادة الأعمال (أسلوب واقعي). الرياض: مكتبة جرير.
2. الأحمدي، وفاء بنت ذياب. (2016). دور الجامعات السعودية في الربط بين التعليم والمجتمع، جامعة الأزهر، مجلة كلية التربية، العدد (168)، الجزء الثالث، أبريل.
3. البدراوي، عبد الرضا فرج، وصبحي، وائل محمد. (2005). بطاقة التقديرات المتوازنة أداة حديثة لتقييم أداء المنظمات. مجلة العلوم الاقتصادية: جامعة البصرة، 15.
4. الحمدي، فؤاد محمد حسين. (2003). الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك. أطروحة دكتوراة، الجامعة المستنصرية.
5. الرويلي، سعود بن برد. (2017). دور جامعة شقراء في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها وعلاقته ببعض المتغيرات، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية، المجلد (4)، العدد (1).
6. الزعبي، حسن علي. (2020). ريادة الأعمال. عمان: دار وائل للطباعة للنشر والتوزيع.
7. السبوع، ماجدة خلف. (2020). ريادة الأعمال والتعليم الريادي. عمان: دار وائل للطباعة للنشر والتوزيع.
8. الشمري، هادي عاشق. (2014). المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات السعودية وعلاقتها بالوعي الوقائي الاجتماعي، أطروحة دكتوراة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
9. العامري، صالح مهدي، الغالبي، طاهر محسن. (2007). الإدارة والأعمال. عمان: دار وائل للنشر.
10. العياشي، وردة بلقاسم. (2015). دور الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة من خلال الشراكة المجتمعية، ملتقى الجامعات الخليجية والمسؤولية الاجتماعية، جامعة المجمعة، السعودية.
11. الغالبي، طاهر محسن، العامري، صالح مهدي. (2012). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية).
12. الغرباوي، علاء، وآخرون. (2018). ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة (استراتيجيات الريادة - خطة الأعمال - العناقيد الصناعية - حاضنات الأعمال - المشروعات الصغيرة - الثقافة الريادية ورواد الأعمال). الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للنشر و التوزيع.

13. الفيحان، إيثار عبد الهادي، ألبز، كلثوم. (2012). دور المنظمات الريادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية. مؤتمر منظمات الأعمال والمسائل الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر.
14. القبج، ايهاب سمير زهدي، الخفاجي، نعمة عباس. (2016). ريادة الأعمال الداخلية (منظور القدرات الإستراتيجية). عمان: دار الأيام للنشر و التوزيع.
15. المنتدى الاقتصادي العالمي. (2015، مايو). تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2017/07/02 م بالموقع التالي: www.weforum.org
16. النجار، فائز جمعة، العلي، عبد الستار محمد. (2010). الريادة والأعمال الصغيرة. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
17. حماد، شريف علي، الأغا، ناصر جاسر. (2017). الممارسات الرئيسة لإدارة المسؤولية المجتمعية في جامعة القدس المفتوحة في ضوء المواصفات القياسية الأيزو 26000. مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية، جامعة الزرقاء وجامعة القدس المفتوحة.
18. ديوان المحاسبة الليبي. (2015). تقرير ديوان المحاسبة الليبي عن السنة المالية 2015 م.
19. زيدان، عمرو علاء الدين. (2007). ريادة الأعمال (القوة الدافعة للإقتصادات الوطنية). القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
20. عامر، سامح عبد المطلب. (2020). ريادة الأعمال وإدارة المشروعات (رؤية شاملة للاستشراف الفرص واستثمار التهديدات). عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
21. عباس، علاء، السلامي، محمد. (2020). ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة (مفهوم المبادرة - إستراتيجيات المبادرة - تحليل الفرص المحلية والدولية). الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع.
22. عثمان، سيد أحمد. (1986). المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة (دراسة نفسية تربوية). القاهرة: مطبعة الأنجلو المصرية.
23. عواد، يوسف ذياب. (2010). دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات. رام الله، جامعة القدس المفتوحة.
24. كافي، مصطفى يوسف. (2016). ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
25. محمود، أسيل هادي. (2008). أسس الشفافية الإدارية وعلاقتها بمكافحة الفساد الإداري. مجلة الإدارة والاقتصاد، 71.

26. مراد، زايد. (2010، يونيو). الريادة والأبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الدولي حول: المقاولتية، التكوين وفرص الأعمال بكلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

27. وناس، سوسن عبد الأمير. (2008). تأثير الشفافية المنظمة في الرضا الوظيفي. أطروحة دكتوراه. جامعة بغداد، بغداد، العراق.

ثانياً: المراجع والمصادر الأجنبية:

1. Blatt, Ruth. (2008). Developing Relational Capital In Team Based New Ventures. Doctor thesis, The University of Michigan, Michigan, USA.

2. Haidar, J.I., (2012). Impact of Business Regulatory Reforms on Economic Growth," Journal of the Japanese and International Economies, Elsevier, vol. 26(3), September.

3. Liu, Chia-Ling , Ghauri, Pervez and Sinkovics, Rudolf. (2010). Understanding the impact of relational capital and organizational learning on alliance outcomes. Journal of World Business, 45 (2010).

4. O. Rayevnyeva, I. Serova, O. Bobkova et al. Guidelines to laboratory works on the academic discipline "Statistics" for full-time students of training direction 6.030601 "Management" of the specialization "Business Administration" and of training direction 6.140103 "Tourism" - Kh. : Publishing House of KhNUE, 2013.

5. Roddic, Dame Anita,. (2007). European Innovation Centre. London: Global Professional Publishing Limited.

6. The Economist, (2006). March.

7. Avraham Shtub, Reuven Karni (2010). ERP. The Dynamics of Supply Chain and Process Management.

احد النماذج المهمة في تصميم مكاتب نقل التكنولوجيا

الصديق الغراري [1,2] ، عبدالحكيم التريكي [1,2]

[1] كلية الهندسة – جامعة غريان ، غريان ، ليبيا

[2] مكتب التعاون الدولي – جامعة غريان ، غريان ، ليبيا

الإيميل : seddeq@jgu.edu.ly ، الإيميل: hakim.treki@gu.edu.ly

الملخص:

منذ الثمانيات من القرن الماضي شرعت الجامعات في بعض الدول المتقدمة وبشكل متزايد العمل على نقل التكنولوجيا. وبذلك صارت عملية تسويق التقنيات التي اكتشفتها تلك الجامعات محركًا للنمو الاقتصادي ، حيث لعبت هذه الجامعات دورًا رئيسًا في جلب الأفكار المبتكرة والاختراعات إلى السوق , ومنذ ذلك الحين حظيت أنشطة نقل التكنولوجيا التي كانت تمارسها في السابق جامعات النخبة تُلاقي اهتماماً متزايداً في جميع أنحاء العالم لما لها من اهمية في تنوع وزيادة عائدات الجامعات ، وخلق روابط بحثية بين الأوساط الأكاديمية والصناعة ، وتعزيز النمو الاقتصادي.

نستعرض في هذه الورقة الجوانب المتعلقة بعملية نقل التكنولوجيا من حيث أهميتها ونموذج عملها في الجامعات ، كما نتطرق إلى آلية عملها ومراحلها بدءاً بمرحلة الكشف عن الاختراع وتقييمه ، ثم مرحلة براءة الاختراع وانتهاء بمرحلة التسويق. كذلك تسليط الضوء على تفاصيل مهام عمل مكتب نقل التكنولوجيا والبنية التحتية اللازمة لإنشاء هذه المكاتب من حيث الموارد المؤسساتية والبشرية و المالية ودور مراكز ريادة الأعمال والابتكار بالجامعات حتى تتمكن من أداء دورها بفعالية ، كما تهدف الورقة إلى تصميم النموذج الديناميكي الأمثل لمكتب نقل التكنولوجيا بجامعة غريان ، الذي يتسم

بالمرونة من خلال إعادة ترتيب بعض المكونات التقليدية وإنشاء مسارات إضافية للاختراعات والابتكار وجعلها أكثر كفاءة وفعالية .

الكلمات المفتاحية : مكاتب نقل التقنية (التكنولوجيا) ، نماذج مكاتب نقل التقنية ، النمو الاقتصادي

. المقدمة

منذ إقرار قانون Bayh-Dole في عام 1980 ، تشارك الجامعات بشكل متزايد في نقل التكنولوجيا. وتُعد تسويق التقنيات التي اكتشفتها الجامعات محركًا للنمو الاقتصادي ، وقد لعبت الجامعات الدولية دورًا رئيسًا في جلب الأفكار المبتكرة والاختراعات إلى السوق وخلق روابط بحثية بين الأوساط الأكاديمية والصناعية ، ودعمت النمو الاقتصادي الإقليمي والتنمية [1,2] .

هناك مجموعة كبيرة من المؤلفات المتعلقة بنقل التكنولوجيا الجامعية ، والتي تركز في الغالب على المؤسسات التي تسهل التسويق التجاري ، مثل : مكاتب نقل التكنولوجيا (TTOs) أو مكاتب الابتكار والتسويق (OICs) ، والآليات التي تسهل التسويق ، مثل : براءات الاختراع ، وترخيص الشركات الفرعية (ناضجة) أو الشركات الناشئة. ومع ذلك ، فإن عملية نقل التكنولوجيا من الاختراع إلى التسويق عبارة عن صندوق أسود.

يصعب العثور على نموذج قابل للتعميم لنقل التكنولوجيا ، بحيث يمكن القول : إن النموذج الذي يصور التفاصيل الدقيقة لكيفية نقل المعرفة والتكنولوجيا في الممارسة العملية غير موجود ، والمؤلفات المتعلقة بنقل التكنولوجيا الموجودة مليئة بتصورات النماذج التقليدية لعملية نقل التكنولوجيا ، ولكن في معظمها يتم تبسيطها بشكل مفرط ومقيد بافتراض تدفق المعرفة الخطي . ونظرًا لأن الجامعات أصبحت أكثر ريادة في مجال الأعمال وتتطلع إلى نقل التكنولوجيا إلى مجالات غير تقليدية ، فهناك حاجة إلى تصورات بديلة لنقل التكنولوجيا تكون

أكثر دقة وواقعية من النموذج الخطي التقليدي والتي يمكن تعميمها على الفروق البسيطة في الجامعة التي يتم تطبيقها فيها [1,2].

2. مفهوم نقل التكنولوجيا :

نقل التكنولوجيا لها تعريفات مختلفة تعتمد على السياق الذي تُطرح من خلاله، حيث إن أغلب الجامعات والمؤسسات البحثية تتفق على أنه "عملية نقل النتائج العلمية من مؤسسة إلى أخرى بغرض تطويرها واستغلالها تجاريا " والذي يتم عادة من خلال وسائط متمثلة في اتفاقيات ترخيص الملكية الفكرية بين الجامعات و القطاعين الخاص والعام المَعني بالتسويق والإتجار بهذه النتائج . إن نقل التكنولوجيا هي عملية تتطلب المرور خلال مراحل عدة ، وتتكون من عدة عناصر مكتملة من ضمنها حماية الملكية الفكرية والاتصال الصناعي والتفاوض والتراخيص والاحتضان بمراحله المختلفة وتقييم التكنولوجيا ودراسة الجدوى الاقتصادية للتقنية وإدارة حاضنات الأعمال . ولكن ينظر لنقل التكنولوجيا من منظور منظمات الأمم المتحدة على أنها عملية نقل تتيح للدول النامية الولوج إلى المعرفة الفنية والبضائع التكنولوجية المستوردة من الدول المتقدمة ، حيث إن ترخيص الأصول غير الملموسة ، كالملكية الفكرية لم تكن محل طرح أو نقاش. ولكن مثل هذا التوجه نحو نقل التكنولوجيا من اتجاه واحد قد بدأ في التغير كما بدأت الدول النامية في تبني استراتيجيات الابتكار والملكية الفكرية لدعم الأنشطة البحثية لديها والتي عادة ما تتم بربط البحث العلمي بالمعارف التقليدية والذي يؤدي إلى نمو معرفي أصيل مرتبط بالملكية الفكرية ، لذا فقد أدرج بند نقل التكنولوجيا في كثير من الاتفاقيات متعددة الأطراف في الأمم المتحدة منذ العام 2003 [4] .

إن نقل التكنولوجيا من الجامعات إلى القطاع الخاص يهدف إلى إنشاء مؤسسات تجارية وصناعات جديدة وتطوير وتنمية الأعمال التجارية القائمة وبذلك خلق فرص عمل جديدة

[4] ، قد تمثل هذه التكنولوجيا الجديدة أساسا لمنتج جديد بين عدة منتجات أو تطوير إحدى هذه المنتجات بالنسبة لشركة كبيرة أو قد تمثل حجر الأساس لاستراتيجية شركة صغيرة . إن الجامعة أو المركز البحثي من خلال اتفاقيات التراخيص تمنح الأذن باستخدام حقوق الملكية الفكرية للتقنية المطورة في مختبراتها إلى القطاع الخاص أو ترخيصها لشركة ناشئة Spin-off في مقابل عوائد مالية للجامعة أو المركز البحثي. لذا فإن حقوق الملكية الفكرية تتيح للجامعة تملك نتائج بحوثها ذات الأثر الاقتصادي والتحكم في تلك الحقوق، وهذا هو الأساس الذي بنيت عليه عملية نقل التكنولوجيا بمفهومها الحالي [5].

3. نموذج عملية نقل التكنولوجيا :

هناك عدة نماذج لعملية نقل التكنولوجيا أكثرها شيوعا هو النموذج الخطي Linear) (Model والذي يتألف من عدة مراحل تبدأ من توليد الفكرة والبحث والتطوير للتكنولوجيا ومن ثم إلى مرحلة حمايتها كبراءات اختراع والبحث عن شراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي عبر قنوات بحث رسمية وغير رسمية ونقل تلك التكنولوجيا من خلال اتفاقيات تراخيص لشركات قائمة أو تأسيس شركات ناشئة. وتختزل أغلب أنشطة عملية نقل التكنولوجيا في مرحلة نقل حقوق الملكية الفكرية إلى القطاع الصناعي [6]. يصنف قطاع الأعمال المرتبط بعمليات نقل التكنولوجيا مع الجامعات إلى عدة مجموعات، فقد يحدث نقل التكنولوجيا بين الجامعة و شركة قائمة، أو بين الجامعة ومؤسسة ذات رأس مال مغامر، أو قد ينتج بتأسيس شركة ناشئة. كما أنه لا يوجد توحيد إجراء معين على جميع عمليات نقل التكنولوجيا إلا أنها تختلف حسب نوع التكنولوجيا وجدواها الاقتصادية ومدى رغبة الأطراف الباحثة عن التكنولوجيا. يوضح الشكل رقم (1) نموذج نقل التكنولوجيا من المؤسسات المنتجة للتقنية عبر آليات نقل التكنولوجيا إلى

الصديق الغراري
عبدالحكيم التريكي

احد النماذج المهمة في تصميم مكاتب نقل التكنولوجيا

المؤسسات الباحثة عن التكنولوجيا، على سبيل المثال إذا أخذنا الابتكارات الناتجة من المؤسسات الاكاديمية في مجالات استخدام التكنولوجيا الحيوية للأغراض الصناعية بتطبيقها على الاستخدامات غير المضرة بالبيئة في إنتاج المواد الكيميائية والأدوية، والطاقة الحيوية وعملياتها ، عادة هذه الابتكارات يمكن تطويرها تجارياً عبر الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات ، حيث تُعد نشطة جدا في إتاحة هذه التقنيات إما عبر الاستحواذ على المؤسسات الناشئة أو إقامة شراكات مع هذه المؤسسات كمقدمي خدمات بسبب محدودية الموارد المالية وبذلك تنتقل إلى مرحلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذا فإن دور المؤسسات الناشئة بالنسبة للمؤسسات الاكاديمية يعد مهما في سد الفجوة في عمليات نقل التكنولوجيا، حيث إن الابتكارات التي تستدعي التطوير التقني يمكن تطويرها تجاريا عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [9,13].

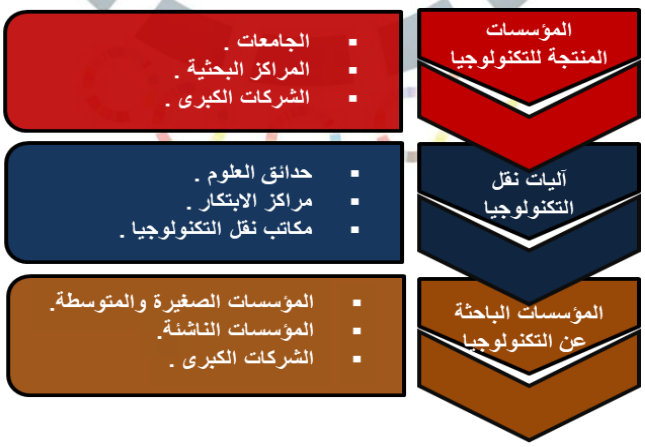

الشكل رقم (1) نموذج نقل التكنولوجيا

تترجم نتائج البحوث من الجامعات والمؤسسات البحثية إلى مستوى جاهزية مناسب لهذه الشركات الباحثة عن التقنية عبر آليات نقل التكنولوجيا كحدائق العلوم ومراكز الابتكار ومكاتب نقل التكنولوجيا حتى تتمكن من تطبيقها في مستوى قابل للاستخدام , حيث إن جاهزية التكنولوجيا تقاس بمقياس خاص[13].

4. أهمية مكاتب نقل التكنولوجيا :

إن مكاتب نقل التكنولوجيا في الجامعات بالتحديد تُعد حلقة وصل بين الوسط الأكاديمي ومؤسسات المجتمع الخارجي، فهي تعمل على تقديم الدعم لإجراءات حماية الملكية الفكرية للتقنيات الجديدة وتساعد في العثور مبدئيًا على مستثمرين . وهذا قد يتطلب تسهيل عملية احتضان شركات ناشئة مبنية على أساس نتائج البحوث في الجامعات [9,13] . مما يستدعي ضرورة إمكانيات التواصل بعدة لغات في هذه المكاتب ، وهي لغة العلم ولغة القانون ، ولغة الصناعة وذلك حتى يتمكن المكتب من القيام بعمله كجسر عبور للابتكارات من المختبر إلى السوق كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) مكاتب نقل التكنولوجيا

الصديق الغراري
عبدالحكيم التريكي

احد النماذج المهمة في تصميم مكاتب نقل التكنولوجيا

المخطط التقليدي لعملية نقل التكنولوجيا بناءً على المؤلفات الأكاديمية والمهنية الموجودة يتميز بخطيته وشكله حيث تبدأ العملية بالاكتشاف من قبل الأستاذ الجامعي أو المتخصص ويتتبع مسارًا خطيًا من اكتشاف الاختراع إلى تقييمه من مكتب نقل التكنولوجيا إلى الاختراع الذي يتم تسجيل براءة الاختراع وتسويقه وترخيصه لشركة قائمة لمزيد من التطوير والتسويق أو إلى شركة جديدة (ناضجة) أو شركة ناشئة يتم تأسيسها حول اختراع [9] .

يتم توضيح النموذج التقليدي لعملية نقل التكنولوجيا كنموذج خطي كما في الشكل رقم (3) هذا النموذج التقليدي لعملية نقل التكنولوجيا له قيمة على الأقل لثلاثة أسباب رئيسة :

- بناء مفيد لمراجعة المؤلفات الأكاديمية والمهنية حول University (UTT) Technology Transfer.
- أنه يؤسس وجهات النظرالتقليدية حول عملية نقل التكنولوجيا .
- إنه في مقام نقطة انطلاق لاقتراح نموذج بديل لنقل التكنولوجيا .

هذا النموذج يتكون من عدة مراحل تبدأ مع عملية الاكتشاف من قبل الأستاذ الجامعي ، ويمكن أن يأتي البحث الأكاديمي من أي تخصص أو أي هيكل أو هيكل حرم جامعي [10] . يكشف الأستاذ الجامعي عن الاختراع لمكتب نقل التكنولوجيا (TTO) بالجامعة . بمجرد الكشف عن الاختراع ، يقوم مكتب نقل التكنولوجيا بتقييم الاختراع ويقرر ما إذا كان سيتم السعي للحصول على براءة اختراع أم لا. يجب أن يأخذ مكتب نقل التكنولوجيا في الاعتبار الإمكانات التجارية للاختراع ، وكذلك الاهتمام المرتقب من القطاع العام أو الخاص . إذا قرر مكتب نقل التكنولوجيا الاستثمار في الاختراع ، فإن الخطوة التالية هي عملية طلب البراءة . إذا تم منحها براءة الاختراع ، يقوم مكتب نقل التكنولوجيا بتسويق التكنولوجيا للمنظمات ورجال الأعمال. الهدف من هذا الجهد التسويقي هو مطابقة التكنولوجيا مع منظمة أو رجال الأعمال من يمكنه الاستفادة بشكل أفضل من التكنولوجيا وتوفير فرصة لتحقيق إيرادات للجامعة [11,12].

الصديق الغراري
عبدالحكيم التريكي

احد النماذج المهمة في تصميم مكاتب نقل التكنولوجيا

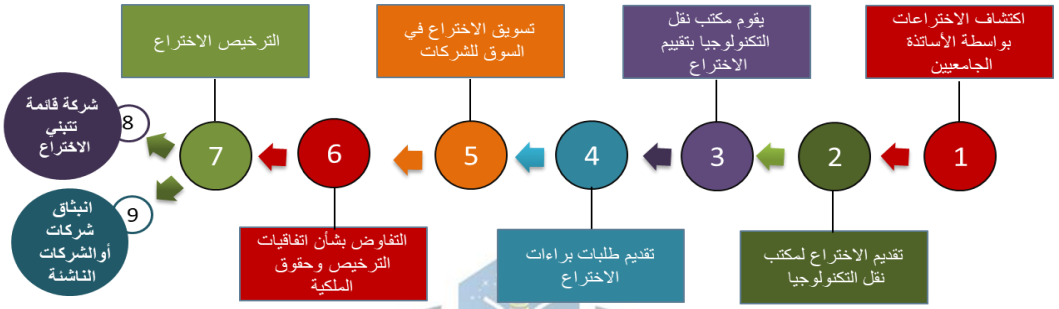

الشكل رقم (3) النموذج التقليدي لمكاتب نقل التكنولوجيا

5. **آلية عمل مكاتب نقل التكنولوجيا :**

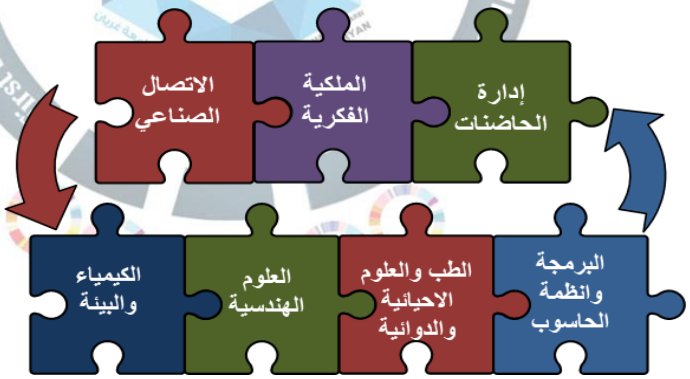

الشكل رقم (4) الية عمل مكاتب نقل التكنولوجيا

إن مكاتب نقل التكنولوجيا في الجامعات حسب أفضل الممارسات العالمية تتبع النموذج الخطي ، بمعنى أن يتم التعامل مع الكشف عن الاختراعات من قبل اختصاصي نقل التكنولوجيا كل حسب المجال التقني ، والمضي بها خلال مراحل نقل التكنولوجيا

المختلفة إلى أن يرخص لها كمنتج في السوق أو يتم تجاهلها والاستغناء عنها. لذا يتضح أن مكتب نقل التكنولوجيا في مرحلة النضوج يتوفر فيه متخصصون من عدة مجالات والعلاقة بينهم تفاعلية بشكل متواصل ومتداخل ، حيث يتكفل كل مختص في المجال الفني بمسؤولية متابعة طلبات براءة الاختراعات في مجاله عبر مراحله المختلفة منذ الكشف والتقييم إلى التسويق التجاري والترخيص بالتنسيق مع المتخصص في الملكية الفكرية والمتخصص في الحاضنات عند مرحلة التسويق التجاري والمفاوضات للتراخيص [13].كما نلاحظ أن آلية العمل تتطلب أن تكون العلاقة حسب التالي: اختصاصيون في نقل التكنولوجيا في مجالات مختلفة يعتمد على المجال التقني في الجامعة ومدى حجم الكشف عن الاختراعات في كل مجال ، لكن التقسيم النموذجي لاختصاصي نقل التكنولوجيا عادة يكون حسب التالي: الكيمياء والبيئة ، العلوم الهندسية ، الطب والعلوم الأحيائية والدوائية ، البرمجة وأنظمة الحاسوب كما في الشكل رقم (4) . اختصاصي الملكية الفكرية والذي يقوم بالتعامل مع شركة المحاماة لصياغة وإيداع طلبات براءات الاختراع والمؤلفات الادبية والفنية والتصاميم الصناعية ومتابعة مراحل الفحص الفني والرد على اعتراضات مكتب التسجيل والتنسيق مع اختصاصي التقنية المَعني بالاختراع ومكتب التسجيل ، والعمل على إدارة سجلات الملكية الفكرية للجامعة إما بتجديدها أو تجاهلها بناء على التقدم في الاستغلال التجاري لها وترخيصها أم عدم جدواها تجاريا [14,15] .

6. مراحل عملية نقل التكنولوجيا :

إن عملية نقل التكنولوجيا في الجامعات تمر عبر ثلاثة مراحل ، في كل مرحلة منها قد يتعرض الابتكار للقبول أو للرفض، وهذه المراحل هي :

- مرحلة الكشف والتقييم .
- مرحلة براءة الاختراع .
- مرحلة التسويق التجاري .

7. مهام مكاتب نقل التكنولوجيا :

تتلخص مهام مكتب نقل التكنولوجيا في خطوات العمل لسلسلة من مراحل عملية نقل التكنولوجيا ونوضحها في المهام التالية:

- البحث عن التقنيات الكامنة للجامعة من نتائج البحوث العلمية الممولة والعقود البحثية من الصناعة وبحوث الطلبة.
- حماية الملكية الفكرية للجامعة حسب الإجراءات التي تتناسب مع نوع الابتكار أو المصنفات.
- إدارة الأصول الفكرية للجامعة والتراخيص لبراءات الاختراع وحقوق المؤلف والتصاميم وغيرها.
- بناء العلاقات مع مؤسسات القطاعين العام والخاص وربط هذه المؤسسات بالكفاءات والإمكانيات البحثية مما سيوفر فرصاً لتطبيقيه والعمل مع الباحثين والطلبة للانخراط في مشاريع مشتركة.
- تقديم المشورة والتدريب فيما يختص بمواضيع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا للمجتمع الجامعي.
- تقديم العون والتسهيلات للمبتكرين خلال مراحل جاهزية التكنولوجيا للتصنيع بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية الأخرى خارج الجامعة.
- اكتشاف فرص التطوير والبحث العلمي لمساندة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم المحلية من خلال ربطها بالباحثين والطلبة داخل الجامعة.
- تقديم التسهيلات لتأسيس شركات ناشئة من أجل الابتكارات العلمية والتقنية للباحثين والطلبة.

- البحث عن فرص التراخيص للتقنيات الناتجة من البحوث العلمية للباحثين والطلبة في الجامعة مع القطاع الصناعي محلياً و دولياً.
- إدارة العوائد الناتجة من تراخيص الملكية الفكرية واستلامها وتوزيعها للجامعة وأصحاب الابتكارات وفق ما تحدده سياسة الملكية الفكرية.
- إدارة المصاريف والالتزامات المالية المرتبطة بعمليات حماية الأصول الفكرية وإدارة الحاضنات و دعم الابتكارات والنماذج الأولية.
- تأكيد ضمان نقل التكنولوجيا وحماية حقوق الملكية الفكرية في عقود البحث العلمي التي تكون الجامعة طرفاً فيها.

8. البنية التحتية لإنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا :

إن البنية التحتية لإنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا في المؤسسات البحثية مكونة من :الموارد المؤسساتية ، والموارد البشرية ، الموارد المالية .

- الموارد المؤسساتية : تختلف حسب حجم الأنشطة البحثية ونوعيتها إذا كانت أبحاث علمية أو إنسانية، وحسب نوعية المؤسسة البحثية إذا كانت أكاديمية أو مركز بحثي حكومي أو شركة مما ستحدده المؤسسة بناء على متطلباتها وأهدافها من عملية نقل التكنولوجيا.
- الموارد البشرية : إن مكتب نقل التكنولوجيا يتطلب توفير خدماته في مجالات متعددة التقنية والقانونية والتجارية، لذا فالعاملون في هذا المكتب يجب أن تتكامل أدوارهم بحيث يتحدثون اللغات الثلاث : لغة العلم ولغة القانون ولغة الصناعة .
- الموارد المالية : إن عملية نقل التكنولوجيا في الجامعات تتطلب توفير موازنة لتمويل تسجيل حماية الملكية الفكرية خلال المرحلة التأسيسية لمكتب نقل التكنولوجيا على أن تمول ذاتياً عبر إيرادات التراخيص والعوائد المالية لاحقاً . كما يتطلب بالإضافة إلى توفر دعم مالي أساسي للابتكارات لإيصالها لمرحلة النضج التقني ، والذي يتم من خلال دعم التصميم لمرحلة الاحتضان الأولي وهذا قد يكون صندوقًا

لدعم النماذج وتنفيذ النموذج الأولي وتطويره والتأكد من فعالية عمله أو إثباتًا لمفاهيم الأولية تتم إدارته ضمن ضوابط معينة تقدر حسب المبلغ المتاح و جدوى الطلبات المقدمة. كما أن من عوامل نجاح تأسيس شركات وليدة الابتكارات من الجامعات يكون عبر توفر وسائل التمويل من المستثمرين وسهولة الولوج إلى مصادر التمويل خارج المؤسسة في صندوق الرفد أو شراكة لدعم تمويل الشركات الناشئة [9] .

9. إنشاء مكتب نقل التكنولوجيا بجامعة غريان :

يهدف هذا البحث الي تصميم نموذج ديناميكي مثالي لإنشاء مكتب نقل التكنولوجيا بجامعة غريان يتسم بالمرونة من خلال تبني مشروع يهدف الي إعادة ترتيب بعض المكونات التقليدية وإنشاء مسارات إضافية للاختراعات يجعلها أكثر كفاءة وفعالية .

يهدف المشروع إلى تحسين دور مؤسسات التعليم العالي الليبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. الهدف المحدد هو تعزيز القدرات المحددة لمؤسسات التعليم العالي لربط الأنشطة الأكاديمية والبحثية بسوق العمل والمجتمع المدني من خلال إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا .

تحتاج مؤسسات التعليم العالي في ليبيا إلى الدعم من ناحية في تحسين قدرتها التنظيمية الداخلية ، ومن ناحية أخرى في التواصل والتنسيق للحصول على رؤية دولية وتعظيم تأثير عملها وبالتالي يجب أن يكون لهذه المؤسسات دورًا قويا وفعالا من أجل لتعزيز عمليات الابتكار. في الواقع هناك الكثير من الجامعات ذات المستوى العالي في المجتمع الأكاديمي والتي يمكن أن تحدث نقله نوعيه في هذا المجال من خلال استغلال نتائج البحث. يمكن اعتبار مكتب النقل التكنولوجيا النافذة الأكاديمية على السوق الذي يسلط الضوء على أفكار وأبحاث الجامعات الليبية مما يعطيها دورًا في تعزيز الابتكار والإبداع وتعزيز الحوار الاجتماعي ومواكبة الشباب إلى سوق العمل. وبذلك ، فإن المشروع الحالي وبعد تحليل شامل للوضع القانوني والاجتماعي

والاقتصادي في ليبيا ، وكذلك مستوى وإمكانيات البحث العلمي والتكنولوجي في الجامعات ، سوف يهدف إلى تطوير نظام أكاديمي بحثي يركز على استغلال نتائج البحث الأكاديمي .

من أجل تحقيق الأهداف والتصدي للتحدي المحدد ، فإن المشروع له نهج متعدد التخصصات يركز على :-

- تطوير قدرات إبداعية جديدة ومتعددة التخصصات لتعزيز أنشطة مؤسسات التعليم العالي.
- تسهيل تبادل وتدفق وخلق المعرفة بين الجامعات.
- تحفيز روح المبادرة وقدرات موظفي مؤسسات التعليم العالي من أجل اقتراح إجراءات مبتكرة.
- إنشاء شبكة وطنية ودولية ذات علاقة بالفكرة الرئيسة .

من أجل تحقيق ذلك فقد تم إعداد خطة منهجية للوصول الي الاهداف المرسومة تتكون من مجموعة من الإجراءات الأساسية التي سيتم تنفيذها لإدارة المشروع تهدف إلى ضمان تنفيذ الأنشطة المتوخاة بفعالية لتحقيق أهداف المشروع وفقًا للجدول الزمني والميزانية ومعايير الجودة المتوقعة . يتم متابعة المشروع بإصدار تقارير تقييم دورية عن طريق مراقبة أداء المشروع بهدف تحديد الإنحرافات الكمية أو النوعية. وتعد هذه التقارير كأداة حاسمة لرصد وضمان نجاح المشروع .

يتضمن المشروع قائمة من الأنشطة تعد مراحل للمشروع وهي 8 انشطة .

- تحليل نقل التقنية في الدول الأوروبية والشريكة والتركيز على دول شمال افريقيا وإيجاد القالب المناسب لدولة ليبيا لإنشاء مكاتب نقل التقنية TTO.
- التدريب على إنشاء مكاتب نقل التقنية ومنصات التعليم الالكتروني .

احد النماذج المهمة في تصميم مكاتب نقل التكنولوجيا

الصديق الغراري
عبدالحكيم التريكي

- تصميم و إنشاء مكاتب نقل التقنية في التعليم العالي للدول الشريكة .

- إنشاء شبكة وطنية ودولية لمكاتب نقل التقنية في التعليم العالي.
- تطوير الأدوات المبتكرة لمكاتب النقل التقنية.
- نشر واستغلال نتائج المشروع عبر شركة متخصصة .
- مراقبة الجودة .
- إدارة المشروع .

من ذلك يمكن بناء تصور على شكل وهيكلية مكتب نقل التكنولوجيا الخاص بجامعة غريان من خلال النموذج التقليدي بعد معالجة حدوده ودمج مفهوم الجامعة الريادية ونماذج الابتكار المفتوح كما هو مطبق على نقل التكنولوجيا بالجامعة حيث يتم تقديم عرض ديناميكي بديل لنقل التكنولوجيا ، بحيث يتم تقديم درجة من المرونة في الشكل البديل المقترح عن طريق إعادة ترتيب بعض المكونات التقليدية وإنشاء مسارات إضافية للاختراعات لتتبعها , و تتجاوز النظرة البديلة المقترحة سياق إطار Bayh-Dole ؛

الشكل رقم (6) يعطي نظره عامة على شكل وهيكلية مكتب نقل التكنولوجيا الخاص بجامعة غريان حيث يتم عبر مراحل المهام التي تناولناها في هذه الورقة . يتم اكتشاف الاختراعات بواسطة الأساتذة الجامعيين من طلبة الدراسات الجامعية والعليا و فرق الابحاث في المراكز البحثية التابعة للجامعة – تقديم وتقييم الاختراع من قبل مكتب نقل التكنولوجيا – توفير الدعم المالي من قبل الجامعة أو عن طريق تبني هذا الاختراع من قبل مؤسسات استثمارية حكومية من خلال اتفاق الجامعة مسبقا مع تلك المؤسسات أو من خلال الدعم الحكومي لمراكز البحث العلمي في الجامعة – اختبار وتسجيل براءة الاختراع وإجراءات الحقوق الملكية الفكرية – إصدار ترخيص الاختراع اللازم – التفاوض بتسويق الاختراع مع الشركات الكبرى أو مع الشركات الناشئة والجديدة .

الشكل رقم (6) نموذج مكتب نقل التكنولوجيا بجامعة غريان

10. الخاتمة :

تستنتج الدراسة أن إدراج مكاتب نقل والتكنولوجيا في سياسات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي له دور بارز في استغلال الناتج المعرفي وتوجيه القدرات البحثية في تنمية

الاقتصاد وخلق تعاون وثيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل وخدمة المجتمع . كما إن التجارب التي مرت بها الدول الأخرى وبالنظر إلى الممارسات الدولية في هذا المجال لتشكيل نموذج يتناسب مع متطلبات كل دولة وتحدياتها المحلية . فإن النموذج الذي تم تصميمه و تقديمه في هذه الورقة يتناسب مع متطلبات البيئة البحثية واحتياجات السوق المحلي و التي تتطلب إصدار التشريعات القانونية التي تخص حقوق الملكية الفكرية لإنجاح هذه المكاتب . وتبني الدعم الحكومي للبحث العلمي داخل الجامعات و المؤسسات الاستثمارية الحكومية للبحوث العلمية المناسبة لمجالاتها وتخصيص المعامل اللازمة لإجراء التجارب العلمية لتحقق من الابتكارات المقدمة الي مكتب نقل التكنولوجيا بالجامعة سوف يؤتي ثماره في رفد المعارف الجديدة والتكنولوجيا من وأروقة المختبرات العلمية إلى معامل الإنتاج والتصنيع و من ثم إدارة عجلة اقتصاد المعرفة .

11. المراجع :

[1] Technology transfer offices and commercialization of university intellectual property: performance and policy implications Oxford Review of Economic Policy ,Vol. 23, No. 4, INTELLECTUAL PROPERTY (WINTER 2007), pp. 640-660 (21 pages).

[2] Association of University Technology Managers (2012). http://www.autm.net/Bayh Dole Act.htm.

[3] Models and Methods of University Technology Transfer, Vol. 9, No. 6 (2013) 571–650 © 2013 S. R. Bradley, C. S. Hayter and A. N. Link.

[4] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "Transfer of Technology and knowledge sharing for development Science, technology and innovation issues for developing countries", December 2014 – 878 – UNCTAD/DTL/STICT/2013/8

[5] Parker, D., and Zilberman, D. 1993, University technology transfers: Impacts on local and U.S. economies, Contemporary Policy Issues 11(2): 87-99; and, Matkin, G, 1990, Technology transfer and the university, New York: Macmillan Publishing Company

[6] B. Harmon, A. Ardishvili & others, 2016, "Mapping the University Technology Transfer Process", Journal of Business Venturing 12, 423-434

[7] Abdurazzakov, O 2015, 'Role of technology transfer mechanisms in stimulating innovation', Acta Scientiarum Polonorum. Oeconomia, 14, 4, pp. 5-12.

[8] Darryl McKenney, Dan Coolidge, 2013, "From VME to VPX", Nasa Tech Brief, ttp://info.hotims.com/45608-400.

[9] Festel, G 2015, Technology transfer models based on academic spin-offs within the industrial biotechnology sector', International Journal Of Innovation Management, 19, 4, p. -1

[10] Bercovitz, J. and M. Feldman (2006), 'Entrepreneurial universities and technology transfer: A conceptual framework for understanding knowledge-based economic development'. Journal of Technology Transfer 31(1), 175–188.

[11] Siegel, D. S., D. A. Waldman, and A. N. Link (2003), 'Assessing the impact of organizational practices on the productivity of university technology transfer offices: An exploratory study'. Research Policy 32(1), 27–4.

[12] Cohen, Gurun, Duke, "Shielded Innovation", July 2015, to be presented at 2017 American Economic Association Meeting.

[13] United Nations publication issued by ESCWA. (2017). *National Technology Development and Transfer System Oman:* o the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)

[14] Heinzl, J., A. Kor, G. Orange, and H. Kaufmann (2008), 'Technology transfer model for Austrian higher education institutions'. presented

at the European and Mediterranean Conference on Information Systems, May 25–26, 2008.

[15] Friedman, J. and J. Silberman (2003), 'University technology transfer: Do incentives, management, and location matter?'. Journal of Technology Transfer 28(1), 17–30.

مستوى توافر خصائص ريادة الأعمال لدى طالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا في بنغازي

د. فاطمة علي الفرجاني[1]، أ. ميمونة أحمد المسماري[2]

[1]جامعة بنغازي، ليبيا، fa202040@yahoo.com

[2]الاكاديمية الليبية، ليبيا، mymonaahmed782@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى توافر خصائص ريادة الأعمال (الإبداع، وحب الإنجاز، والمبادرة، والاستقلالية، والثقة بالنفس، وتحّمل المخاطرة) لدى طالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا في بنغازي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، و استخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات الأولية، وتكون مجتمع الدراسة من طالبات الأكاديمية الليبية بمدينة بنغازي (934) طالبة، وبلغ حجم عينة الدراسة (272)طالبة، وتم جمع عدد (270) استبانة قابلة للتحليل الإحصائي، ولتحليل البيانات استخدم البرنامج الإحصائي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)، وقد أظهرت النتائج ارتفاعاً في خصائص ريادة الاعمال بأبعادها الستة: (الإبداع، حب الانجاز، المبادرة، الاستقلالية، الثقة بالنفس، وتحمل المخاطرة) لدى طالبات الأكاديمية الليبية، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أبرزها العمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال لدى طالبات بالأكاديمية الليبية عن طريق الندوات وورش العمل، وتشجيعهن على مشاركة في التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : ريادة الأعمال النسائية، الاكاديمية الليبية للدارسات العليا، بنغازي.

. المقدمة

مستوى توافر خصائص ريادة الأعمال لدى طالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا في بنغازي

فاطمة علي الفرجاني
ميمونة أحمد المسماري

تتسم المجتمعات اليوم بالتطورات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي، مما يفرض عليها البحث عن السبل التي تمكنها من إثبات وجودها وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هذه السبل زيادة الاهتمام بالرياديين الذين يتجهون نحو التطور والنمو الاقتصادي للمجتمعات على المدى الطويل، فهم يوفرون فرص العمل الجديدة لأنفسهم وباقي أفراد المجتمع، وبذلك تقل نسبة البطالة وتحقق التنمية الاقتصادية للمجتمع (الفرجاني والشيخي، 2017)، كما يؤدي الرواد دوراً رئيسياً في التطوير والنمو الاقتصادي للمجتمع وإثرائه من خلال الابتكارات التي يقومون بإدخالها إلى السوق، فالريادي هو من يقوم بتبني أفكار جديدة وفريدة في السوق، ومن يسعي إلى اكتشاف الفرص واقتناصها، ومن يمتلك روح المخاطرة والرؤية المستقبلية، والقدرة على التخطيط وحب الانجاز، والتعامل مع الظروف المتغيرة الغامضة، من أجل خلق الإبداع وتطوير المنتجات الحالية لتحقيق الربح والنمو(الشيخ وملحم والعكاليك، 2009)، ويؤدى دخول المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل إلى النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع بالكامل(الدراغمة، 2014)، وبالتالي فأن ريادة الأعمال النسائية تمثل وسيلة للنهوض بالاقتصاد والحد من البطالة، وتحقق متطلبات التنمية في مختلف مجالات الأعمال، من خلال اتجاه النساء لإقامة اعمالهن الريادية بأفكار مبتكرة و يسهمن في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وبذلك أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقا بتقدم المرأة ومشاركتها في التنمية والنمو الاقتصادي(المنصوري والبشاري، 2017).

1.1 الدراسات السابقة.

تناولت العديد من الدراسات موضوع ريادة الأعمال من عدة جوانب، حيث بينت دراسة الفرجاني والشيخي (2017) تمتع معظم صاحبات النوادي الرياضية النسائية بالخصائص الشخصية لرائدات الأعمال المتمثلة في الثقة بالنفس، والتفاؤل، والاندفاع للعمل، والمخاطرة،

والالتزام بالعمل، وبينت نتائج الدراسة وجود العديد من المعوقات التي تواجه ريادة الأعمال النسائية، أهمها: المعوقات التمويلية التي تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل، والمعوقات القانونية المتمثلة في غياب التشريعات، والمعوقات الاجتماعية المتمثلة في الأعباء الأسرية، والمشكلات المتعلقة بالتعامل مع الجهات الرسمية، والمعوقات الإدارية والتسويقية والفنية، كما أوضحت دراسة المنصوري والبشاري (2017) وجود العديد من الصعوبات والتحديات التي تعوق مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وكذلك الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، أهمها التمويلية، والصعوبات التسويقية والإدارية والصعوبات الفنية، وكذلك عدم وجود مراكز وحاضنات للأعمال، وكشفت دراسة المايل والشريجي (2017) أن ضعف التمويل والإقراض من المخصصات المالية بالميزانيات العمومية من الدولة حال دون تنفيذ العديد من الأنشطة والمشروعات الريادية، والافتقار لوجود آليات واضحة للتمويل قلل من فرص نجاح المشروعات الريادية الصغيرة، وكذلك القصور في توفير أماكن احتضان للمشروعات الريادية، وبينت دراسة بوعروشة وعبد ربه (2017) أن التمويل يعتبر أهم العراقيل التي تواجه سيدات الأعمال وصاحبات المشاريع الليبيات، ثم صعوبات تتعلق بالالتزامات العائلية التي تؤثر على الوقت المتاح للعمل في المشروع، تليها صعوبات متعلقة ببرامج التدريب والتمكين الاقتصادي، وصعوبات تتعلق بالقدرة على تكوين شبكات عمل متينة، وتعد البيئة الاجتماعية والثقافية تعد داعمة إلى حد كبير للمرأة الليبية التي تتجه للعمل الحر لنشاط ريادة الأعمال رغم الطابع الذكوري الذي يتسم به المجتمع الليبي كغيره من مجتمعات المنطقة.

و أظهرت دراسة الهرامشة (2016) أهمية توجيه طلاب إدارة الأعمال للإقدام على إقامة المشروعات الصغيرة الريادية التي تساعد الطلاب على إنشاء المشروعات الصغيرة الريادية لتحقيق مكانة في المجتمع، وبذلك تسهم المشروعات الصغيرة الريادية في توفير فرص العمل،

وتحقيق النمو في الاقتصاد الوطني، ويفضل أغلب الطلاب الحصول على الوظائف التي تحقق الاستقرار الوظيفي، والخوف من المخاطرة من الأسباب الرئيسية التي تمنع الطلاب من إقامة مشروعاتهم الخاصة بهم، في حين بينت دراسة مهدي (2015) أن حاضنات المشروعات قادرة بشكل أساسي على الترويج لروح الريادة، ومساندة المشروعات الريادية الصغيرة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق التي تتضمن ابتكارا وإبداعا للأفكار الجديدة، والمبادرة إلى وضعها موضع التنفيذ الفعلي، أما دراسة عبدالله وحتاوي (2014) فقد كشفت نتائج الدراسة أن أهم الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية هي المواقف والمفاهيم الرجعية المتفشية في المجتمع حول عمل المرأة، وأن معدل النشاط الريادي بين النساء في فلسطين يأتي ضمن أسوأ عشر دول في العالم، كما تبين أن معدل النشاط الريادي بين النساء الفلسطينيات منخفضاً جداً بالمقارنة مع الذكور، وبذلك تنخفض ريادة الأعمال لدى النساء، بالإضافة الى دراسة الشيخ وآخرين (2009) التي بينت أن الرياديات الأردنيات يتمتعن بدرجة عالية من الثقة بالنفس، وحب الانجاز، والابتكار والإبداع، والمبادرة، والقدرة على بناء شبكة علاقات مع جهات مختلفة، إضافة إلى رغبتهن في الاستقلالية والقدرة على تحمل المسؤولية، كما بينت الدراسة أن الرياديات الأردنيات يسعين بدرجة متوسطة إلى وضع الخطط واغتنام الفرص، كما لا يمتلكن روح المخاطرة التي تمتلكها الرياديات في دول أخري، وقد يكون ذلك ناجماً عن البيئة التي تعيش بها الرياديات الأردنيات، ومحيطهن الاجتماعي الذي قد لا يعزز هذا الجانب لديهن، ما ينعكس سلباً على سلوكهن.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، نجد أن الدراسة تتفق مع الدراسات السابقة التي هدفت إلى التعرف على أهم خصائص رائدات الأعمال (الفرجاني والشيخي، 2017؛ الشيخ وأخرون،2009)، كما اتفقت الدراسة الحالية مع بعض

الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي و استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في طبيعة مجتمع الدراسة، حيث تسعى الدراسة للوصول إلى نتائج أكثر وضوحاً لمعرفة مستوى توافر خصائص لدى طالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينة بنغازي.

2.1 مشكلة الدراسة

سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أدنى نسبة لعمالة المرأة ولرائدات الأعمال في العالم وحسب التقرير فإن معدل مشاركة المرأة العربية في القوة العاملة في المنطقة هو الأدنى في العالم إذ يبلغ (24%) مقارناً بأكثر من(60%) في المتوسط في بلاد منظمة التعاون الاقتصادي، وتواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر فجوة بين الجنسين في ميدان ريادة الأعمال في العالم، إذ تمثل نسبة مساهمة المرأة (12%) مقارنة مع (31%) من الرجال(الفرجاني والشيخي،2017)، ولذا اتجهت الأبحاث الاقتصادية المختصة بدور المرأة العربية بصفة عامة وفي ميدان ريادة الأعمال بصفة خاصة للتعرف على أهم خصائص رائدات الاعمال وتحديد أهم المعوقات التي تواجهها المرأة العربية لدخول ميدان ريادة الأعمال، وتعزيز الدور الفعال للمرأة كعامل اقتصادي، والنهوض بريادة الأعمال النسوية باعتبارها محركاً قوياً لنمو الاقتصادي وعاملاً أساسياً للحد من الفقر وتحسين وتطوير دور المرأة في المجتمع (ضيف وبوران، 2017).

ويعد معدل مشاركة المرأة في سوق العمل مؤشراً رئيسياً على مكانتها في المجتمع الليبي، حيث أصدر المشرع الليبي العديد من التشريعات التي ساعدت المرأة واهتمت بشؤونها دعماً لها للقيام بدورها الفاعل في المجتمع، واتجهت جميع التشريعات إلى إزالة التمييز بين الرجل والمرأة وضمان النهوض بوضع المرأة وحصولها على حقوقها، مؤكدة على مبدأ المساواة في الحقوق بين

مستوى توافر خصائص ريادة الأعمال لدى طالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا في بنغازي

فاطمة علي الفرجاني
ميمونة أحمد المسماري

الرجل والمرأة، كالحق في العمل، والضمان الاجتماعي، والمعاش التقاعدي، ومزاولة جميع الخدمات التعليمية والصحية والحصول على جميع الامتيازات، إلا أن دور المرأة محدود حيث لا يزيد عدد النساء اللواتي يعملن لحسابهن الخاص بمفردهن أو مع شركاء أو الأسرة عن (3300) سيدة، وهو ما يمثل نسبة (2.8%) من إجمالي أصحاب المشروعات والعاملين لحسابهم الخاص في ليبيا، وهي نسبة منخفضة جداً تعكس انخفاض التوجه نحو العمل الحر في المشاريع الخاصة وريادة الأعمال بالنسبة للمرأة الليبية (بوعروشة وعبد ربه، 2017)، حيث أن فرصها للعمل في القطاع الخاص محدودة، وتقتصر على مجالات معينة وضمن حدود المشروعات الصغيرة، والصغيرة جداً، سواء بسبب معوقات اجتماعية وثقافية و نقص التمويل والمهارات مما يعيق مشاركة المرأة الليبية في ريادة الأعمال (الفرجاني والشيخي، 2017؛ المنصوري والبشاري،2017؛ المايل والشريجي، 2017؛ بوعروشة وعبد ربه،2017)، وتأسيساً على ما سبق، تتناول الدراسة الحالية موضوع الخصائص الريادية التي تؤهل المرأة للمشاركة بمشروعات اقتصادية تدعم الاقتصاد الوطني، وذلك بالتعرف على مستوى توافر الخصائص الريادة لدى طالبات الاكاديمية الليبية في مرحلة (الماجستير)، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: **ما مستوى توافر خصائص ريادة الاعمال لدى طالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا؟**

3.1 أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال:

- الأهمية العلمية: بإثراء المكتبات بمثل هذا النوع من الدراسات النادرة، والتي يمكن أن تكون نقطة انطلاق لإجراء دراسات جديدة مشابهة، كذلك إسهام هذه الدراسة في تمهيد الطريق أمام المزيد من الدراسات المستقبلية في مجال ريادة الأعمال، كما تعد من أوائل الدراسات في ريادة

الأعمال النسائية في ليبيا– حسب علم الباحث– ما يزيد من أهميتها في أن تكون مقدمة لدراسات مستقبل.

- الأهمية العملية: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها ريادة الأعمال النسائية، حيث يعد موضوع الريادة من الموضوعات الهامة والحيوية التي تسهم في نمو التنمية الاقتصادية للمجتمع، ويؤمل الاستفادة من نتائج الدراسة لزيادة مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية للمجتمع.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 .تحديد مستوى توافر خصائص ريادة الاعمال لدى طالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينة بنغازي

2 .تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في دعم وتعزيز ريادة الأعمال النسائية في مدينة بنغازي.

5.1 فرض الدراسة

تم صياغة الفرض الصفري للدراسة على الصورة التالية:

لا تتوافر خصائص ريادة الاعمال لدى طالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينة بنغازي.

6.1 مصطلحات الدراسة

- ريادة الأعمال: يقصد بريادة الأعمال "هي بناء وابتكار شيء ذي قيمة من لا شيء، والاستمرارية في اغتنام الفرص بناء على الموارد والالتزام بالرؤية وكذلك الأخذ بالاعتبار عنصر المخاطرة" (سالم والشاعر، 92:2017).

- رائدات الأعمال: "النساء المبدعات في مجال الأعمال ومن يتميزن بالقدرة على الإبداع والابتكار والتجديد والتطوير المستمر لأعمالهن من خلال إنشاء المشاريع التي تسعى إلى النمو والربح، وتقوم على الأعمال الريادية والإبداعية" (الشيخ وآخرون، 2009: 504).

- الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع بنغازي: تأسست الأكاديمية الليبية في عام1988 تحت مسمى معهد الدراسات العليا للعلوم الاقتصادية، وبدأت الدراسة بها مع فصل الخريف من العام (1989)، وفي عام(1995) صدر قرار رقم(996) بإنشاء أكاديمية الدراسات العليا، وتتضمن القرارات الدرجة العلمية التي تمنحها الأكاديمية لخريجيها، وهي دبلوم الدراسات العليا، الإجازة العالية (الماجستير)، والإجازة الدقيقة (الدكتوراه)، كما نص القرار أيضاً على أن تقوم الأكاديمية بتدريس جميع التخصصات حسب الإمكانات المتوفرة (الموقع الرسمي للأكاديمية الليبية، 2019).

2. الجانب النظري

1.2 ريادة الأعمال.

تُعرف ريادة الأعمال بأنها "القيام بأنشطة فريدة لتلبية احتياجات الأعمال والزبائن، من خلال اكتشاف الفرص واستغلالها بعقلية استباقية، وتبني المخاطرة المحسوبة لتحقيق الأرباح، أما المرأة الرائدة في الأعمال فهي تلك المرأة التي تسعى إلى التمكين الاقتصادي"(بوعروشة وعبد ربه،2017: 4)، ويعرفها السكارنة (2007: 17) فيرى أن ريادة الأعمال "في حقل إدارة الأعمال فيه اللقب الذي يمنح لمن ينشئ مشروعاً جديداً أو يقدم فعالية مضافة إلى الاقتصاد "، بينما يحددها حسين (2017: 8) بأنها "تعتبر خاصية أو صفة لشخص معين لديه القدرة على الأخذ بالمخاطرة جزئيا أو كليا، وأن جذور هذا المفهوم ترتبط بالتفسير السيكولوجي للأفراد على اختلاف مواقعهم والأدوار التي يقومون بها، وتتكون بشكل رئيس من تفاعل العوامل البيئية والبيولوجية في أن واحد."

كما عرفها المايل والشريجي (2017: 5) بأنها: "عملية بدء عمل تجاري وتنظيم الموارد الضرورية، مع افتراض المخاطر والمنافع المرتبطة به"، ويرى ناصر والعمري (2011: 149) بأنها "عملية بدء عمل تجاري وتنظيم الموارد الضرورية له، مع افتراض المخاطر والمنافع المرتبطة به"، ويوضح مراد (2010: 5) أن ريادة الأعمال "هي القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال ذات الصلة بها، حيث يعد المشروع الريادي الأساسي في بناء وتطوير منظمات الأعمال القادرة على المنافسة والدخول إلى الأسواق الخارجية"، وعرفها سلامة (2017: 6) "بأنها القدرة على خلق وبناء الأشياء من لاشي، المبادرة والعمل والإنجاز لبناء المشروع ،علاوة على كونها الملاحظة والتحليل، وهي الموهبة الإحساس بالفرصة حيث لا يراها الآخرون"، كما أشار زغمار(2017: 6) إلى أن الريادي "هو الفرد الذي يقوم بالتغيير والتحديد وفتح أسواق جديدة عن طريق اقتناص الفرص الريادية واستثمارها في مواقف خطرة، عن طريق ممارسات استراتيجية ومبتكرة، والأهم أنه قادر على اتخاذ القرار في ظروف غامضة". وتتمثل صفات ومزايا مفهوم الريادة فيما يلي (النجار والعلي، 2010):

-هي أحد مدخلات عملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستخدام الأفضل للموارد المتاحة للوصول إلى إطلاق المنتج أو الخدمة الجديدة، وتطوير طرق وأساليب جديدة للعمليات.

-هي الجهد الموجه نحو التنسيق الكامل بين عمليات الإنتاج والبيع.

-هي مجموعة المهارات الإدارية الإبداعية المستندة إلى المبادرة الفردية، والموجهة نحو الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، والتي تتسم قراراتها بمستوى معين من المخاطرة.

-تعني الإدراك الكامل للفرص المتمثلة في الحاجات والرغبات والمشكلات والتحديات والاستخدام الأفضل الموارد تجاه تطبيق الأفكار الجديدة في المشروعات التي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية.

-هي المحور الإنتاجي للسلع والخدمات التي تعود للقرارات الفردية الهادفة إلى تحقيق الربح من اختيار النشاط الاقتصادي الملائم.

-تعني العمل الذي يقوم به الفرد تلقائيا، حيث يشتري بسعر معين في الوقت الحاضر، للبيع بسعر غير مؤكد في المستقبل، ما يجعله عرضة لحالات عدم التأكد.

2.2 أهمية ريادة الأعمال.

تعتبر ريادة الأعمال ظاهرة جديرة بالاهتمام نظراً لأهميتها في التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها مختلف الدول، للخروج بأجيال تدرك اقتناص الفرص، وتمتلك روح الابتكار والإبداع، وتستثمر الموارد المتاحة من أجل الخروج بمشاريع ناجحة تحقق لها أهدافها في تحقيق الربح والنمو، وأصبحت الريادة من أهم الوسائل للتقدم في التنمية الاقتصادية وتطور المجتمعات وازدهار الأسواق لما لها من دورٍ مهم وفعال وما تحدثه من آثار إيجابية تتمثل في إيجاد فرص العمل ذات الأهمية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي، كما يعد النشاط الريادي كآلية للتغيير والتطوير والتجديد الاستراتيجي، وتعد من مدخلات عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد المتاحة للوصول إلى الخدمة أو المنتج الجديد، كما تتضمن ريادة الأعمال مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تعزز قدرتها على احتضان المخاطرة واقتناص الفرص والإبداع، وتكون فرصة لجني الأرباح والاسهام في التنمية الاقتصادية للمجتمعات، حيث يتم فيه تحديد وتشجيع السلوك الريادي على الإبداع وتطوير القدرات الإدارية لرواد الأعمال(العبدلي،2017؛ زغمار، 2017؛ العبادي وأبوغنيم والجدراوي، 2010؛ الشيخ وآخرون، 2009).

3.2 ريادة الأعمال النسائية.

إن الاستثمار الأمثل للطاقات البشرية في المجتمعات يسهم بدور فعال في الحد من ظاهرة البطالة التي تؤدي إلى الفقر، الا انه في أغلب دول العالم، ومنها الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، تعاني من قلة مشاركة المرأة في الأنشطة الريادية مقارنة بمعدل مشاركة الرجال، والسبب الرئيسي هو عدم منح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل، والتحيز في بعض أدوار المرأة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي، حيث يبرز انخفاض دور المرأة في النشاط الريادي للنساء بشكل واضح في الإحصاءات التي ترصد مشاركة المرأة في سوق العمل، التي تبين أن معدل مشاركة المرأة في سوق العمل هي من الأقل في العالم، حيث بلغت (17%) فقط في العام (2012) وأسهمت تلك الدول في فشل مواجهة تحديات التنمية (عبدالله والحتاوي، 2014)، وبالتالي فان إتاحة فرص العمل للعنصر النسائي و المشاركة الفعالة في النمو الاقتصادي، يعمل على تحفيز التنمية المستدامة، لذلك تعمل الدول على تجسير الفجوة بين الجنسين في الإنتاجية بتحقيق المساواة في إتاحة الموارد الإنتاجية (الحمالي والعربي، 2016)، وتعاني المرأة العربية بصفة عامة من الاقصاء عن المشاركة الاقتصادية وانخفاض معدل النشاط الريادي لها مقارنة بالذكور، حيث توجد عدة أسباب لضعف المشاركة الاقتصادية للنساء العربيات منها (الدراغمة، 2017):

-التحيز الذكوري السائد المرتبط بالعادات والتقاليد .

-المشكلات المرتبطة باختلال ميزان المساواة والتكافؤ بين الذكور والإناث.

-التحيز بين الذكور والإناث في مستوى التوظيف والأجور.

-تزايد مستويات الإنجاب.

-القوانين المتعلقة بالعمل أو الأحوال الشخصية.

4.2 أهمية ريادة الأعمال النسائية.

تحقق ريادة الاعمال النسائية العديد من المزايا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي منها: (الدراغمة، 2014؛ بوعروشة وعبد ربه، 2017؛ الشيخ وآخرون، 2009)

-إنها استراتيجية فعالة توفر فرص عمل جديدة، وتشجيع التنمية الاقتصادية، وتعزز التماسك الاجتماعي و زيادة النمو الاقتصادي.

-تسهم المرأة من خلال امتلاكها وإدارتها لمشروع اقتصادي في التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة، ومد الأسواق بمنتجات جديدة وأفكار مبتكرة للحد من الفقر.

-إن مشاركة المرأة مع الرجل بشكل متساوٍ ستوسع الاقتصاد في العالم بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي السنوي بقيمة (28) تريليون دولار أميركي، أي (26%) بحلول العام .(2025)

-إذا تحصلت المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على نفس الفرص الاقتصادية التي يتحصل عليها الرجل، ستكسب المنطقة (7.2) تريليون دولار أميركي بحلول عام.(2025)

-تسهم سيدات الأعمال في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال تقديم نماذج عن النساء رائدات الأعمال .

-تسهم ريادة المرأة في الحد من تأثير التمييز ضد المرأة في سوق العمل وتوفير فرص عمل جديدة للنساء، وبالتالي الحد من بطالة الإناث، ومن جهة أخرى أدت مباشرة الأعمال الحرة النسائية دوراً مهماً في تحديث المجتمعات، وتغيير المواقف العامة، والنمط الثقافي السائد تجاه المرأة.

5.2 خصائص ريادة الأعمال النسائية.

أجرى بعض الكتاب والباحثين العديد من الدراسات والأبحاث حول رائدات الأعمال لمعرفة أسباب تميزهن في أعمالهم، وتوصلوا إلى أن الرياديين يتمتعون بمجموعة من الخصائص والسمات التي تميزهم عن غيرهم في مجال ريادة الأعمال، وتحفزهم على البدء بمشاريعهم

الخاصة والتميز فيها، وتتناول الدراسة الحالية الخصائص التالية (الفرجاني والشيخي، 2017؛ البدري والبدري والدرسي، 2017؛ الشهيبي، 2017؛ السكارنة، 2007؛ ناصر والعمري، 2011):

- الإبداع: يعني صنع أفكار جديدة وفريدة لتأتي بشيء جديد، ويتم الوصول إلى حل لمشكلة ما والإبداع هو الجزء الملموس المقيد بالتنفيذ، فهو مزيج من القدرات والاستعدادات والخصائص الشخصية التي إذا وجدت بيئة مناسبة يمكن أن ترقى بالعمليات العقلية لتؤدي إلى نتائج حقيقية للمراة والمجتمع، وبذلك يكون الإبداع والأفكار المبدعة بداية لانطلاق الإبداع والابتكار، ولذا فإنه من الضروري فحص الأفكار الجديدة وتجريبها على أرض الواقع للتعرف على فعاليتها والعمليات المرتبطة بها وطرق إدارة هذه العمليات بأقل تكلفة وجهد للوصول لتحقيق الأهداف.

- الرغبة في الإنجاز: المرأة الريادية لديها قوة الاندفاع لإشباع حاجاته للإنجاز بدرجة مرتفعة لأنها مبدعة، فهي تختار الظروف التي تضمن لها النجاح في عملها الذي يتصف بدرجة تحدي وتحقيق الأهداف للوصول لدرجة عالية من الرضا، وتتسم رائدات الأعمال بأنهن يؤمن بقدراتهن الذاتية والعالية، لذلك هن واثقات من أنفسهن وقدراتهن ومهاراتهن الشخصية لتحقيق طموحاتهن وتحويلها إلى واقع عملي حقيقي، ولديهن الثقة بأنفسهن وعملهن وكفاءتهن في الإنجاز .

- المبادرة: التي ترتبط بعملية التنفيذ، مع العمل على أن تكون الريادة مثمرة، ويجب أن تبذل الإدارة جهداً كبيراً في إيجاد إمكانيات جديدة تجعلها متميزة في تقديم الخدمات للزبائن والعملاء، وأن تستخدم جميع الأساليب التكنولوجية المتطورة، والعمل على مواكبة التطورات الجديدة المستمرة، والإدراك الجيد للأعمال والمبادرات، وأن تحتضن كافة المبادرات الفريدة، وتوفر البيئة المناسبة لها.

- الاستقلالية: تتسم رائدات الأعمال بالاستقلال والتفرد في العمل، فهن يمتلكن قدرة السيطرة على الأمور، ويعملن لأنفسهن حتى إذا عمل رائدات الأعمال في ظل شراكة الآخرين لهن،

والاستقلالية توصل المرأة للنجاح وتحقيق الذات؛ فالريادية تصبح مالكة نفسها ويتلقى الأوامر من نفسها .

- الثقة بالنفس: تمتلك رائدات الأعمال ثقة بأنفسهن، وقدراتهن نحو الأعمال تمكنهن من الالتزام بتحقيق أهدافهن، كما أن الثقة بالنفس تجعل المرأة الريادية تثق بقدراتها نحو تحقيق النجاح الذي سعى للوصول إليه؛ وذلك لأن الثقة تنشط الجوانب الإدراكية للمرأة، وذلك يجعلها أكثر تفاؤلاً تجاه المتوقع من أعمالها الريادية الجديدة.

- تحمل المخاطرة: إن المرأة الريادية لا تخشى الفشل فهي مجازفة، وتقبل المخاطرة المحسوبة التي تحقق النجاح، وبذلك تقوم بأخذ المخاطرة من خلال تقديم منتجات جديدة في الأسواق، ومعرفة ما يوجد في السوق من مخاطر وغموض وعدم التأكد، مع وجود الرغبة في استثمار الفرص الموجودة مع احتمال الفشل ووجد الصعوبات.

3. منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي الذي يهتم بوصفه وصفاً دقيقاً من خِلال استخدام الأسلوب التطبيقي، عن طريق جمع البيانات، وتحليل محتوياتها، واختبار فرض الدراسة، وتشمل الدراسة الجوانب التالية:

- الجانب النظري: تم الاعتماد على الدراسات السابقة، والمقالات، والرسائل الجامِعية، والكتب العلمية، بالإضافة إلى شبكة المعلومات الدولية، بغرض وضع إطار نظري مناسب للدراسة.

- الجانب العملي: تم جمع البيانات عن طريق استمارة الاستبانة التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلالها الوصول إلى المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة.

1.3 مجتمع وعينة الدراسة.

يشمل مجتمع الدراسة جميع طالبات الدراسات العليا بالأكاديمية الليبية بمدنية بنغازي خلال العام الدراسي (2018-2019) والبالغ عددهن (934) طالبة، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية مكونة من (272) طالبة، وفقاً لجداول حجم المجتمع وحجم العينة(سيكاران،2013)، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (1) حجم المجتمع وعينة الدراسة

المدرسة	عدد الطالبات	النسبة المئوية	حجم العينة
مدرسة العلوم الإدارية والمالية	151	%16.17	44
مدرسة العلوم الهندسية	101	%10.8	29
مدرسة العلوم القانونية	153	%16.38	45
مدرسة العلوم الإنسانية واللغات	198	%21.20	58
مدرسة العلوم الأساسية	331	%35.45	96
المجموع	934	%100	272

المصدر: قسم التسجيل بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدنية بنغازي، العام الدراسي (2018-2019)

2.3 الأساليب الإحصائية المُستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة، وبناءً على البيانات التي تم تجميعها من خلال تطبيق أداة جمع البيانات على عينة الدراسة المستهدفة؛ تمت الاستعانة بالحاسب الآلي واستخدام برنامج (**SPSS v.23**)، حيث تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية: معامل (ألفا كرونباخ) لقياس مدى ثبات أداة الدراسة، اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، الجداول التكرارية، والنسب المئوية لتوضيح خصائص عينة الدراسة، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات

المعيارية، والأوزان النسبية واختبار(**One Sample T Test**) للتعرف على مستوى توافر خصائص ريادة الأعمال، وذلك عند مستوى دلالة (**α=5%**) ودرجات حرية (269) وقيمة الوسط الفرضي (**μ=3**)، ويدل المتوسط الحسابي للمتغير عن توافر البعد إذا كانت القيمة الاحتمالية (**sig t**) أقل من مستوى الدلالة (**α=5%**) والعكس يعد صحيحاً.

3.3 مقياس الدراسة

تم قياس الإجابة لكل عبارة من خصائص ريادة الاعمال باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد مستوى كل عبارة أو متغير فقد تم اعتبار كل متغير وسطه الحسابي (من 1- أقل من 1.80) ضعيف جداً، والذي متوسطه الحسابي (من 1.80 – أقل من 2.60) ضعيف، والذي متوسطه الحسابي (من 2.60 – أقل من 3.40) متوسط، والذي متوسطه الحسابي (من 3.40 – أقل من 4.20) مرتفع، والذي متوسطه الحسابي (من 4.20 – 5) مرتفع جداً (عبدالفتاح، 2008)

4.3 اختبار التوزيع الطبيعي

يتضح من الجدول رقم (2) أن مستوى الدلالة لمتغير الدراسة أكبر من(0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (2) اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	قيمة الاختبار (Z)	مستوي الدلالة
خصائص ريادة الأعمال	0.052	0.074

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية

5.3 صدق وثبات مقياس الدراسة

تم التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة من خلال عرضها على عدد من المحكمين المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس لأخذ رأيهم والاستفادة من المعرفة والخبرة في مجال اختصاصاتهم، والاستفادة من ملاحظاتهم حول مقياس الدراسة، بهدف التحقق من درجة ملاءمة وارتباط العبارات بمتغيرات الدراسة، حيث تم الاستجابة لآرائهم وإجراء ما يلزم من تعديل على ضوء المقترحات المقدمة وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية، و لقياس ثبات أداة الدراسة استخدم معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لجميع أبعاد متغيرات الدراسة، ويتضح من الجدول أدناه، حيث أن قيمة معامل الثبات تراوحت ما بين (0.664-0.891)، وهذا يشير إلى أن المقياس تعدى النسب المعيارية المقبولة (0.60) ما يدل على ثبات أداة القياس (سيكاران، 2013)، كما أن معامل الصدق تراوحت قيمته ما بين (0.814-0.943) وهي قيمة مرتفعة.

جدول رقم (3) معاملات الثبات والصدق لمقياس الدراسة

البعد	معامل الثبات	معامل الصدق
الإبداع	**0.830**	**0.911**

البعد	معامل الثبات	معامل الصدق
حب الإنجاز	**0.812**	**0.901**
المبادرة	**0.789**	**0.880**
الاستقلالية	**0.664**	**0.814**
الثقة بالنفس	**0.761**	**0.872**
تحمل المخاطرة	**0.891**	**0.943**
ريادة الأعمال	**0.842**	**0.917**

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية

4. النتائج

1.4 خصائص عينة الدراسة

تم توزيع استمارات الاستبانة على عينة عشوائية طبقية مكونة من (272) طالبة، وتم استرجاع (270) استمارة صالحة للتحليل الاحصائي.

جدول رقم (4) خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
العمر	أقل من 25 سنة	15	%5.6
	من 25 إلى أقل من 35 سنة	125	%46.3
	من 35 إلى أقل من 45 سنة	106	%.39
	45 سنة فأكثر	24	%8.8

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
الحالة الاجتماعية	آنسة	180	%66.7
	متزوجة	67	%24.8
	مطلقة	21	%7.8
	أرملة	2	%0.7
المدراس	العلوم الإدارية المالية	44	%16.3
	العلوم الهندسية	28	%10.4
	العلوم القانونية	46	%17
	الإنسانية واللغات	57	%21.1
	العلوم الأساسية	95	%35.2
المرحلة الدراسية	مرحلة المواد	205	%75.9
	مرحلة كتابة البحث	65	%24.1

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية

يتضح من الجدول السابق أن (90.9%) من عينة الدراسة في الفئة العمرية أقل من 45 سنة، وأن أغلب عينة الدراسة آنسات حيث بلغت نسبتهن (66.7%)، أن نسبة عينة الدراسة من (مدرسة العلوم الأساسية) بلغت (35.2%)، يليها (مدرسة العلوم الإنسانية واللغات)، من ثم (مدرسة العلوم القانونية)، ويليها (مدرسة العلوم الإدارية المالية)، وأخيراً (العلوم الهندسية)، كما يتضح من الجدول أن أغلب عينة الدراسة في مرحلة المواد (75.9%)، في حين نسبة عينة الدراسة في مرحلة كتابة رسالة الماجستير بلغت (24.1%). وهذا يدل على تنوع خصائص أفراد

عينة الدراسة من حيث العمر والحالة الاجتماعية والمدراس ومرحلة الدراسة، مما يؤهلهن للإجابة عن الأسئلة المطروحة في الدراسة.

2.4 اختبار فرض الدراسة

ينص فرض الدراسة على أنه "لا تتوافر خصائص ريادة الأعمال لدى طالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا- بنغازي"، وتم استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، بالإضافة الى اختبار توزيع(t) ، وكانت نتائجه كما يلي:

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار(t) لخصائص ريادة الأعمال

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمته إحصائية "t"	القيمة الاحتمالية	المستوى	الترتيب
الإبداع	4.282	0.480	%85.6	43.838	*0.000	مرتفع جداً	3
حب الإنجاز	4.264	0.522	%85.3	39.809	*0.000	مرتفع جداً	4
المبادرة	4.311	0.508	%86.2	42.395	*0.000	مرتفع جداً	2
الاستقلالية	4.257	0.608	%85.1	33.924	*0.000	مرتفع جداً	5
الثقة بالنفس	4.347	0.531	%86.9	41.628	*0.000	مرتفع جداً	1
تحمل المخاطرة	3.836	0.723	%76.7	18.998	*0.000	مرتفع	6
ريادة الأعمال	4.228	0.424	%84.6	47.559	*0.000	مرتفع جداً	

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية

يوضح الجدول رقم (5) أن مستوى ريادة الأعمال كان مرتفعاً جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.228) بانحراف معياري (0.424)، مقارنة بالوسط الفرضي (3)، ما يعكس درجة عالية من توفر خصائص ريادة الأعمال، وإجماع عينة الدراسة على ذلك، وتبين من خلال النتائج أن بعد الثقة بالنفس جاء في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (4.347)، وبانحراف معياري (0.531)، بأهمية نسبية (86.9%)، وجاء في المرتبة الثانية بعد المبادرة بمتوسط حسابي (4.311)، وانحراف معياري (0.508)، وأهمية نسبية (86.2%)، وتليها بعد الإبداع بمتوسط حسابي (4.282)، بانحراف معياري (0.480)، وأهمية نسبية (85.6%)، وفي المرتبة الرابعة بعد حب الإنجاز بمتوسط حسابي (4.264)، وانحراف معياري (0.522)، وأهمية نسبية (85.3%)، وفي المرتبة الخامسة بعد الاستقلالية بمتوسط حسابي (4.257)، وانحراف معياري (0.608)، وأهمية نسبية (85.1%)، وأخيراً جاء بعد تحمل المخاطرة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.836)، بانحراف معياري(0.72318)، وأهمية نسبية (67.7%)، كما يتضح من الجدول أن نتائج اختبار (t) كانت دالة إحصائياً، حيث إن قيمة دلالة الاختبار أقل من مستوى المعنوية (0.05) ما يدل على توفر خصائص ريادة الأعمال بمستوى مرتفع جداً، وبالتالي تم رفض الفرض الصفري القائل بأنه لا تتوفر خصائص ريادة الأعمال لدى طالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا- بنغازي، وفيما يلي تحليل عبارات كل بعد من أبعاد ريادة الأعمال مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها:

أولاً- بُعد الثقة بالنفس: تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات عينة الدراسة على بُعد الثقة بالنفس، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لبعد الثقة بالنفس

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الترتيب
1	أسعى دائما إلى استثمار الفرص الجديدة.	4.363	0.674	%87.26	مرتفع جداً	3
2	لدي إصرار على تحقيق أهدافي.	4.578	0.633	%91.56	مرتفع جداً	1
3	أسعى إلى إيجاد الحلول المناسبة بشكل مستمر.	4.456	0.692	%89.12	مرتفع جداً	2
4	لدي القدرة العالية على الإبداع والتأثير على الآخرين.	4.196	0.777	%83.920	مرتفع	4
5	لدي القدرة لمتابعة وتوجيه الآخرين بشكل فعال.	4.144	0.886	%82.88	مرتفع	5
	الثقة بالنفس	4.347	0.531	%86.94	مرتفع جداً	

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية

توضح نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد الثقة بالنفس تراوحت ما بين (4.144--4.578) وكانت أغلب العبارات في المستوى المرتفع جداً، حيث يتوافر لدى الطالبات إصرار على تحقيق الأهداف والسعي لإيجاد الحلول المناسبة بشكل مستمر واستثمار الفرص الجديدة ولديهن القدرة العالية على الإبداع والتأثير على الآخرين والقدرة لمتابعة وتوجيه الآخرين بشكل فعال.

ثانياً- بُعد المبادرة: تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات عينة الدراسة على بُعد المبادرة، كما هو موضح ذلك في الجدول الآتي:

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لبُعد المبادرة

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	ترتيب الأهمية
1	أهتم بتنمية روح الابتكار لدى فريق العمل.	4.319	0.733	%86.38	مرتفع جداً	3
2	أعمل على تشجيع الأفكار المبتكرة من أجل تعزيز دور المشاركة في العمل.	4.444	0.686	%88.88	مرتفع جداً	1
3	لدي القدرة على الرؤية المستقبلية وصنع الأفكار لتشجيع الآخرين.	4.263	0.722	%85.26	مرتفع جداً	4
4	أهتم بالأفكار الجديدة التي تسهم في رفع مستوى السوق.	4.185	0.792	%83.7	مرتفع	5
5	أهتم بمواكبة طرق العمل الجديدة من أجل توفير الوقت والجهد.	4.348	0.739	%86.96	مرتفع جداً	2
	المبادرة	4.311	0.508	%86.23	مرتفع جداً	

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية

تظهر نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد المبادرة تراوحت بين (4.185-4.444) وكانت أغلبها في مستوي مرتفع جداً، حيث تعمل الطالبات على تشجيع الأفكار المبتكرة من أجل تعزيز دور المشاركة في العمل والاهتمام بمواكبة طرق العمل الجديدة من أجل توفير الوقت والجهد وتنمية روح الابتكار لدى فريق العمل والقدرة على الرؤية المستقبلية وصنع الأفكار لتشجيع الآخرين والاهتمام بالأفكار الجديدة التي تسهم في رفع مستوى المنافسة بالسوق.

ثالثاً- بُعد الإبداع: تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لعبارات هذا البُعد، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والأهمية النسبية لبُعد الإبداع

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الترتيب
1	أسعى دائما لتصميم وتطوير أفكار رائدة.	4.348	0.719	%86.96	مرتفع جداً	2
2	لدي الاستعداد لإدخال طرق عمل جديدة وفريدة ومبدعة.	4.300	0.733	%86	مرتفع جداً	3
3	لدي القدرة على ترجمة الأفكار بشكل منطقي وتحليلها لصنع أفكار مبتكرة وتحويلها إلى مهام ونتائج.	4.059	0.768	%81.18	مرتفع	5
4	اهتم بمتابعة التطورات التكنولوجية الحديثة.	4.200	0.793	%84	مرتفع جداً	4
5	أعمل على كسب مؤهلات علمية وفنية تسهم في تطوير أساليب العمل.	4.504	0.683	%90.08	مرتفع جداً	1
	الإبداع	4.282	0.480	%85.64	مرتفع جداً	

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية

تبين نتائج الجدول رقم أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد الإبداع تراوحت بين (4.059-4.504) وكانت أغلبها في مستوى مرتفع جداً، حيث تتميز الطالبات بالعمل على كسب مؤهلات علمية وفنية تسهم في تطوير أساليب العمل والسعي دائما لتصميم وتطوير أفكار رائدة والاستعداد لإدخال طرق عمل جديدة وفريدة ومبدعة والاهتمام بمتابعة التطورات التكنولوجية الحديثة وكذلك القدرة على ترجمة الأفكار بشكل منطقي وتحليلها لصنع أفكار مبتكرة وتحويلها إلى مهام ونتائج.

رابعاً- بُعد حب الإنجاز: تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات عينة الدراسة على بعد حب الإنجاز كما يلي:

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والأهمية النسبية لبُعد حب الإنجاز

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الترتيب
1	أفضل إنجاز الأعمال التي تحتاج إلى جهد أكثر.	4.589	0.649	%91.78	مرتفع جداً	1
2	لدى الرغبة القوية في الإنجاز رغم الصعوبات الاقتصادية.	4.337	0.717	%86.74	مرتفع جداً	2
3	لدى رؤية واضحة للمشروع الذي أطمح لإقامته.	4.193	0.840	%83.86	مرتفع	3
4	لدي القدرة على التخطيط مشروعي في الوقت المحدد.	3.941	0.890	%78.82	مرتفع	4
	حب الإنجاز	4.264	0.522	%85.29	مرتفع جداً	

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية

توضح نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد حب الإنجاز تراوحت بين (3.941-4.589) وكانت في مستوى مرتفع، حيث تفضل الطالبات إنجاز الأعمال التي تحتاج إلى جهد أكثر ولديهن الرغبة القوية في الإنجاز رغم الصعوبات الاقتصادية ولديهن رؤية واضحة للمشروعات يطمحن لإقامته والقدرة على التخطيط للمشروعات في الوقت المحدد.

خامساً- بُعد الاستقلالية: تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات عينة الدراسة على بُعد الاستقلالية، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول(10) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والأهمية النسبية لبُعد الاستقلالية

مستوى توافر خصائص ريادة الأعمال لدى طالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا في بنغازي

فاطمة علي الفرجاني
ميمونة أحمد المسماري

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الترتيب
1	لدي حرية كافية لتطبيق الأفكار الجديدة.	3.978	0.982	%79.56	مرتفع	5
2	أمتلك القرار النهائي في تحديد طريقة وكيفية أداء العمل.	4.044	0.959	%80.88	مرتفع	4
3	أدافع دائما عن وجهة نظري حول العمل.	4.426	0.716	%88.52	مرتفع جداً	1
4	لدي القدرة على تولي مسئولية العمل.	4.411	0.760	%88.22	مرتفع جداً	3
5	أحاول تنمية الدخل الخاص بي.	4.426	0.790	%88.52	مرتفع جداً	2
	الاستقلالية	4.257	0.608	%85.14	مرتفع جداً	

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية

تظهر نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد الاستقلالية تراوحت ما بين (3.978-4.426) كانت أغلبها في المستوى المرتفع جداً، حيث تتميز الطالبات بالدفاع دائما عن وجهة نظرهن حول العمل ومحاولة تنمية الدخل الخاص ولديهن القدرة على تولي مسؤولية العمل وامتلاك القرار النهائي في تحديد طريقة وكيفية أداء العمل وحرية كافية لتطبيق الأفكار الجديدة.

سادساً- بُعد تحمل المخاطرة: تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات عينة الدراسة على بُعد تحمل المخاطرة، كما يوضح في الجدول الاتي:

جدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والأهمية النسبية لبُعد تحمل المخاطرة

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الترتيب
1	أميل للعمل في الحالات التي تتسم بمخاطرة عالية.	3.519	1.149	%70.38	مرتفع	4
2	لدي القدرة على اتخاذ القرارات السليمة في الظروف الصعبة.	4.059	0.902	%81.18	مرتفع	1
3	لدي القدرة على اتخاذ قرارات جريئة بالرغم من عدم معرفة طبيعة الحالة المحيطة بعملي.	3.707	1.069	%74.14	مرتفع	3
4	لا أتردد في تطبيق أساليب جديدة في أداء العمل خوفا من الفشل.	4.059	0.922	%81.18	مرتفع	2
	تحمل المخاطرة	3.836	0.723	76.722	مرتفع	

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية

توضح نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية للعبارات تراوحت بين (3.519-4.059) بمستوى مرتفع، حيث يتوافر لدي القدرة على اتخاذ القرارات السليمة في الظروف الصعبة وعدم التردد في تطبيق أساليب جديدة في أداء العمل خوفا من الفشل والقدرة على اتخاذ قرارات جريئة بالرغم من عدم معرفة طبيعة الحالة المحيطة بالعمل، بالإضافة الى الميل للعمل في الحالات التي تتسم بمخاطرة عالية.

5. المناقشة

مستوى توافر خصائص ريادة الأعمال لدى طالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا في بنغازي

فاطمة علي الفرجاني
ميمونة أحمد المسماري

من خلال التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية توصلت الدراسة إلى أن مستوى خصائص ريادة الأعمال وأبعادها الستة لدى طالبات الأكاديمية الليبية بنغازي مرتفع، وقد جاء بعد الثقة بالنفس في المرتبة الأولى ويليه بعد المبادرة في المرتبة الثانية وفي المرتبة الثالثة بعد الإبداع وجاء في المرتبة الرابعة بعد حب الإنجاز ويليه بعد الاستقلالية وجاء بعد تحمل المخاطرة في المرتبة الأخيرة، مما يعني امتلاك طالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بنغازي خصائص ريادة الاعمال وبالتالي القدرة على ايجاد أفكار جديدة و رغبة الطالبات في الاتجاه نحو القطاع الخاص وإنشاء مشاريعهن الخاصة، من خلال امتلاكهن للخصائص و رؤي مستقبلية والسعي إلى ايجاد أفكار ابداعية وإنشاء أعمالهن الريادية، وتأتي هذه النتائج متوافقة مع نتائج دراسات كلاً من (الفرجاني والشيخي،2017؛ الشيخ وآخرون، 2009؛ الهرامشة، 2016)، التي توصلت جميعها إلى أن مستوى توافر خصائص ريادة الأعمال كان مرتفعاً، حيث تمتلك الرياديات درجة عالية من الثقة بالنفس، وحب الانجاز، والإبداع، والاستقلالية.

كما أظهرت الدراسة تميز طالبات الاكاديمية الليبية بالثقة بالنفس، فلديهن الاصرار على تحقيق الأهداف، والسعي إلى إيجاد الحلول المناسبة بشكل مستمر واستثمار الفرص الجديدة، بالإضافة إلى القدرة على التأثير في الاخرين، كذلك يتميزن روح المبادرة التي تتضمن العمل على تشجيع الأفكار المبتكرة؛ من أجل تعزيز دور المشاركة في العمل، والاهتمام بتنمية روح الابتكار لدى فريق العمل، و الاهتمام بمواكبة طرق العمل الجديدة، بالإضافة الى مستوى متميز من الإبداع حيث تسعى الطالبات إلى كسب مؤهلات علمية وفنية تسهم في تطوير أساليب العمل، والاستعداد لإدخال طرق عمل جديدة وفريدة ومبدعة، بالإضافة الى القدرة على ترجمة الأفكار بشكل منطقي وتحليلها لصنع أفكار مبتكرة وتحويلها إلى مهام ونتائج، كما أن الطالبات عينة الدراسة لديهن حب رغبة في انجاز الأعمال التي تحتاج إلى جهد أكثر، كذلك الرغبة القوية في الإنجاز رغم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجههن، تميزت الطالبات بالاستقلالية والدفاع دائما عن وجهة نظرهن حول العمل، والقدرة على تولي مسؤولية العمل، والحرية الكافية لتطبيق الأفكار الجديدة، فضلاً عن القدرة على تحمل المخاطرة و أتخاذ القرارات السليمة في

الظروف الصعبة، وعدم التردد في تطبيق أساليب جديدة في أداء العمل خوفا من الفشل، والميول للعمل في الحالات التي تتسم بمخاطرة عالية.

6. الخاتمة

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى توافر خصائص ريادة الاعمال لدى طالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينة بنغازي، وبينت نتائج الدراسة الميدانية ارتفاع مستوى توافر خصائص ريادة الاعمال لدى طالبات الأكاديمية المتمثلة في الثقة بالنفس، المبادرة، الإبداع، حب الإنجاز، الاستقلالية، تحمل المخاطرة ، و في ضوء هذه النتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي:

- العمل على زيادة ترسيخ وتنمية مفهوم ريادة الأعمال لدى الطالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا- بنغازي، من أجل الارتقاء والإسهام في إقامة مشروعات ريادية نسائية، وذلك من خلال ورش العمل والدورات التدريبية، ونشر ثقافة ريادة الأعمال بين طالبات الأكاديمية والعمل على زيادة الوعي ومعرفة المفاهيم الريادية.
- تنمية الأفكار الريادية، وتشجيع تقديم أفكار جديدة ومبدعة، وتعزيز دورة المرأة في المشاركة الاقتصادية.
- توفير حاضنات الأعمال النسائية التي تساعد المرأة في مجالات ريادة الأعمال.
- العمل على توفير الإمكانيات المالية والتمويل المناسب الذي يساعد على تشجيع المرأة وتعزيز قدرتها على تنمية المهارات وتقديم الأفكار المبتكرة.
- إجراء المزيد من البحوث والدراسات المستقبلية في موضوع ريادة الأعمال مثل: دور التدريب في ريادة الاعمال، ريادة الاعمال وعلاقتها بالتنمية المستدامة، معوقات ريادة الاعمال، وغيرها.

7. المراجع

مستوى توافر خصائص ريادة الأعمال لدى طالبات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا في بنغازي

فاطمة علي الفرجاني
ميمونة أحمد المسماري

- **المؤلفات:**

سيكاران، أوما، (2013). ***طرق البحث في الإدارة مدخل لبناء المهارات البحثية***، (ترجمة: إسماعيل البسيوني)، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، (العمل الأصلي نشر في 2003).

عبدالفتاح، عز حسن، (2008)، ***مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS***، المملكة العربية السعودية، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.

النجار، فائز؛ والعلي، عبد الستار،(2010)، ***الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة***، الأردن، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

- **الأطروحات:**

الدراغمة، تمام جميل، (2014)، ***فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن***، برنامج دراسات المرأة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

زغمار، سلمى، (2017)، ***أبعاد التوجه الريادي ودورها في تحقيق فاعلية القرارات الاستراتيجية في قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية: دراسة حالة***، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

- **المقالات:**

الحمالي، راشد بن محمد؛ والعربي، هشام يوسف، (2016)، واقع ثقافة ريادة الأعمال بجامعة حائل وآليات تفعيلها من وجهة نظر الهيئة التدريسية، ***مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*** **ASEP**، 76(8)، 1-56؛

سالم، هيام مصطفى عبدالله و الشاعر، منال فتحي محمد،(2017). تصور مقترح لتضمين ريادة الأعمال، ***مجلة كلية التربية- جامعة المنوفية***، 4(1)، 85-121؛

السكارنة، بلال خلف،(2007) المشاريع الصغيرة والريادة، ***مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة***، (15)، 33-79؛

الشيخ، فؤاد نجيب؛ ملحم، يحيى؛ والعكاليك، وجدان، (2009)، صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن: سمات وخصائص، ***مجلة إدارة الأعمال***، 5(4)،497-521؛

ضيف، عائشة؛ وبوران، سمية، (2017)، دراسة ميدانية لريادة الأعمال النسائية في منطقة الشرق الأوسط– التحديات والفرص، ***مجلة اقتصاديات المال والأعمال***،1(16)،118-133؛

العبادي، هاشم فوزي؛ وأبو غنيم، أزهار نعمة؛ والحدراوي، حامد كريم،(2010)، الريادة الاستراتيجية ودورها في صناعة استراتيجية التسويق الريادي في منظمات الأعمال، ***مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية***، 12(4)،8- 36؛

عبدالله، سمير؛ وحتاوي، محمد،(2014)، سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في دولة فلسطين، ***مجلة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني***،1-80؛

مهدي، جابر،(2015)، أثر حاضنات المشروعات في تعزيز ريادة الأعمال، ***مجلة العلوم الاقتصادية***، 16(2)، 148- 169؛

ناصر، محمد جودت؛ والعمري، غسان، (2011)، قياس خصائص الريادة لدي طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، 27(4)، 139-168؛

الهرامشة، حسين عليان، (2016)، اتجاهات طلاب إدارة الأعمال نحو إقامة المشروعات الصغيرة الريادية، ***مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية***، 1(16)، 141-151؛

- **المداخلات:**

البدري، أحمد سعد؛ والبدري، منير سليمان؛ والدرسي، عبد الكريم فرج،(2017)، مدى توافر السمات الريادية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة بمدينة بنغازي، ***المؤتمر العلمي الأول لريادة الأعمال: الواقع والمأمول***، جامعة عمر المختار ليبيا؛

بوعروشة، مسعودة عبد الرحيم؛ وعبد ربه، عبدالسلام عبد الحفيظ،(2017)، التحديات والفرص التي تواجه المرأة الليبية في مجال ريادة الأعمال، ***المؤتمر العلمي الأول لريادة الأعمال: الواقع والمأمول***، جامعة عمر المختار، ليبيا؛

حسين، اشرف عبد الحميد،(2017)، مدى تأثير الخصائص الريادية في تبني التوجهات الاستراتيجية للعاملين بالمدارس الثانوية العامة بمدينة درنة، ***المؤتمر العلمي الأول لريادة الأعمال: الواقع والمأمول***، جامعة عمر المختار، ليبيا؛

سلامة، طارق عبد النبي؛ (2017)، واقع التعليم الريادي في مؤسسات التعليم العالي بمدينة درنة، ***المؤتمر العلمي الأول لريادة الأعمال: الواقع والمأمول***، جامعة عمر المختار، ليبيا؛

الشهيبي، عزيزة عوض، (2017)، علاقة رأس المال الفكري في تحقيق ريادة الأعمال، ***المؤتمر العلمي الأول لريادة الأعمال: الواقع والمأمول***، جامعة عمر المختار، ليبيا؛

العبدلي، حنان عبد العالي،(2017)، تجارب بعض الدول العربية والدولية في ريادة الأعمال. ***المؤتمر العلمي الأول لريادة الأعمال: الواقع والمأمول***، جامعة عمر المختار، ليبيا؛

الفرجاني، فاطمة علي؛ والشيخي، نورية سعد، (2017) خصائص ومعوقات ريادة الأعمال النسائية، ***المؤتمر العلمي الأول لريادة الأعمال: الواقع والمأمول***، جامعة عمر المختار،ليبيا؛

المايل، عبد السلام محمد؛ والشربجي، عادل محمد،(2017)، التحديات والمعوقات التي تواجه ريادة الأعمال: دراسة نموذج حالة ناجحة للمشروعات الريادية الصغيرة، ***المؤتمر العلمي الأول لريادة الأعمال: الواقع والمأمول***، جامعة عمر المختار، ليبيا؛

مراد، زايد، (2010)، الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ***الملتقى الدولي حول: التكوين وفرص الأعمال***، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر،الجزائر؛

المنصوري، امحمد عبد ربه؛ والبشاري، هند صالح، (2017)، الصعوبات التي تواجه رائدات الأعمال في المشروعات الصغيرة في ليبيا، ***المؤتمر العلمي الأول لريادة الأعمال: الواقع والمأمول***، جامعة عمر المختار، ليبيا؛

- **مواقع الانترنيت:**

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (2019)، ***الموقع الرسمي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا***، *http://www.alacademia.eduly/* تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/7/4.

التجربة الماليزية في ريادة الأعمال

بن نعوم عبد اللطيف[1]

[1]جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر، abdellatif_bennaoum2@yahoo.fr

الملخص

تهدف لا يستطيع أحد أن ينكر أن ماليزيا - تلك الدولة التي من الدول النامية الفقيرة في جنوب شرق أسيا- استطاعت تحقيق نهضة حضارية خلال فترة قصيرة في التسعينات ومازالت تتقدم رغم بعض التحديات التي تمر بها، فهي دولة استطاعت تنويع مصادر دخلها بين استخراج النفط، والزراعة (زيت النخيل والمطاط والأخشاب) والسياحة والصناعات الإلكترونية والكهربائية وكذلك نجحت بتحقيق سلام اجتماعي وعرقي بين مكونات شعبها المختلفة. لكن ماذا عن بيئة دعم ريادة الأعمال في ماليزيا؟ ربما لا يعرف الكثير منا عن ذلك، وهل نستطيع أن نستفيد من تجربتها؟

الكلمات المفتاحية : التجربة الماليزية-ريادة الأعمال – النهضة – بيئة الدعم

1. المقدمة

بهدف تسريع عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في ماليزيا ، قامت الدولة الماليزية عام 1971 بالتخلي عن سياسة عدم التدخل و الانتقال إلى نموذج جديد و هو الدولة التنموية ، و هو مفهوم يشير إلى تنفيذ سياسات أو تدخلات تقوم بها الدولة لتحقيق نمو اقتصادي و تغيير هيكلي سريع. كان لتجربة الدولة التنموية الماليزية المعروفة أيضا باسم السياسية الاقتصادية الجديدة NEP أربعة أهداف رئيسية و متثملة في رفع معدل النمو الاقتصادي ، الحد من الفقر و من التفاوت ، إعادة هيكلة الاقتصاد بين الاثنيات المختلفة و استعادة الوحدة الوطنية و يمكن اعتبار الدروس التي توفرها هذه التجربة مناسبة من أجل نتائج شبيهة في دول أخرى تمر بمرحلة انتقالية و تسعى لإعادة التنمية و دروسا أيضا بالنسبة للدول التي عليها تبني مثل هذا النموذج. (تشاريونوغساك، 2021)

استطاعت ماليزيا بقيادة سياسية رشيدة و حكيمة و من خلال فترة زمنية قصيرة من تجاوز كل الاكراهات و تمكنت من صنع نموذجا تنمويا حقق العديد من المزايا على كافة المستويات فبعدما كان اقتصادها يعتمد على مواد أولية تكرس التبعية مثلها مثل باقي الدول النامية لحلقة الاقتصاد العالمي ، أصبحت اليوم ماليزيا تصدر التكنولوجيا و الصناعات الدقيقة و حققت أرقاما قياسية اعترفت بجدارتها المؤسسات العالمية. (العربي، 2019)

اهتمت السلطات الماليزية و صناع القرار فيها بما يدعى بريادة الأعمال في نموذجها الاقتصادي ،حيث أصبح يشغل حيزا هاما و في هذا الإطار حاولت الدولة الماليزية جاهدة نشر الثقافة المقاولاتية كعامل رئيسي للحد من الفقر و القضاء على المستويات العالية للبطالة التي عرفتها سابقا .

المشكلة البحثية : نحاول في هذه الدراسة تفكيك و تحليل العلاقة التي تربط بين متغيرات المسار التنموي في ماليزيا و اهم المؤشرات التي بنيت عليه مختلف السياسات التنموية و استراتيجياتها و التي تعتبر ريادة الأعمال و ثقافتها من بين أهم تلك السياسات من خلال الإجابة على الإشكالية التالية :

ما هي اهم عناصر التجربة الماليزية في مجالات ريادة الاعمال و نشر ثقافة المقاولاتية و الاهتمام بدعم بيئتها من خلال خلق حاضنات الأعمال المناسبة و التي مكنت الدولة الماليزية من تبوؤ مكانة دولية و تحقيق أرقام اقتصادية قياسية في ظرف وجيز؟

فرضية الدراسة : للإجابة على هذه الإشكالية لا بد من بناء فرضية فحواها :هناك علاقة ارتباطية ، تساهم ريادة الاعمال و الثقافة المقاولاتية في الدولة الماليزية من تحقيق فرص الاقلاع التنموي

أهمية الدراسة : تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع التجربة الماليزية في مجال ريادة الأعمال ، تعليم ريادة الاعمال ، الاهتمام بتطور حاضنات الأعمال و أثر كل هذه العناصر في المساهمة في

تحقيق نتائج مبهرة في التنمية الإقتصادية بما يجعلها تجربة فريدة تستقى منها الدروس و مثال يقتدى به خاصة بالنسبة للدول النامية لا سيما ليبيا و الجزائر

إطار الدراسة :

- **الإطار المكاني** : جنوب شرق آسيا موقع التجربة المدروسة دولة ماليزيا.
- **الإطار الزماني** : منذ استقلال ماليزيا عن الاستعمار البريطاني عام 1975 إلى سنة 2020.

منهج الدراسة : اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاضطلاع على مجموع من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة و الاعتماد على البيانات الرسمية لاقتصاد الدولة الماليزية و أيضا الاضطلاع على التجربة الماليزية في ريادة الأعمال كدراسة حالة.

1. **ماليزيا بين التاريخ و الجغرافيا:**

تقع ماليزيا جنوب شرق آسيا ، و تبلغ مساحتها 330 ألف كم^2 ، مكونة من ثلاثة عشر ولاية و اثنتين من الأراضي الفيدرالية ، و مناخها استوائي دائم الأمطار و الحرارة على مدار السنة ،و تغطي الغابات و الأدغال نحو **68** % من مساحتها الكلية، و يتجاوز عدد سكانها حوالي **32** مليون حسب إحصاء **2020 (The world Bank, 2021)** ، بمعدل نمو **3.2** % سنويا.

تتألف ماليزيا من قسمين الأول يعرف بماليزيا الغربية (شبه جزيرة ميلايو) و مساحتها 131.598 كم2 أما االقسم الثاني فهي ماليزيا الشرقية (الجزء الشمالي من جزيرة بورنيو) و تبلغ مساحتها 198.160كم2 و يفصل بينهما بحر الصين بمسافة تقدر ب **650كم**. يحد ماليزيا شمالا تايلاند و بحر الصين الجنوبي و سلطنة بروناي و يحدها جنوبا بحر جاوا و جزيرة سنغافورة و إندونيسيا و شرقا بحر صولو و بحر سيلبس و غربا مضيق ملقا الذي يفصلها عن جزيرة سومطرة. **(محمد عبد الحفيظ، 2019)**

أما أهم مواردها الطبيعية فهي القصدير و الأخشاب و الحديد و الغاز الطبيعي، كما تنتج كميات من النفط و الفحم،تتصدر ماليزيا دول العالمي إنتاج القصدير حيث يقدر الإنتاج

السنوي بـ 65 ألف طن و هو ما يمثل 36 % من جملة الإنتاج العالمي و يأتي الحديد في المرتبة الثانية بعد القصدير بإنتاج نصف مليون طن سنويا، كما تحتل ماليزيا مركزا متقدما في إنتاج و تصدير الخشب.

تاريخيا كانت ماليزيا مستعمرة من البرتغال منذ عام 1511 و بعد سبعين عام جاء الهولنديون الذين حل محلهم الاستعمار البريطاني عام 1794 الذين بقوا حتى عام 1942 حيث احتلها اليابان، الذين خرجوا منها بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الثانية و رجع الانجليز لماليزيا من جديد عام 1946 و بقيت ماليزيا تحت الاحتلال البريطاني ينهب مواردها و خيراتها حتى استقلالها التام في 31 أوت 1957 لتبدأ مرحلة جديدو من التطور و النمو. (**شحادة، جوان 2012**)

2. **السياسات التنموية الماليزية** :

خاضت ماليزيا تجربة التنمية و التنمية المستدامة بجملة من السياسات العامة الداخلية إلى تحقيق الرؤية السياسية الناجحة للقيادة الرشيدة الماليزية من أجل تكريس الحكم الراشد و التنمية المستدامة.حيث قامت ماليزيا بعد استقلالها برسم سياسات تنموية و خطط شاملة من بينها الاهتمام بمجالات ريادة الأعمال و نشر الثقافة الريادية و غرس روح المقاولاتية في نفوس الطلاب من خلال الجامعات و المعاهد المتخصصة ، حيث تعتبر اليوم **التجربة التنموية الماليزية** نموذجا للدول السائرة في طريق النمو حيث استطاعت ماليزيا بدون دعم خارجي تبني نموذج خاص بها عن طريق تشجيع الاستثمار و الحوافز الضريبية و اتباع سياسة الخصخصة و تحسين النظام المالي و اتباع سياسة تعليمية في خدمة حاجة الدولة و المجتمع حتى تتمكن من ربط العلم و المعرفة بالاقتصاد و توظيف نتائج البحث العلمي و التطوير بالمجال الاقتصادي و الاجتماعي و توفير المناخ الملائم للإبداع بضمان الاستقرار السياسي و حقوق الإنسان. (**زيتوني، 2020**)

تمثلت السياسات التنموي التي اتبعتها ماليزيا و التي استطاعت من خلالها تحقيق التنمية و معدلات قياسية في النمو الاقتصادي جعلت العديد من الدول تريد حذو تجربتها في :

1.3 **أولوية التعليم وبناء اقتصاد معرفي قائم على أساس نشر الفكر المقاولاتي وريادة الاعمال** :

حيث اهتمت الدولة الماليزية بالانسان أو الفرد كحلقة أولى في أي تقدم بشري و لهذا السبب ركزت القيادة الماليزية على بناء الجانب العلمي فمنذ إدراك اهمية هذا الجانب قامت السلطات الماليزية برسم سياسات تعليمية تخدم هذا الغرض ، فبدأت سنة 1986 بوضع أول سياسة قومية خاصة بالعلم و التكنولوجيا من أجل تسريع معدلات التنمية الاقتصادية و التخطيط لجعل ماليزيا مركزا إقليميا لتكنولوجيا المعلومات تماشيا مع متطلبات العصر الذي يلزم أن يرتبط الاقتصاد بشكل متزايد على المعرفة .

استطاعت ماليزيا أن تقدم نهضة تنموية مميزة اعتمدت على الخلط بين التطورات العصرية و القيم الإسلامية الشاملة مع رفض تطبيق بعض المفاهيم الغربية التي لا تتماشى مع الخصوصية الماليزية الإسلامية مع الايمان بضرورة استنساخ ما يمكن ان يحقق للمجتمع الماليزي التنمية الفعالة فكانت سياسة الاتجاه شرقا إلى اليابان حيث النموذج الجاذب و الذي حقق نهضة مميزة بعد الحرب العالمية الثانية،حيث اعتمدت ماليزيا على النموذج الياباني في أخذ التجارب و التكنولوجيا و التدريب على استعمالها من طرف مدربين يابانيين لنقل التقنيات لليد العاملة الماليزية و محاولة تطويرها حيث ان الهدف كان ليس فقط استيراد التكنولوجيا بل تعوطينها .

في مجال الاهتمامات الماليزية في مجال التعليم فقد انصبت على التكنولوجيا باعتبارها مفتاح التنمية و هي ضرورية لرفع مستويات المؤشرات الاقتصادية و الوصول لتنمية اجتماعية ناجحة عن طرق تثقيف و تطوير الفرد الماليزي و جذبه نحو تعلم ريادة الاعمال و كل العلوم التي تمكنه من تطوير ذاته و مكتسباته و ثقافته المقاولاتية.يعتبر اقتصاد المعرفة هو الطريق الذي اختارته ماليزيا و هو الذي غير مستقبلها .

2.3 **الخطط التنموية و استراتيجيات التصنيع** : بعد الاستقلال عمدت ماليزيا على البحث عن خطط و أساليب تنموية تساعدها على الخروج من دائرة الدول المتخلفة ، حيث كانت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر تتعدى 75 % و هو ما فرض على الحكومة الماليزية

البحث عن الحلول و اتباع مجموعة من الخطط التنموية قصيرة و متوسطة و طويلة المدى بهدف التخفيف من حدة الفقر و تحقيق مستوى معيشي أفضل.

3.3 **الاستثمار و النظام المالي** : شكل الاستثمار في ماليزيا الجزء الهام و الذي اعتمدت عليه من اجل تحقيق التنمية و تسريع وتيرة النمو خاصة من طرف الشركات الأجنبية و متعددة الجنسيات التي وجدت في ماليزيا مجالا خصبا للاستثمار و الرفع من رؤوس الأموال ، نتيجة للحوافز الضريبية التي قدمتها ماليزيا للمستثمرين الأجانب من أجل ضمان عدد متزايد من العمالة الوطنية و الخبرات و المعارف الضرورية كما لعب الاستقرار السياسي دورا هاما أيضا.

في منتصف الثمانينات عرفت ماليزيا موجة كبيرة من الاستثمارات اليابانية حيث بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية في ماليزيا نسبة 75% من مجمل الاستثمارات و يلاحظ أن رأس المال الأجنبي كان المسيطر على نحو 40% من جملة الأصول في صناعة الآلات الالكترونية و الكهربائية عام 1990.

استطاعت اليوم ماليزيا و حتى في ظل أزمة كورونا أن تصبح من الدول التي تحقق أرقاما قياسية في المؤشرات الإقتصادية و الجدول التالي يوضح لسنتي 2019-2020 معدلات نمو الناتج المحلي لبعض البلدان المختارة و ماليزيا :

الجدول رقم 01 : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مختارة (على أساس سنوي) ، 2019-2020

الدولة	2019	2020	2020				2021
			الثلاثي الاول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	الثلاثي الأول
ماليزيا	4.4	5.6 -	0.7	17.2 -	2.7 -	3.4 -	0.5 -

الولايات المتحدة الأمريكية	2.2	3.5 -	0.3	9.0 -	2.8 -	2.4 -	0.4
الاتحاد الأوروبي	1.6	6.1 -	2.7-	13.8 -	4.0 -	4.6 -	1.7 -
المملكة المتحدة	1.4	9.8 -	2.2 -	21.4 -	8.5 -	7.3 -	6.1 -
الصين	6.0	2.3	6.8 -	3.2	4.9	6.5	18.3
كوريا الجنوبية	2.0	1.0 -	1.4	2.7 -	1.1 -	1.2 -	1.8
تايوان	3.0	3.1	2.5	0.4	4.3	5.1	8.2
اندونيسيا	5.0	2.1 -	3.0	5.3 -	3.5 -	2.2 -	0.7 -
الفلبين	6.0	9.6 -	0.7 -	16.9 -	11.4 -	8.3 -	4.2-
سنغافورة	1.3	5.1 -	0.0	13.3 -	5.8 -	2.4 -	1.3

المصدر : Malaysia_Economic_Statistics_Review_Vol-5-2021.pdf اضطلع عليه في 02 أكتوبر 2021 على الساعة 15.00

كما استطاعت ماليزيا من التخفيف من معدلات البطالة رغم الجائحة فنلاحظ من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 02 : معدل البطالة في ماليزيا لسنتي 2020/2019

السنة	2019	2020	الثلاثي الأول 2021
المعدل	11.0	12.7	12.1

المصدر : Malaysia_Economic_Statistics_Review_Vol-5-2021.pdf اضطلع عليه في 02 أكتوبر 2021 على الساعة 15.00

بالنسبة لعام **2019** ، نما الناتج المحلي الإجمالي للشركات **الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا** بنسبة **5.8** في المائة مقارنة بـ **6.2** في المائة في عام **2018**. ومع ذلك ، ظل الأداء أعلى من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا والشركات غير الصغيرة والمتوسطة التي سجلت 4.3 في المائة و 3.4 في المائة على التوالي. وزادت **مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة** في الناتج المحلي الإجمالي إلى 38.9 في المائة من 38.3 في المائة في العام السابق. بلغت القيمة المضافة للشركات الصغيرة والمتوسطة بالأسعار الثابتة لعام 2015: 552.3 مليار رينجيت ماليزي مقارنة بـ 522.1 مليار رينجيت ماليزي في عام 2018. بالقيمة الاسمية ، سجل الناتج المحلي الإجمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة 586.9 مليار رينجيت ماليزي في عام 2019 (2018: 551.8 مليار رينجيت ماليزي)

سجلت القيمة المضافة للشركات الصغيرة والمتوسطة لقطاع الخدمات نموًا بنسبة 7.4 في المائة مقارنة بـ 8.1 في المائة في عام 2018. وقد حفز زخم النمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة والأغذية والمشروبات والإقامة الذي نما إلى 7.6 في المائة (2018: 8.6٪). إلى جانب ذلك ، توسع القطاع الفرعي للتمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال إلى 7.7٪ (2018: 7.5٪) ، كما نما القطاع الفرعي للنقل والتخزين والمعلومات والاتصالات بنسبة 6.6٪ (2018: 6.9٪). دعم زخم النمو.

في قطاع التصنيع ، تراجعت القيمة المضافة للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى 4.5٪ (2018: 5.5٪) بقيادة المنتجات البترولية والكيماوية والمطاطية والبلاستيكية بنسبة نمو 4.3٪ (2018: 5.9٪). علاوة على ذلك ، سجلت المنتجات المعدنية غير المعدنية والمنتجات المعدنية الأساسية والمصنعة وقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ نموًا أبطأ بنسبة 4.9 في المائة و 3.2 في المائة على التوالي.

ارتفعت القيمة المضافة للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة إلى 2.3 في المائة من 0.3 في المائة في العام 2018. ويعزى الأداء الإيجابي إلى قطاع المطاط ونخيل الزيت والثروة الحيوانية وغيرها من القطاعات الفرعية الزراعية بنمو قدره 3.5٪ (2018: 0.7٪).

ارتفعت الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التعدين والمحاجر إلى 4.7 في المائة (2018: 4.3 في المائة) بينما تراجعت أعمال البناء إلى 0.1 في المائة (2018: 4.0 في المائة).

عد **اقتصاد ماليزيا** رابع أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا وفقا لصندوق النقد الدولي 2020 .

كما أنها تحتل المرتبة السادسة والثلاثين بين أكبر الاقتصادات في العالم .تعد إنتاجية العمل في ماليزيا أعلى بكثير منها في تايلاند أو إندونيسيا أو الفلبين أو فيتنام المجاورة بسبب الكثافة العالية للصناعات القائمة على المعرفة واعتماد التكنولوجيا المتطورة للتصنيع والاقتصاد الرقمي. وفقًا لتقرير التنافسية العالمية لعام2019 ، يحتل الاقتصاد الماليزي المرتبة 27 في قائمة الدول الأكثر تنافسية في العالم.

تحتل ماليزيا المرتبة الثاني عشر من حيث مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2020

3. تعليم ريادة الأعمال في ماليزيا :

1.4 مفهوم تعليم ريادة الأعمال في ماليزيا:

عرفت وزارة التعليم الماليزية تعليم ريادة الأعمال بأنها قدرة الفرد على الاستعداد و تحمل المخاطر بالإضافة إلى القدرة على حشد الموارد اللازمة للمهارات الإبداعية ، و هو ما يتطلب مهارة أساسية لبناء خطط عمل جديدة و مبتكرة و إنشاء مشروع تجاري. (**المطيري، 30جويلية 2021**)

كما عرفت وزارة التعليم الماليزية تعليم ريادة الأعمال بأنها عملية ديناميكية قائمة على التغيير و الإبداع و يتطلب ذلك طاقة إبداعية و رغبة ذاتية نحو تبني و خلق أفكار جديدة و حلول مبتكرة. و عرفته أيضا أن تعليم ريادة الأعمال هو غرس روح و ثقافة ريادة الاعمال لدى الطلاب عن طريق تقديم جميع المهارات الأساسية لريادة الاعمال. (**المطيري، 30جويلية 2021**)

2.4 **تطورتعليم ريادة الاعمال في ماليزيا :**

التجربة الماليزية في ريادة الأعمال

بن نعوم عبد اللطيف

يخضع تطور ريادة الأعمال في ماليزيا لسلسة من التحولات على مر السنين ، فبع استقلال البلاد في عام 1957 كان الهدف الرئيسي لماليزيا هو أن تصبح دولة متطورة و مزدهرة و متحدة في ظل نظام ديموقراطي واحد و مع ذلك أصبح الانقسام العرقي بين المجموعات الاثنية عقبة كبيرة أمام الحكومة الحاكمة آنذاك و المعروفة باسم حزب التحالف لتحقيق ذلك الهدف. فخلال الاستعمار البريطاني لماليزيا أنشأ البريطانيون حركة غير مسبوقة من خلال التلاعب بالهوية العرقية بغرض تعظيم الربح و ذلك بتقسيم المجموعات العرقية الرئيسية الثلاث و هو الميلايو و الصينون و الهنود على أساس العوامل الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية و التعليمية و قد تم إحضار العديد من الصينيين من الصين للعمل في صناعات تعدين القصدير في المناطق الحضرية.و تم جلب الهنود من الهند للعمل في مزارع المطاط و ترك الميلايو المحليون للأنشطة الزراعية في المناطق الريفية.و قد أدى هذا التقسيم إلى تعاقب أعمال الشغب بين الأعراق في أعوام 1945، 1946 و 1969.كما أدى التفاوت الاقتصادي و عدم المساواة الاجتماعية بين الأعراق بسبب التوزيع الجغرافي إلى تفاقم الاختلافات في الدخل و أنماط الحياة بين المساكن الريفية و الحضرية.(**Leong, 2017**)

بعد حادث 13 ماي 1969 المعروف بالعنف الطائفي بين الصينيين و الميلايو أدركت الحكومة الماليزية أن السبب الرئيسي في اندلاع اعمال الشغب هو العامل الاقتصادي ما أجبرها على تبني ، صياغة و تنفيذ ثلاث خطط تنموية طويلة الأمد و هي السياسة الاقتصادية الجديدة ، و سياسة التنمية الوطنية و سياسة الرؤية الوطنية وكانت هذه السياسات مبادرة حكومية لتطوير ريادة الأعمال و تعزيز الوحدة و الشمولية في جميع الجوانب الاجتماعية و الثقافية و التعليمية و الاقتصادية بشكل خاص.

بدات السياسية الإقتصادية الجديدة سنة 1971 و استمرت لمدة عشرين عاما تقريبا ، و مع تنفيذ السياسية هذه بدأ **تطوير ريادة الأعمال** في الظهور، و خلال الفترة التي انتهجت فيها ماليزيا هذه السياسية الجديدة تم الانتقال إلى الصناعات الثقيلة التي ادت في النهاية إلى ظهور و إنشاء

العديد من الشركات و تحولا كبيرا في السياسة الاقتصادية من استبدال الواردات إلى اتجاه التصدير ، كما عززت تطوير ريادة الاعمال القائمة على التكنولوجيا ، و كان ينظر إلى ريادة الأعمال على انه أمر حاسم لتحقيق التوازن بين الانجازات الاقتصادية للمجموعات العرقية المختلفة في البلاد. (**Leong, 2017**)

في سنة 1991 تم وضع سياسة التنمية الوطنية من قبل رئيس الوزراء الماليزي الدكتور **مهاتير محمد** و خلال هذه الفترة عرفت ماليزيا زيادة معتبرة في تطوير الصناعات الثقيلة و زيادة سريعة في مشاركة البوميبوتيرا **Bumiputera** في مثل هذه الصناعات و التحول بعيدا عن التكنولوجيا المتوسطة نحو التصنيع عالي التقنية. و شهدت الفترة أيضا تركيز الحكومة على إنشاء مجتمع تجاري و صناعي ديناميكي و مرن و تقدمي بالمقارنة مع فترة السياسية الاقتصادية الجديدة حيث كان التركيز على زيادة عدد رواد الأعمال من حيث السكان الأصليين.كما قدمت الحكومة المساعدة في شكل حوافز و تمويل كجهد لمساعدة رواد الأعمال من السكان الأصليين على اكتساب الخبرة التكنولوجية و الإدارية ذات الصلة.كذلك شجعت الحكومة على أنواع أنشطة البحث و التطوير لتدريب العمال على استخدام و اكتساب مهارات تكنولوجية عالية.

كما انشأت الحكومة وكالات لمساعدة الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم كهيئة التتمية الصناعية الماليزية و مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة.و في عام 1995 تم إنشاء وزارة خاصة لرواد الاعمال تدعى وزارة تنمية رواد الأعمال مما يشير إلى الاهمية التي كانت توليها الحكومة لتعزيز ريادة الأعمال. (**المطيري، 30جويلية 2021**)

في سنة 2001 بدأت سياسة الرؤية الوطنية و استمرت نحو عشر سنوات، و قد شهدت ماليزيا مرحلة جديدة في تطورها الاقتصادي فأصبحت أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي و شهدت منافسة أكثر شدة للبقاء على قيد الحياة في مثل هذه البيئة المتحررة و العولمة، كما عرف تحول ماليزيا من الاقتصاد القائم على الانتاج إلى الاقتصاد القائم على الابتكار و هذا بالتركيز على الاهتمامات المتجددة في تعليم ريادة الأعمال. (**Leong, 2017**)

خلال الفترة 2007-2010 وضعت ماليزيا خطة للانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم الريادي من أجل ضمان مهارات تنظيم المشاريع بين الطلاب في مؤسسات التعهليم و هذه التطورات في تعليم ريادة الأعمال في ماليزيا تؤكد على اهمية التعليم الريادي بالتعليم.

3.4 أهمية تعليم ريادة الاعمال في ماليزيا:

ماليزيا مثلها مثل باقي دول العالم تواجه بعض التحديات الحاسمة التي ترتبط بالظروف و المحيط الخارجي مثل العولمة و الاقتصاد الجديد القائم على الابتكار و تسارع التكنولوجيا الحديثة و التحديات الداخلية كارتفاع تكاليف العيش و البطالة و اتساع فجوة الدخل ، و لمعاجلة اهم هذه التحديات لا بد من الاهتمام بمجال ريادة الأعمال و الذي يعتبر من الاستراتيجيات الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي و الحفاظ على القدرة التنافسية للبلاد في مواجهة كل تلك التحديات.

تعتبر انشطة ريادة الاعمال آلية لتحسين توزيع الدخل و تحفيز النمو الاقتصادي ، و إعادة تشكيل الهيكل الإقتصادي الذي كان يعتمد بشكب كبير على أنشطة الشركات الكبيرة، ريادة الأعمال أمر بالغ الأهمية لصحة الاقتصاد الماليزي و لهذا تلعب حكومة ماليزيا عبر هيئاتها الدستورية دورا حاسما في تطوير و تشجيع و مرافقة رواد الأعمال المحليين. **(Arokiasamy, 2011).**

كما أن التركيز على أهمية تعليم ريادة الأعمال في ماليزيا متجذر في الاعتقاد بأن مهارات ريادة الأعمال يمكن تعلمها و يمكن أن تترجم بمرور الوقت بشكل مباشر إلى زيادة في عدد مؤسسات الأعمال القابلة للإستمرار و المستدامة .

يلعب تعليم ريادة الأعمال دورا نشطا في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال من خلال تغيير عقليات الطلاب و توفير المهارات اللازمةو ايضا يساعد تعليم ريادة الأعمال في إعداد الطلاب ليصبحوا

موظفين لحسابهم الخاص و رواد أعمال.تقر وزراة التعليم في ماليزيا بأهمية تعليم ريادة الأعمال في المدارس الالبتدائية و الثانوية. **(Leong, 2017)**

من العناصر الريادية التي حددتها وزارة التربية و التعليم الماليزية و تم دمجها في مناهد المرحلة الابتدائية للطلاب ما يلي :

- تبني موقف ريادة الأعمال /حيث يجب على الطلاب تبني هذا الموقف من خلال الأنشطة التي يتم إجراؤها في الفصل و من المتوقع أن يتعلم الطلاب موقف ريادة الأعمال حتى تصبح ثقافتهمو هناك أربعة عشر موقفا رياديا يمكن غرسه في الطلاب و تعكف ماليزيا على ذلك و هي : المرونة و تحمل المسؤولية و المخاطرة و أخذ الفرص و معرفة كيفية التواصل و الابتكار و الابداع و التنظيم و القدرة على تحمل الفشل و الفعالية الذاتية.
- تبني العقلية تجاه ريادة الأعمال في المواقف المطلوبة /و هو طريقة تفكير حيث أن عملية التفكير التي ستقود الطلاب إلى التفكير النقدي و الابداعي و الابتكاري ستساعدهم على تحديد الفرص في البيئة حتى يتمكنوا من النجاح او على الأقل المثابرة.
- ممارسة إدارة البيع و الشراء "إدارية الأعمال الأساسية" و ذلك بتعليم الطلاب الأساليب البسيطة للشراء و البيع.
- إنتاج المنتجات القائمة على المعرفة و التكنولوجيا و المنتجات القائمة على المهارات المهنية /بحيث يكون الطلاب قادرين على ابتكار و انتاج منتجات تنافسية على أساس المعرفة و التكنولوجيا.
- ممارسة القيم و الأخلاق وفق سياق ريادة الأعمال.

4. **تجربة ماليزيا في مجال حاضنات الاعمال :**

1.5 **حاضنات الأعمال في ماليزيا :**

إن تجارب حاضنات الاعمال في الدول المتقدمة أثبتت قدرتها على الرفع من نسبة نجاح المشاريع الناشئة و في توفير مناصب شغل و تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة في المناطق التي تنشط فيها و هو ما أدى إلى انتشار تطبيقها في الكثير من الدول النامية و في العديد من دول العالم الإسلامي على غرارا الأردن و مصر و ماليزيا محل الدراسة حيث لم تتوان ماليزيا في تطبيق هذا النموذج الذي يسمح بمرافقة المشاريع و تحقيق الأهداف المرجوة منها. (بن قطاف، جانفي 2016)

قامت ماليزيا في إطار الخطة الاقتصادية 1996-2005 التي تعتمد على سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات الأعمال بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض و على رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية **MTDC: Malaysian Technology Developement Corporation** و التي تم إنشاؤها سنة 1997 من أجل نقل و تسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات و المعاهد البحثية الماليزية ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين هذه الجهات و سوق العمل.

و تمثل هذه الشركة مركزا لاحتضان المشروعات الصغيرة الجديدة تم تأسيسها من خلال الجامعات لتسمح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية و الخدمة الجديدة مثل مجالات الوسائط المتعددة و التكنولوجية الحيوية وقد قامت هذه الشركة حديثا بتنمية مراكز لتكوير التكنولوجيا تعمل على تنشيط البحث و التطوير و التطوير التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة و نتناول فيما يلي أمثلة لبعض المراكز التي أقامتها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية :

أ- **الحاضنة التكنولوجية** : و التي تم افتتاحها سنة 1997 و يبلغ عدد الشركات القاطنة بهذه الحاضنة المتخصصة 31 شركة تعمل معظمها في تكنولوجيا المعلومات و الوسائط المتعددة ، و قد أصبحت هذه الحاضنة مثالا ناجحا لمراكز الإبداع التكنولوجي في ماليزيا حيث تقوم أيضا بتمويل العديد من المشروعات في التكنولوجيا المتقدمة و قد ساعدت

على تنفيذ عدد من المشروعات الحكومية خصوصا في مجالات برمجيات الحاسوب و الوسائط المتعددة حيث تمت إقامة مشروع **MSC : Multimedia Super Corridor** و الذي يعتبر أضخم مشروع في مجال الوسائط المتعددة في ماليزيا.

ب- **مركز الإبداع التكنولوجي : UM-MTDC : Technology Innovation Center** تم افتتاحه سنة 1999 و منذ تلك الفترة يعمل به عدد من الشركات المتخصصة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات و قطاعات تصنيع الالكترونيات المتقدمة.

ت- **مركز التكنولوجيا الذكية** : UKM-MTDC Smart Technology Center هذا المركز أفتتح في سبتمبر 1999 و يوجد به حوالي عشر شركات تعمل جلها في مجال التكنولوجيا الحيوية و صناعة الدواء و تطبيقات الهندسة الكيميائية.

2.5 خصائص حاضنات الأعمال في ماليزيا:

أ- الخدمات التي تقدمها المراكز التكنولوجية للشركات :

قامت شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية بالتعتوان مع أربعة جامعات مشاركة بتكوين لجنة تسيير للإشراف على أنشطة المراكز و دعم الخدمات بها و التي تقدم خدمات في المجالات التالية :

- البحث و التطوير و الاستشارات الهندسية
- نقل التكنولوجيا العالية و التعاون الدولي المشترك
- تنمية و تدريب الموارد البشرية
- خلق شبكات و مؤسسات للمشاريع
- دعم برامج إدارة الجودة
- دعم برنامج تنمية عمليات التصنيع
- تقديم خدمات التحليل المالي

ب- آلية إدارة مراكز تطوير التكنولوجيا :

- يتم وضع سياسات المركز بواسطة مجلس لجنة التسيير و يمثلها الرئيس التنفذي لمكتب مركز التطوير الماليزي و نائب القنصل و رئيس كل جامعة مشاركة و رئيس معهد البحوث المتعاقد و مدير مشرف من كل مركز من مراكز التطوير و يتم اختيار مدير للمشروع الذي يقدم تقرير عن تقدمم المشروع للمركز و للجنة التسيير كل 3 أشهر.
- تشرف المراكز على الشركات و على إدارتها يوميا للتأكد من حسن سير العمل و كل مالك شركة يعتبر مدير مشروع و يعتبر مسؤولا عن الآلات و المعدات الموجودة بالشركة
- تجتمع اللجنة التكنولوجية و فريق التسويق و مجموعة من الاستنشاريين بشكل دوري مع خبراء من المراكز و مجموعة من الشركات و ذلك لتقديم المساعدة للشركات و المستأجرين من خلال مراكز تطوير التكنولوجيا.

ج-شروط التعاون بين الجامعات و الشركات الموجودة بالمراكز :

- تمنح الجامعة قطعة أرض لفترة 30 سنة و يقوم مركز تطوير التكنولوجيا الماليزي بأعمال البناء و التنمية و الإدارة للمركز هذا إلى جانب ان يكون له الحق في إسكان الشركات التي تعمل في مجال التكنولوجيا المتقدمة.
- تحصل الجامعة على 5 % من الدخل الخاص بالمركز
- تملك الجامعة حق التمثيل داخل هذه الشركات. (**بلعيدي، 2017**)

الشكل رقم 01 : أسس النموذج الماليزي

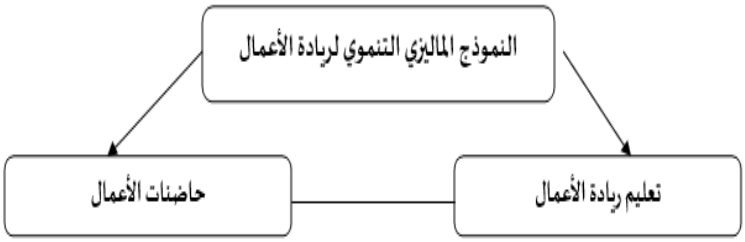

من إعداد الباحث

5. نتائج خاصة بالتجربة الماليزية في ريادة الأعمال :

تعتبر ماليزيا من النمور الآسوية الصاعدة في مجال الاقتصاد والمال والأعمال، فقد انطلقت مع خطة 2020 النهضوية التي أطلقتها الحكومة الماليزية عام 1990، للوصول إلى مجتمع الرفاهية والصناعة والتحول الصناعي، لتكون إحدى القوى الصناعية العشرة الكبرى في العالم، ولا تزال تتقدم نحو هذا الهدف رغم بعض التحديات التي تواجهها في السنوات الأخيرة. وبفضل اتباع سياسة منفتحة وداعمة للإنتاج والاستثمار، فقد ظلت ماليزيا وجهة عالمية للتجارة والمال والأعمال.

مدينة كوالالمبور إحدى العواصم والمراكز العالمية لجذب الاستثمارات والأعمال، وذلك نتيجة للخطط الاقتصادية والبيئية المحفزة للأعمال الريادية التي تتوفر فيها .إضافة إلى الاقتصاديات القائمة على المشاريع التي تنطوي على عنصر المخاطرة والخروج من دائرة التقليد إلى فضاء الإبداع، من خلال تطبيق الأفكار الجديدة والعمل على تحويلها إلى مشاريع استثمارية خلاّقة ذات قيمة مضافة وربحية عالية، وفي نفس الوقت تسهم في خلق الفرص بتوفير وظائف للشباب، بغية الإسهام في المسؤولية الاجتماعية ضمن ما يسمى بالريادة الاجتماعية.

العاصمة الماليزية استضافت في الفترة ما بين 12-13 ديسمبر من عام 2017 المؤتمر العالمي لريادة الأعمال، وكانت المناسبة فرصة لجذب الفاعلين في ريادة الأعمال من جميع أنحاء العالم، وبمشاركة رواد أعمال دوليين وإقليميين ومحليين، حيث شهد مركز كوالالمبور للمؤتمرات العديد من الفعاليات التي شارك فيها خمسون متحدثا دوليا ومحليا بجانب ثلاث وثلاثين معرضا يروج لريادة الأعمال. هذا ما أوضحه رئيس المؤتمر الدولي لريادة الأعمال تان سيري الدكتور نورال عينور محمد نور خلال ندوة عن ريادة الأعمال بمركز كوالالمبور للمؤتمرات ، إضافة إلى أن القمة كانت تهدف إلى جمع 100 مليون رنغيت لدعم وتحويل المشاريع الرائدة، لأن ريادة الأعمال أداة فاعلة في تصميم مستقبل الصناعة بماليزيا للدخول في سوق الأعمال الماليزية التي تعتبر إحدى الأسواق الواعدة في جنوب شرق آسيا، وليس ذلك فحسب، بل كان المؤتمر فرصة جيدة ومنصة ثرية لتقديم العديد من الفعاليات والبرامج التي تعالج موضوع ريادة الأعمال. عقدت أكثر من 20 حلقة نقاش و100 دورة في مجال الأعمال وصناعة ريادة الأعمال، بالإضافة إلى مشاركة 330 معرضا دوليا ومحليا للترويج لثقافة ريادة الأعمال ونقل الخبرات والتجارب لخلق بيئة جاذبة ومحفزة لصغار رجال الأعمال والرواد، سواء الماليزيين أو الأجانب، ذلك أن المناسبة شكلت فرصة قيمة لتعزيز ريادة الأعمال من أجل الابتكار وخلق المزيد من المشاريع والبرامج الريادية، لا سيما وأن ماليزيا مركز عالمي لصناعة ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمثل العمود الفقري لاقتصاد ماليزيا.دأبت ماليزيا على تنظيم مسابقات وفعاليات داعمة ومشجعة على زرع ثقافة ريادة الأعمال، لا سيما في الأوساط الشبابية. ،سنة 2017 تم إطلاق مسابقة ريادة أعمال الشباب بمشاركة 885 طالبا من 28 معهدا فنيا و19 كلية مجتمعية، وكانت المسابقة تركز على ثلاثة جوانب وهي: ريادة الأعمال، ريادة الأعمال الاجتماعية، والمسؤولية الاجتماعية. وتهدف المبادرة إلى خلق بيئة مشجعة على الإبداع والريادة في الأعمال وخدمة المجتمع، وتطوير روح المبادرة بين الفئة الطلابية لخلق حياة مستدامة. هذا البرنامج يهدف أيضا إلى تعظيم الأرباح من خلال تمويل المشاريع المختارة بهدف توزيع العائد على الأعمال الخيرية .

نستنتج من هذه المبادرات والفعاليات، أن الحكومة الماليزية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الشركاء الدوليين لها، يتجهون بشكل قوي إلى صناعة ريادة الأعمال التي تعتبر حقلا مهما لتقوية وتعزيز الاقتصادات وخلق بيئات منتجة ذات نتائج مستدامة.

مع عجز القطاع العام في دولنا العربية والأفريقية على توفير فرص عمل للشباب، فإن التوجه إلى القطاع الخاص من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يعتبر طوق نجاة من مشكلات كثيرة تواجه شريحة الشباب التي تشكل الأغلبية العظمى من الشعب. **(يحي صالح، 2018)**

يمكن تلخيص نتائج التجربة الاليزية في ريادة الاعمال في :

- ✓ الاهتمام بالثقافة الريادية للشعب الماليزي منذ مرحلة ما قبل المدرسة حتى الوصول للتعليم العالي.
- ✓ تم اعتماد سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات الاعمال .
- ✓ يوفر جميع الامكانيات المتاحة لرواد الاعمال المخترعين من خلال لقاءات الخبراء و المتخصصين لتبادل المعرفة و العلوم.
- ✓ دأبت ماليزيا على تنظيم مسابقات و فعاليات داعمة و مشجعة على زرع ثقافة ريادة الأعمال.
- ✓ مبادرات و آليات عديدة في سبيل تطوير تنمية البحث و التطوير من خلال المنح و القروض و الحوافز و ذلك لتطوير و دعم البحث ضمن القطاع العام إضافة إلى تشجيع زيادة استثمار القطاع الخاص في التقنيات الجديدة.
- ✓ تطبيق الإدارة بفعالية متناهية لإنجاز الاعمال و المشاريع الحكومية و الخاصةو بجودة عالية دون تأخير.
- ✓ وعي الحكومات الماليزية بأهمية تعليم ريادة الاعمال و اهمية تبني ريادة الأعمال كوسيلة لتعزيز التوظيف و التنمية الاقتصادية.

- ✓ تحول ماليزيا من الاقتصاد القائم على النتاج إلى الاقتصاد القائم على الابتكار تركيزا و اهتمامات متجددة في تعليم ريادة الأعمال في المدارس.

7. الخاتمة :

تعد ماليزيا واحدة من الدول التي حققت المعجزة الآسيوية ، فقد شهدت و مازالت تشهد طفرة تنموية هائلة في شتى المجالات و خاصة على الصعيد الاقتصادي ، حيث بدأت تظهر بوادر تلك الطفرة في بداية السبعينيات من القرن الماضي و تشكلت بصورة واضحة في التسعينيات مما أدى إلى انتعاش النظام الاقتصادي الماليزي الذي أدى بدوره إلى الاستقرار بكافة أنواعه،و أدى ذلك للقضاء على النعرات العرقية في الدولة الماليزية.

و عليه أصبحت التجبرة الماليزية تجربة فريدة من نوعها و لها خصوصياتها لا سيما في مجالات المقاولاتية و ريادة الاعمال و الاستثمار حيث جذبت كل أنظار الدول التي تسعى للنمو و تحقيق مستويات ممثالة من الاقتصاد و التنمية المستدامة ، بوصفها تجربة رائدة ذات طفرة تنموية اقتصادية استطاعت تحقيق الاستقرار على مستوى الشان الداخلي و الخارجي .

كما تقدم التجربة التنموية الماليزية حجة قاطعة للآراء الداعية لإقصاء الجانب الثقافي و القيمي عن أي مشروع حضاري أو اقتصادي فقد أثبتت ماليزيا العكس تماما.

من جانب آخر فيعد التعليم أحد اهم المحاور لتحقيق التنمية الاقتصادية ،و لما كان لريادة الأعمال من دور رئيسي في الابتكار و النمو ، يلعب تعليم ريادة الأعمال دورا حيويا في تشكيل و صياغة الأهداف و الاتجاهات و المهارات و لهذا اهتمت مالزيا كثيرا و بشكل رئيسي بتعليم ريادة الاعمال .

المراجع:

Reference

Arokiasamy, a. R. (2011). The Role of Higher education in promoting entreprenurship in Malaysia . *Asian Journal Of Management Research* , 520-532.

Leong, S. (2017). *Understanding Entrepreneurship education : a case in Malaysia - Thesis* . Tokyo -Japan: Graduate School of Economics.

The world Bank. (2021). *The world bank Data.* https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL: World Bank.

أحمد بن قطاف. (جانفي 2016). فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الإسلامي قراءة في تجارب ماليزيا مصر الأردن و دول مجلس التعاون الخليجي . *مجلة الاقتصاد و التنمية -مخبر التنمية المحلية المستدامة - جامعة المدية الجزائر* ، 170-186.

آلاء رابح المطيري. (30جويلية 2021). تعليم ريادة الاعمال في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة ماليزيا. *مجلة العلوم التربوية و النفسية المجلد 5 العدد 28* ، 59-79.

الشيخ محمد عبد الحفيظ. (2019). *التجربة التنموية في ماليزيا : قراءة في واقع و أسباب النجاح و إمكانية الاستفادة منها*. برلين -ألمانيا: المركز العربي الديموقراطي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية.

العربي العربي. (2019). فجر ماليزيا : تجربة تنموية و نجاح اقتصادي. *مجلة العلوم الاجتماعية و البحوث الانسانية IJRDO* ، 20-41.

عاصم شحادة. (جوان 2012). تمويل البحث العلمي و أثره في التنمية البشرية ماليزيا نموذجا. *المستقبل العربي بيروت* ، 89.

عبد الرحمن يحي صالح. (01 مارس, 2018). *https://www.aljazeera.net*. تاريخ الاسترداد 12 أوت, 2021، من https://www.aljazeera.net/blogs/2018/3/1/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%81%D8%B2%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%B0%D8%A8-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84

عبد الله بلعيدي. (2017). دور حاضنات الأعمال في مرافقة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -التجربة الصينية و التجربة الماليزية انموذجا-. *الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات* ، 124-151.

كرينغساك تشاريونوغساك. (2021). *تجربة الدولة التنموية في ماليزيا : دروس لليبيا*. الاتحاد الأوروبي: Robert Schuman Centre for Advanced Studies.

محمد زيتوني. (2020). التجربة التنموية الماليزية. *مجلة الرائد في الدراسات السياسية* ، 54-70.

المصارف الاسلامية وآليات التمويل والاستثمار للمشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة

محمد البشير مسعود

المعهد العالي للعلوم والتقنية - نالوت

mmbam2020@gmail.com

الملخص

تهدف جاءت هذه الدراسة للتعريف بدور المصارف الإسلامية في تنوع خدماتها ومنتجاتها لتغطي كافة عمليات التمويل والاستثمار وأساليب وصيغ وآليات التمويل والاستثمار للمشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة ، وذلك بتعريف المصارف الإسلامية، وتعريف مفهوم الريادة والمشروعات الصغرى والمتوسطة ، والتعرف إلى آليات التمويل والاستثمار بالمصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال :معرفة كل من أساليب التمويل المتبعة ؛ عن طريق المدينات "البيوع" المرابحة ، الايجارة ، السلم ، الاستصناع ، و أساليب المشاركات : المشاركة ، المضاربة ،والتعرف ريادة الاعمال وعلى المشروعات الصغرى والمتوسطة ، من حيث تعريفها وخصائصها في التمويل و الاستثمار المناسبة ، على حسب نوع وطبيعة نشاط المشروع ، وابراز تلك الصيغ وآليات التمويل والاستثمار التي تكون وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية والتي تتناسب المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة .

إن ما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار اقتصادي تجني ثماره شعوب تلك حالياً لم يكن ليتحقق بدون المساهمة الفاعلة لهذه المشروعات، حيث كانت ومازالت أداة تنموية فاعلة تعمل على خلق الملايين من فرص العمل وعلى زيادة الطاقة الإنتاجية الموجودة وعلى خلق طاقة إنتاجية جديدة وعلى رفع انتاجية العمل ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها ، كما وتعمل على زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في

المصارف الاسلامية وآليات التمويل الاستثمار للمشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسط

محمد البشير مسعود

الناتج المحلي الإجمالي وعلى ميزان المدفوعات وعلى التوازن التنموي والجغرافي ، مما ينعكس على ابرز المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول. إن كثيراً مما نراه أو نسمع أو نقرأ عنه من مشروعات كبيرة وناجحة ذات رؤوس أموال ضخمة ما هي إلا تطورات وثمار لمشروعات صغرى تطورت وأصبحت مشروعات متوسطة وأخرى متوسطة نجحت وتوسعت وأصبحت مشروعات كبيرة

المقدمة

شهد العمل المالي والمصرفي الإسلامي خلال التسعينيات من القرن العشرين تقدماً ملحوظاً ، حيث أنشئت العديد من المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية ،كما انتشرت اساليب وادوات صيغ وآليات التمويل والاستثمار ، فبعد ان كانت المصارف التجارية "التقليدية" التي تقوم على أساس الفائدة الربوية هي المسيطرة على الاقتصاد والمال ، برزت المصارف الاسلامية و تنوعت خدماتها ومنتجاتها لتغطي أغلب احتياجات الافراد والشركات أصحاب المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة .

للمصارف الاسلامية خصائص اثناء عمليات التمويل والاستثمار تختلف عن خصائص غيره ، وهو التمويل التقليدي "الربوي "، و هذه الخصائص هي التي تجعل التمويل الإسلامي الأقدر على توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، ويتركز التمويل الإسلامي على التمويل السلعي والتمويل التشاركي ، حيث يتقاسم فيه كل من الممول والمتمول مخاطر وعوائد عمليات التمويل الاستثمار، وهو الأقدر على التوجيه الأمثل للموارد الاقتصادية ، وتوافر عناصر إعطاء أولوية لتمويل المشاريع الأكثر جدوى ، وتوافر معيار المشروعية والشرعية ، وتوافر شرط القدرة على خدمة إهداف المجتمع ، وتحقيق التنمية و التداول فعليا يتم على السلعة محل التمويل ، والهدف من التمويل سيظل على الأرجح مرتبطا بالسلعة ذاتها .

فان دعم وتطوير المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة وتشجيع إقامتها من أهم دعائم علمية التنمية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، وذلك لما تلعبه هذه المشروعات من دور هام في دفع عجلة النمو الاقتصادي .

إن دور المصارف الاسلامية في دعم الريادة للمشروعات الصغرى والمتوسطة سيكون له مردود إيجابي على بنية ونمو الاقتصاد ككل، ونشوء مؤسسات قادرة وواعدة كفيلة بخلق فرص عمل للشباب وتعزيز عملية التنمية ، ولا يكون ذلك إلا من خلال تبني أفكار المبادرين والمبدعين من الشباب والباحثين عن فرص عمل ومساعدتهم في تحويلها الى مشروعات اقتصادية ، وبالتعاون مع جميع المؤسسات والقطاعات بالدولة من أجل خلق مناخ داعم وممكن للمصارف الاسلامية في دعم الريادة للمشروعات الصغرى والمتوسطة .

1 . **مشكلة الدراسة :**

تواجه المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة مجموعة من المشاكل والصعوبات حيث تعتبر مشكلة الحصول على التمويل الازم لها من أهم المشاكل، و أن الحصول على التمويل والاستثمار عن طريق المصارف التقليدية أي بالطرق التقليدية عالي التكلفة ، ويحتاج إلي كثير من الضمانات للحصول عليه، التي لا تتلاءم مع إمكانات أصحاب هذه المشروعات ، وإن كل الجهود التي تمت، خاصة في الدول النامية للتغلب على هذه المشكلة، لم تتعد محاولات تقديم الدعم أو تخفيض أسعار الفائدة، في حين تملك المصارف الإسلامية العديد من الأدوات والاساليب وآليات والصيغ المناسبة التي تتلاءم مع طبيعة هذه المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة ، والتي تغطي جانب كبير من أنواع المشروعات المختلفة ، وتتلاءم مع الاحتياجات التمويلية للمستثمرين، سواء أكان المستثمر صغيرا أم كبيرا، وهي بهذا تخالف نظام

المصرفي التقليدي الذي لا يخرج - و إن تعددت صوره - عن صورة التمويل بفائدة، ومع ذلك مازال هذا الدور محدود جدا .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مشاكل وصعوبات و معوقات تواجه المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى و المتوسطة ، متعددة ومتنوعة ولكن سيتم التركيز على أهم مشكلة وهي الحصول على التمويل اللازم .

وهنا تبرز مشكلة الدراسة من خلال القاء الضوء على واقع اليات التمويل والاستثمار المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية للمشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة ، والتي يمكن التعرف عليها من خلال هذه الدراسة .

2. فرضيات الدراسة :

للوصول الى اجابة عن التساؤل الرئيسي وهو(**كيف تكون علية آليات التمويل والاستثمار التي تكون وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية للمشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة**) وباعتبار ان المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة تعد المصدر الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ومطلب اساسي لذلك . فيتطلب الأمر الاجابة عن التساؤلات الفرعية التالية :

ما هي الريادة و المشروعات الصغرى والمتوسطة وما خصائصها وأهميتها ؟

ما هي المصارف الاسلامية ,ومراحل تطورها وخصائصها ؟

ما هي آليات التمويل والاستثمار للمشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة ؟

3 . أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة في الوقت التي تعاظمت فيه المؤسسات المالية المصرفية الإسلامية من مصارف عامة وخاصة ومتخصصة ومؤسسات مالية غير مصرفية تتمثل في شركات المال

والاســتثمار بأنواعها المختلفة ، وشــركات التأمين التكافلي ، وذلك لتعاظم حجم أنشــطتها في مختلف أرجاء المعمورة.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تهتم بموضوع يشغل كافة شرائح المجتمع ، وخاصة الشباب اصحاب الافكار والمبادرات التي تتعلق بإقامة مشروعات صغرى ومتوسطة ، ولما لها من أهمية على مستوي الاقتصاد الوطني . وتتضح أهمية الدراسة من خلال التالي :

1. تكمن أهمية الدراسة في توضيح دور المصارف الاسلامية و آليات التمويل والاستثمار الحديثة المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية للمشروعات الصغرى والمتوسطة ، ومراعاة مصالح العمل وتوفير بيئة أعمال مناسبة لنمو الأعمال ، وتشجيع المبادرين و روح المبادرة ومساندة أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة في الحصول على التمويل المناسب .

2 . وستتضح أهمية الدراسة من خلال إلقاء الضوء على نوع وصيغ آليات التمويل والاستثمار التي تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية ، والتي تلامس الاحتياجات الفعلية لأصحاب المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة

4 ,أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى وصف الحقائق وإبراز الدور الذي يمكن أن تقدمه المصارف الاسلامية لدعم أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية ويتم ذلك بالتالي:.

1. توضيح دور المصارف الاسلامية وآليات وصيغ عمليات التمويل والاستثمار التي تكون بشكل حديث ، على حسب وع وطبيعة نشاط المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة ، والتي ستكون لها مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني ، والتي تعتبر نقطة البداية لتجميع أفكار وابداعات الشباب الواعدين المبادرين الرياديين .

2. محاولة التعرف على المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى و المتوسطة وأنواعها المختلفة .
3. نشر ثقافة فكرة اليات التمويل والاستثمار الحديثة الي تقدم عن طريق المصارف الاسلامية ، لما لها من أهمية كبيرة في تقديم حزمة متنوعة من آليات وأساليب التمويل والاستثمار لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة .
4. التعرف على القانون المنظم لعمل المصارف الاسلامية في ليبيا .

5. منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لعرض تطور عمليات التمويل لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة الريادية لتحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بتلك المشروعات .

6 . أدوات الدراسة :

تعتمد الدراسة على المراجع العلمية وعلى جمع البيانات والمعلومات والدراسات والاحصائيات الصادرة بالخصوص .

7 .حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية : تهتم هذه الدراسة بموضوع المصارف الاسلامية وآليات التمويل والاستثمار لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية وعرض القانون المنظم لعمل المصارف الاسلامية في ليبيا .

2. الحدود الزمنية : وتمثل في الفترة الزمنية التي تمت خلالها العمل بالقانون المنظم لعمل المصارف الاسلامية في ليبيا ، وتطبيق أساليب وصيغ التمويل والاستثمار المتنوعة الحديثة لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة .

8 . محاور الدراسة :

المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في تفعيل التنوع الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة

خالد على العجيلي المحجوبي
الهادي رحومة خليفة خلف الله

تهتم الدراسة باللقاء الضوء على واقع المصارف الاسلامية وآليات وعمليات التمويل الحديثة التي تكون وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة ، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية ، و لهذا قسمت الدراسة على النحو التالي :

المحور الاول : المصارف الاسلامية ومراحل تطورها وخصائصها

المحور الثاني : عمليات التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية

المحور الثالث : الريادة والمشروعات الصغرى والمتوسطة تعريفها ، وخصائصها ، وأهميتها.

المحور الرابع : أشاره الي القانون المنظم لعمل المصارف الاسلامية في ليبيا .

المحور الخامس: النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة .

المحور الاول : المصارف الاسلامية ومراحل تطورها وخصائصها

عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي البنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة(1977 : 10) البنوك الاسلامية بأنها: "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخَذ أو عطاء .**المصارف الإسلامية :** فهي عبارة عن مؤسسات مالية ، تعمل على تجميع فوائض الأموال لدى الأشخاص، وتوجيهها في الاستثمار لصالح الفرد والجماعة، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ومقاصدها. ويمكن تعريفها " بأنها الوسيط بين المودعين الذين لديهم فائض في الأموال وبين المقترضين الذين هم بحاجة إلى الأموال ".

فمن خلال التعريف تتركز وظيفة المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات، ثم توجيهها في أوجه الاستثمارات الإنمائية المتنوعة . لتسهم في تحقيق تنمية تعود فائدتها على الفرد والمجتمع والدولة، ويكون ذلك من خلال آليات وعمليات التمويل والاستثمار التي تلبي حاجات المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة ، على حسب نوع وطبيعة نشاط تلك المشروعات ،

المصارف الاسلامية وآليات التمويل الاستثمار للمشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسط

محمد البشير مسعود

فالمصارف الإسلامية تعود الناس على سلوك اقتصادي إسلامي، يحفظ لهم أموالهم وينميها، فيوجهه، كيف ينفق، وكيف يدخر، وكيف يستثمر. كما أن نظام المصارف والمؤسسات المالية على مستوى دول العامل بشكل عام أصبح بإمكانه أن يعطي تمييزا للعالم الإسلامي، من خلال إمكانية طرح استقلالية جهازه المصرفي، إذ تتمتع هذه الصناعة بإمكانية كبرية وفي مقدمتها وجود أكثر من مليار ونصف المليار مسلم حول العامل يدعمونها ويساندونها - ولو معنويا في أضعف الحالات - خاصة في ظل النجاح الذي حققته سواء من ناحية عدد المصارف وحجم رؤوس أموالها، أو أنشطتها، وتنوع خدماتها، وتلبية حاجة المتعاملين معها، وصمودها بوجه أعتى أزمة مالية عالمية شهدتها العقود الأخيرة، بسبب تمسكها بالمبادئ الرئيسة التي قامت عليها والمتمثلة بمبدأ الوساطة الاستثمارية وارتباطها بالاقتصاد الحقيقي، فضال عن اعتماد استحقاق العائد بتحمل المخاطرة التي تقوم على مبدأ (الغنم بالغرم)وغيرها من المبادئ العامة الأخرى .

مراحل ظهوروتطور المؤسسات المالية الإسلامية :

لما كانت مبادئ الإسلام وقواعده ومقاصده تقبل كل ما هو مفيد ونافع للأفراد والمجتمع بشرط عدم مخالقته لأحكام الشرعية الثابتة، فإن فكرة البنوك لم تكن مرفوضة في ذاتها من حيث الأصل عند علماء المسلمين آنذاك، وإنما كان المرفوض وغير المقبول منها هو الآلية المتبعة في طريقة عمل هذه المؤسسات القائمة على الربا المحرم شرعا أخذا وإعطاء مع ما يترتب على مختلف الأعمال التي تقوم بها المبنية أساسا على الربا ! (الجزار،1998: 57)

ومن هنا بدأت فكرة إنشاء مؤسسات مالية إسلامية لا تتعامل بالربا أخذا وإعطاء من أجل خدمة المجتمع وتيسر سبل التعامل وتبادل الأموال والثروات ، وتأدية دورها التنموي انطلاقا من التزامها الشامل بمبادئ وأحكام الشرعية الإسلامية الغراء .فكانت فكرة المصارف الإسلامية التي يمكن تعريفها بنها: مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية،

بما يخدم بناء مجتمع متكامل تسوده روح التكافل الاجتماعي، وتتحقق فيه عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الصحيح. فهي

مؤسسات ربحية تسعى الى تحقيق العائد الحلال ، وبذلك فأنها تختلف عن المؤسسات الربحية التقليدية، وهذا يعني أنها ليست مجتمعات خيرية تعنى بمجرد جمع الصدقات وتوزيعها، بالرغم من المنافع والخدمات الاجتماعية التي تؤديها. (طابل ، 1988 :29)

التطور الزمني للمصارف الإسلامية :

يقسم علماء المصرفية الإسلامية المعاصرون مراحل نمور وتطور العمل المصرفي الاسلامي وفق المراحل الزمنية الآتية :

المرحلة الأولى: تمتد من 1587-1950م، ويطلقون عليها مرحلة ظهور البنوك التقليدية .

المرحلة الثانية: تمتد من 1950-1970م، ويطلقون عليها مرحلة التمهيد والتأسيس .

المرحلة الثالثة: تمتد من 1970-1980م، ويطلقون عليها مرحلة الاستدلال والتأصيل .

المرحلة الرابعة: تمتد من 1980-1990م، ويطلقون عليها مرحلة التوسع الإقليمي .

المرحلة الخامسة: وتمتد من 1990-2000م، ويطلقون عليها مرحلة الانتشار العاملي .

المرحلة السادسة: وتمتد من 2000 -إلى الآن، ويطلقون عليها مرحلة التنظيم والتأطير .

وقد امتازت كل مرحلة من المراحل المشار إليها بظروف أسهمت في نجاح المؤسسات المالية الإسلامية ومهدت للمرحلة التي تلتها حتى أصبحت ظاهرة عالمية تناقش آثارها في المجالس والمحافل الدولية، وتتبناها المؤسسات المالية العالمية الكبيرة بسبب الانتشار الذي حققته، وللدعم (المعنوي) الذي حظيت به من جمهورها الواسع، حتى فرضت نفسها على الواقع، ولعل صمودها في مواجهة الأزمة المالية العالمية التي مل تستطع، الصمود أمامها الكثير من المؤسسات المالية العالمية لدرجة إعلان إفلاس بعضها، واندماج بعضها الآخر بمؤسسات أخرى . (الخوجة: 11-34)

خصائص المصرفية الإسلامية:

ومما يجدر بنا القول أن ما حققته المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من إنجازات إنما جاء نتيجة للمبدأ الذي سارت عليه : (سويلم :91)

1- اعتمادها على مبدأ الوساطة الاستثمارية .
2- ارتباطها بالاقتصاد الحقيقي لا الوهمي .
3- استحقاق العائد بتحمل المخاطر.

وقد انتشرت المصارف الإسلامية في دول العالم ، وأصبح هناك نحو 300 مؤسسة مالية تمارس نشاطها طبقا للشريعة الإسلامية ، ولقد كان للانتشار الكبير الذي حققته المصارف خلال سنوات قليلة ، لها دلالات كثيرة أهمها :

- إقبال متزايد على المعاملات المصرفية الإسلامية .
- انتشارها الجغرافي
- زيادة حجم نشاطها ونوعية عملياتها .
- .افتتاح فروع للمعاملات الإسلامية في المصارف التقليدية .
- استطاعت أن تصل إلى قاعدة جديدة من العملاء.
- حركت أموال مجمدة.
- ـحفزت أعمال مفيدة في خدمة المجتمعات التي تنتمي إليها.
- أدت ممارسة المصارف الإسلامية المعاصرة إلى تطوير أنماطا مختلفة من المشاركات الدائمة والمؤقتة والمتناقصة ،
- وأنماطا مختلفة من البيوع المؤجلة ، مثل المرابحة والبيع الاجل و الاستصناع والإجارة.....الخ .

الحاجة للمصارف الإسلامية :

المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في تفعيل التنوع الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة

خالد على العجيلي المحجوبي
الهادي رحومة خليفة خلف الله

إن المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر أصبحت ضرورة اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتيسير عملية الإنتاج وتعزيز طاقة رأس المال في إطار الشريعة الإسلامية. حيث إن المصارف الإسلامية ضرورة ملحة لمحاربة الاكتناز وتشجع الاستثمار الحقيقي بإقامة المشروعات الاقتصادية التي عادة ما تساهم في زيادة الناتج القومي والدخل القومي والعائد الاجتماعي وذلك بتطبيق صيغ استثمارية بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات الاقتصادية في القطاعين الخاص والعام بحيث يتحقق تنمية اقتصادية واجتماعية كي يتحقق التعاون والتكافل الاجتماعي في ظل أحكام وتعاليم الشريعة الإسلامية. (المصري، 2012: 5)

إن المصارف الإسلامية عليها مسؤوليات اقتصادية واجتماعية– مع الأخذ بالاعتبار الصعوبات التي تواجهها هذه المصارف -، فالمصارف الإسلامية وسيلة هامة لتصحيح وظيفة رأس المال بأنه ذا وظيفة جماعية واجتماعية خادماً للمصالح وليس سيداً متحكماً، والعمل عنصر مصدراً للكسب وليس رأس المال هو مصدر الكسب الرئيسي على أن يتم تشغيل واستثمار رأس المال حسب الأصول والقواعد الشرعية الهامة مثل قاعدة لا ضرر ولا ضرار، وقاعدة الغنم بالغرم. (الهيتي،1998: 218)

مصادر تمويل المشروعات الصغرى و المتوسطة

ليس هناك من شك في ان جميع المشاريع على مختلف مستوياتها ، سواء الجديدة منها أو القائمة ، إنما تحتاج للتمويل المناسب و المهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحاً مقبولين ، وقد أصبح تطوير المشاريع الصغرى و لمتوسطة بشكل مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل و للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية المتكافئة ، وخصوصا بالنسبة للفئات و

المجتمعات الفقيرة و الأقل حظاً . ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في التالي :(حسين؛1998: 39)

1 – المدخرات الشخصية :- الأشخاص اللذين يرغبون بالبدء بالعمل بمشروع صغير أو متوسط، عليهم استثمار مبلغ كافي من مدخراتهم الشخصية قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي وذلك لأسباب منها :

– ان المستثمرين الخارجيين سوف لن يخاطروا بالاستثمار في المشروع إن لم تتوفر لديهم الضمانات الكافية بأن مالك المشروع ملتزم بمشروعه عن طريق المبالغ التي استثمرها في المشروع وانه سوف لن يترك العمل بكل بساطة ويتخلى عن كل التزاماته تجاه الدائنين .

– أن العديد من المالكين يفضلون الاعتماد على مواردهم المالية الشخصية في تمويل المشروع بسبب شعورهم بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموال الغير في أعمالهم .

– عدم رغبة المالكين بمشاركة الآخرين بالسيطرة على العمل .

2 – المدخرات العائلية :- حيث يمكن أن يساهم بعض أفراد العائلة في رأس المال على سبيل القرض الحسن أو يصبح شريك في رأس مال المشروع .

3 – الاقتراض من الأصدقاء والأقارب :- بالرغم من ان ذلك التمويل يعتبر من الممارسات غير الصحيحة في بداية إنشاء المشروع ؛ ولكنه قد يكون ضرورياً في بعض الأحيان ، ولكن لا يجب الخلط بين العمل و العلاقات العائلية و الاجتماعية لأن ذلك قد يتعارض مع استقلالية صاحب المشروع و العمل .

4 – الشركاء وحملة الأسهم من غير إفراد العائلة :- يمكن التمويل عن طريق المشاركة وهذه الطريقة توفر مبالغ أكبر عن طريق الشركاء أو الاقتراض ، أو عن تحويل المشروع غالى شركة وإصدار الأسهم .

5 – المصارف التجارية :- تعتبر المصارف التجارية المصدر الأساسي للأموال في المشاريع الصغيرة التي توفر الأموال على شكل القروض ، و في بعض المصارف توجد أقسام خاصة لمنح القروض الشخصية .

6 – الاقتراض من المصارف المتخصصة أو مؤسسات الإقراض المتخصصة : وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الدولة .

7 – المصادر غير المصرفية :- ومن هذه المصادر ما يلى :

- خصم الحسابات المدينة :- حيث يتم رهن الحسابات المدنية كضمانة مقابل الحصول على قروض من المصارف ، وبالعادة يكون مبلغ القرض أقل من قيمة الحسابات المدنية و ذلك مقابل مخاطرة احتمال عدم إمكانية تحصيل بعض من تلك الحسابات أو شطب بعضاً منها .
- تمويل المخزون :- في هذه الحالة يحق للمصرف بيع المخزون السلعي للمشروع في حالة عدم تسديد القرض خلال الفترة الزمنية المتفق عليها مع المصرف .

8 – الائتمان التجاري :- حيث يتم الحصول على القرض من الموردين عن طريق تأخير دفع المبالغ المستحقة على البضاعة المشترات منهم ، أي الشراء عل الحساب ولفترة زمنية متفق عليها بين البائع و المشتري .

9 – مجهزي المعدات :- يعمل باعة المعدات على تشجيع مالكي الأعمال لشراء معداتهم عن طريق تمويلها ، حيث أن بائع المعدات يفرض شروط ائتمانية معقولة بدفعة أولية على ان يتم دفع المتبقي من المبلغ على شكل أقساط سنوية تمتد الى سنوات مساوية تقريباً للعمر الإنتاجي لتلك المعدات .

10 – المصادر الداخلية للتمويل :-

-- المخزون السلعي :- عن طريق بيع الفائض من المخزون السلعي .

– الحسابات المدينة :- عن طريق القيام بحملة جادة لتحصيل الديون المستحقة وغير المدفوع

– بيع جزء من الموجودات الثابتة الفائضة عن الحاجة .

– يمكن توفير بعض الأموال عن طريق تقليص النفقات .

– الأرباح المحتجزة .

11- مصادر أخرى للتمويل: هناك العديد من المصادر الأخرى للتمويل منها التمويل التأجيري، المشاركة، المرابحة ، المضاربة ، البيع بالأجل ،.....الخ .

المحور الثاني:

عمليات التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية:

المصارف الإسلامية تعمل من خلال قطاعين رئيسيين، قطاع الخدمات المصرفية وقطاع التمويل والاستثمار، والقطاع الأول الخدمات المصرفية يشمل خدمات عديدة تتمثل بالودائع (الحسابات) بأنواعها والحوالات والكفالات وخطابات الضامن وغيرها. بينما يشمل القطاع الثاني عمليات التمويل والاستثمار، وتختلف عمليات التمويل والاستثمار، وفق ما يأتي :(البعلي ،1999: 98)

- **يقصد بعمليات التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية:** المعاملات التي تتم على أساس تبادل السلع والأصول أو منافعها، من خلال تحديد الثمن مسبقاً، بحيث يكون العائد منها معلوماً مسبقا عند التعاقد، كما أن درجة المخاطرة فيها تكون منخفضة، ويترتب عليها نشوء مديونية في ذمة المتعاقد المستفيد بالأصل أو المنفعة، وصور عمليات التمويل تتمثل بالمرابحة واستصناع وبيع السلم والإجارة .

- **أما عمليات الاستثمارفي المؤسسات المالية الإسلامية:** فيقصد بها المعاملات التي تشترك فيها أكثر من جهة بتقديم عنصري المال والعمل من أجل القيام بالأنشطة الاقتصادية المنتجة لثروة جديدة في المجتمع، وبالتالي تحقيق الأرباح التي توزع بين تلك الجهات المساهمة، فال يكون العائد من تلك الجهات محددا مسبقا، وإنما يكون مرتبطا بما يتحقق من نتائج ربحا وخسارة، ولذلك لا يترتب عليها مديونية في ذمة طرف لصالح طرف آخر، ومن المنطقي أن تكون هذه العمليات غير مؤكدة مما يجعل درجة المخاطر مرتفعة، ويندرج تحتها مختلف عقود المشاركات وعقود الاسترباح المعروفة في الفقه الإسلامي .

صيغ وآليات التمويل الإسلامي في المؤسسات المالية الإسلامية : المصارف الاسلامية توفر المال بصيغ مختلفة. وهذا التعدد في الصيغ التي يقدم بها التمويل تتناسب مع تعدد النشاطات الاقتصادية فكل نشاط أو مجموعة من الأنشطة تناسبها صيغة أو عدد محدد من الصيغ ومن هذه الصيغ ما يلي :

أولا - المرابحة للآمربالشراء : يقوم المصرف الإسلامي حسب ما اشارة اليه بيت التمويل الكويتي، بيوع الأمانة في ميزان الشريعة (1983: 7) بعمليات بيع وشراء لتحقيق أرباح معينة،ٍ فهو يبيع بنفس ثمن شراء السلعة مضافا إليه ربح معين، وتعد المرابحة المصرفية واحدة من صيغ التمويل الأكثر تطبيقا في السوق المصرفي الإسلامي، ويقوم المصرف بموجب هذه الصيغة بشراء ما يحتاجه العملاء من سلع استهلاكية وأصول إنتاجية .وبيع المرابحة من البيوع التي تدور على الثقة بين المتبايعين واعتماد رأس المال أساسا للثمن .

وقد قرر مجمع الفقه الاسلامي في دورته الخامسة المنعقدة في الكويت 6/1 جماد الأولي 1409هـ الموافق 10ـ1988/12/15م ما يلي : "ان بيع المرابحة للأمر بالشراء اذا وقع على سلعة بعد دخولها في ملك المأمور، وحصل القبض المطلوب شرعاً هو بيع جائز طالما كانت تقع على

المأمور مسؤولية التلف قبل التسليم ، وتبعة الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم وتوافرت فيه شروط البيع وانتفت موانعه "

ويتول المصرف في هذا الصدد البيع بالأجل إذ يقوم بشراء سلعة لشخص ما بناء على طلبه، ثم يقوم ببيعها له بتقسيط قيمتها مضافا إليه هامش ربح، على أن يكون من حق المتعامل إرجاعها، إذا وجد بها عيبا، أو إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المتفق عليها، وهذا ما ذهب إليه المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي، إذ اعتبرت العملية سليمة من حيث مشروعيتها، وتطابقها مع أحكام الشريعة فالآمر يتوقف على المتعامل وطلبه، لذلك فإن عملية المرابحة للآمر بالشراء تعني: طلب المشتري من شخص أو مصرف شراء سلعة معينة بمواصفات محددة على أساس وعد منه في شراء تلك السلعة اللازمة له مرابحة من خلال تحديد نسبة يتفق عيها، تضاف إلى الثمن الذي سيدفعه على دفعات تبعا لإمكانياته ومقدرته المالية . (مشهور ، 1991: 314)

ووفقا لهذه الصيغة فان العميل يقوم بتحديد مواصفات السلعة مسبقا قبل شرائها من قبل المصرف، وتواجه المصارف الإسلامية بموجب صيغة المرابحة مخاطر عديدة منها :

1. مخاطر العيوب الخفية في البضاعة التي يشتريها ويستوردها أولا المصرف.

2. مخاطر التقلب في أسعار صرف العملات.

3. نكول الآمر بالشراء عن وعده.

4. تعرض البضاعة للضرر

ثانيا: المضاربة وهي مصطلح أهل العراق حيث استعمله فقهاء الحنفية والحنابلة والزيدية، أما فقهاء المالكية والشافعية فقد أطلقوا عليه مصطلح(القراض) وهو تسمية أهل الحجاز وهو مشتق من القرض الذي يعني القطع، لان .المالك يقتطع قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح ، وتعد المضاربة من أقدم وأهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، وهي تمثل عقد شراكة في الربح بين رأس المال من جانب والعمل من جانب آخر. وإذا كانت بعض وجوه المعاملات

المالية، قد تفاوت أخذ الفقهاء بها، وعنايتهم بتصريف أحكامها، اجتهادا أو تخريجا، فإن القراض - المضاربة - قد استضافته جميع الكتابات الفقهية، وعنيت به أيا عناية، إلى حد أنها أفردته في مباحث مستقلة عن بقية الشركات مع أنه شركة .(ابو غدة، 1983: 1)

وعمليا فإن المصرف يتول التمويل برأس المال، في حين يكون الطرف الثاني هو المضارب في السوق كشريك في خبرته .ويوجد نوعان من المضاربة، منها المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة، فأما المضاربة المطلقة، والتي يكون فيها المضارب غير مقيد من قبل المصرف بأنواع معينة من النشاط الاقتصادي الذي يراه مناسبا في هذا الصدد، وينطوي هذا النوع على هامش مخاطرة أكبر من النوع الثاني من المضاربة، ويتحمل المصرف في هذا النوع كافة الخسائر التي تنجم عن عملية المضاربة ويضمنها فيما إذا كانت الأسباب تتعلق بتقصير أو إهمال المضارب، إزاء ذلك فإن المصرف في هذا النوع من المضاربة يتوخى الدقة والموضوعية في اختيار التعامل مع المضارب، إذ ينبغي أن يكون أهال لثقة المصرف أما النوع الثاني من المضاربة فهي المقيدة، والتي بموجبها يضع المصرفً قيوداٍ وشروطا تتعلق بتحديد المضارب في اختيار النشاط الاقتصادي، وأحيانا جيري دراسات للجدوى الاقتصادية للمشاريع التي يقترح المضارب الدخول فيها، لغرض الاطمئنان والتأكد منها، وتقليل هامش المفاجآت في مجال احتساب المخاطر المحتملة .(المالقي، 2000: 305)

فإن المصرف يدرس حالة أما إذا كانت المضاربة في مجال التجارة فأن المصرف يدرس حالة السوق مع المضارب، ليستنتج هامش الربح المحتمل وما يقابلها من هامش المخاطرة بذلك، فإن اقتنع المصرف بالنتائج المتوقعة، فإنه يقوم بفتح حساب لعملية المضاربة، ويتول المضارب السحب من الحساب عندٍ الشراء وإيداع ثمن ما يباع في الحساب معززا بمستندات موثقة، أما

إذا كان الشراء عن طريق الاستيراد، فإن المصرف هو الذي يقوم بفتح الاعتماد المستندي للاستيراد.

ثالثا: المشاركة :هي عقد ما بين المصرف الإسلامي والشريك الذي يطلب التمويل، وبموجب ذلك فإن المصرف الإسلامي يساهم في رأس مال المشاريع من خلال تمويله لمشروع معين، إما بالكامل أو بنسبة معينة يتفق الطرفان عليها تتحدد بموجبها المشاركة بنسبة الربح والخسارة، وفقا للضوابط الشرعية . (الكفراوي ،1998: 104)

والمشاركة نوعان، فإما مشاركة ثابتة ودائمة أو مشاركة متناقصة . فالمشاركة الثابتة تتمثل بدخول المصرف كشريك دائم من خلال مساهمته برأس مال مشترك وبحصة ثابتة في رأس مال المشروع والأرباح ويتحمل بقدرها من الخسائر، وله أن يشارك بقدر وزن حصته في الإدارة، ولا تنتهي هذه المشاركة الا بانقضاء عمر المشروع .

المشاركة المتناقصة التي تنتهي بالتمليك، وصورتها أن يعطي المصرف الحق للشريك في الحلول بالملكية على دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تفتضيه الشروط المتفق عليها وبموجب هذه الصيغة فأن المصرف الإسلامي يدخل بصفة (شريك ممول)،

ويكون من حق الشريك أن حيل محل المصرف الإسلامي في ملكية المشروع، من خلال تسديده أصل التمويل الذي شارك فيه الشريك (طالب التمويل) بعدما يسدد مبلغ التمويل المقدم من المصرف الإسلامي في هذا المشروع وتمثل المرابحة للآمر بالشراء

والمضاربة والمشاركة أهم عمليات وآليات التمويل والاستثمار التي تقوم بها المصارف الإسلامية، وهذا لا يعني بأنها تكتفي بها، بل تقوم بأنشطة أخرى .(مشهور ،1991: 286)

رابعا: بيع السلم هو بيع موصوف في الذمة. أو هو عقد بيع لسلعة معينة غير موجودة أثناء إبرام العقد، يتعهد البائع بتسليمها في زمن محدد لاحق . وعمليا فإن المصرف الإسلامي على سبيل المثال يسدد مقدما الثمن الخاص بمحصول زراعي معين قبل إنتاجه، وذلك من خلال التعاقد

على زرع في أرض معينة، على أن يتسلم المصرف الإسلامي ثمن الحاصل بعد بيعه من الطرف المتعاقد معه في الزمن اللاحق، وعادة فإن ثمن الحاصل مدار البحث يباع لاحقا بسعر السوق الذي يكون غالبا أعلى من السعر الذي دفعه المصرف الإسلامي، والفرق بين السعرين يكون ربحا للمصرف . (المالقي،2000: 571)

خامسا: التأجير المنتهى بالتمليك .وهو من وسائل الاستثمار المهمة في المصارف الإسلامية والناجحة، إذ يشتري المصرف الإسلامي السفن أو الطائرات أو العقارات أو أي ممتلكات يمكن تأجيرها، ثم يتعاقد مع جهات معينة لتأجيرها لهم بموجب عقود محددة ولعدد من السنوات يتفق عليها، تؤول بعد انقضاء تلك السنوات ملكية الأصول المؤجرة إلى المستأجر على أن يصاحب عقد الإجارة خيار الشراء، ليفتح المصرف حسابا للمستأجر باسمه، ويلتزم أن يودع فيه، وبصفة منتظمة، مبلغا هو مقابل الإيجار، ليقوم البنك بإعادة استثمار الأموال المتجمعة في الحساب ، ويضم إلي رأس امال المدفوع من المستأجر، الأرباح الناتجة عن توظيف رصيده، الذي يكون كافيا لشراء المستأجر.محل العقد الأصيل، بعد أن يكون قد استفاد منه طيلة مدة العقد .

المحور الثالث : الريادة والمشروعات الصغرى والمتوسطة

تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة

تختلف مفاهيم وتعاريف المشروعات الصغرى من جهة الى أخرى، نتيجة اختلاف المعيار الذى يتم على أساسه تعريف المشروعات الصغرى أو اختلاف درجة التقدم الاقتصادي، وتوجد عدة معايير يمكن على أساسها تعريف وتصنيف المشروعات الصغرى، أهمها :

- حسب العمالة. .حجم الايرادات السنوية. ـ حجم الاصول. .رأس المال. ـ أخرى.

وتعتبر المشروعات الصغيرة وحاضنات الأعمال من أهم العناصر في قدرتها على المساهمة في القضاء على مشكلة البطالة ، التضخم وتخفيف العباء على ميزان المدفوعات والميزان التجاري .وبهذا تكون المشروعات الصغرى والمتوسطة العامل الأول في الاقتصاد الوطني والمحرك الفعلي للاستثمار والنمو الاقتصادي .

تشير بعض الدراسات ذات العلاقة إلى أن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (Small and Medium Enterprises,SMES) في 75 دولة. وتختلف معايير تعريف أو تقسيم المشروعات وفقاً للأغراض المستخدمة من أجلها، ويتم تعريف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية , ومن هذه المعايير عدد العمل ، رأس المال، حجم المبيعات ، كمية الانتاج، التقنية المستخدمة، استهلاك الطاقة . وقد يستخدم أي من هذه المعايير بصورة منفردة أو مجتمعة حسبما تتطلع الجهة التي تتبنى التعريف.

إما في ليبيا فتعرف المشروعات الصغرى والمتوسطة بناء على ما جاء في القرار رقم (109) لسنة 2006الخاص بإنشاء صندوق التشغيل ، فقد عرفت المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام معياري عدد العمال وحجم رأس المال المستثمر في المشروع وجاء التعريف كما يلى:

1. المشروعات الصغرى:. هي المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن(25) عنصرا ولا تتجاوز قيمة الاقراض لرأس المال التأسيسي الذى يمنح لها (2.5) مليون دينار ليبي كحد أقصى .
2. المشروعات المتوسطة:ـــــ هي التي لا يزيد عدد العاملين بها على (50) عنصراً ولا تتجاوز قيمة الاقراض لرأس المال التأسيسي الذى يمنح لها (5) مليون دينار ليبي كحد أقصى .

هي المحرك الأساسي للنشاط والنمو الاقتصادي في معظم بلدان العالم ، حيث تتمتع تلك المؤسسات بسمات وخصوصيات مميزة مثل (المرونة ، القدرة على التغيير السريع ، القدرة على الابتكار والتطوير) .

تُعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة إحدى الفعاليات الاقتصادية الهامة والداعمة لخلق فرص العمل ورفع المقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني . ولها دور محوري في تحسين نوعية الإنتاج وزيادة الدخل وتنمية الابتكار ودعم المبادرين ، و تشكل المشروعات الصغرى والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة ، فإن نمو المشروعات الصغرى و المتوسطة أصبح من العوامل المهمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي .

حيث أصبح هدف تطوير هذه المشروعات من الأولويات الاقتصادية و الاجتماعية في أية دولة ، لاسيما في ظل الحاجة المتزايدة لخلق فرص عمل ومكافحة الفقر. الذى يعتبر أحد أهداف التنمية المستدامة ، وما يعرف بالخطة الدولية 2030 و بالتحديد الهدف رقم (1).

عرفت منظمة العمل الدولية المشروعات الصغرى بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت . تعريف المنظمة الأمريكية للمشروعات الصغرى (SBA) شركة يتم امتلاكها وإدارتها بشكل مستقل وهي غير مسيطرة في مجال عملها وغالباً ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية ، وعدد العاملين مقارنة بالشركات الخرى العاملة في نفس الصناعة .(كنجو،2007: 89)

هذا بالإضافة إلى الحاجة لمشروعات صغرى و متوسطة تكون قادرة على المنافسة ، وعلى لعب دور قيادي في عملية التنمية المستدامة وفي سبيل مواجهة التحديات الناتجة من التطورات

الاقتصادية العالمية . وأصبح تطوير وإنشـــــاء و تأسيس المشروعات الصغرى و المتوسطة ، يمثل أهمية كبيرة لكل القطاعات الاقتصـادية و المؤسـسـات المالية وغير المالية ، وضـرورة إدراك ان مساعدة هذه المشروعات على النمو لا يستند إلى كونها صغرى أو متوسطة ، بل إلى كونها قادرة على أن تعمل بكفاءة ، وأن تسـهم في عملية الابتكار ، وأن تنافس في الأسـواق المحلية و العالمية .

- **إدارة الأعمال** يعد علم إدارة الأعمال من أهم العلوم التي تُعنى بكيفية تسيير كافة العمليات والأنشطة التي تختص بالمنظمات وفق نظام محدد ومدروس من خلال سلسلة من الإجراءات المتتابعة والمستمرة، بحيث يكون تنفيذ هذه الإجراءات من أبرز المهام التي تقع على عاتق الإدارة المسؤولة عن كل منظمة، حيث يهتم مدراء الأعمال بمجموعة من العمليات التنظيمية التي تشمل التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، ويسمى علم إدارة الأعمال في اللغة الإنجليزية business management، وتساعد هذه العمليات التنظيمية إدارة المنظمات على تحقيق الأهداف التي تسعى إليها في المجال الذي تنشط فيه، ويرتبط مفهوم ريادة الأعمال بعلم إدارة الأعمال، وفي هذا المقال سيتم ذكر مفهوم ريادة الأعمال.

مفهوم ريادة الأعمال يشـير مفهوم ريادة الأعمال إلى عملية إبداعية مرتبطة بتنظيم مشـروع تجاري جديد أو تطوير مشـروع تجاري قائم عن طريق مجموعة من القرارات التي تسـاهم في حصـر المشـكلات التي تعيق سـير العمليات في هذه المشـاريع، بالإضـافة إلى تعزيز مفهوم الاستخدام الأمثل للعناصر الإنتاجية المختلفة، بحيث يمتلك رواد الأعمال القدرة على تحفيز العناصر الإنتاجية وإخراج أفضل ما لديها لتحقيق الأهداف التي يسعى المشروع الريادي إلى تحقيقها، ويُطلق على مفهوم ريادة الأعمال في اللغة الإنجليزية entrepreneurship، وتنطوي ريادة الأعمال على مجموعة من التحديات والمخاطر التي يسـعى رواد الأعمال إلى تجاوزها من أجل الوصول إلى أهدافهم .

خالد على العجيلي المحجوبي
الهادي رحومة خليفةخلف الله

المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في تفعيل التنوع الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة

أهمية ريادة الأعمال للمنظمات بعد أن تم توضيح مفهوم ريادة الأعمال، وجب الإشارة إلى أنه يقصد بريادة الأعمال في المنظمات وجود عملية مُنظمة ينشأ عنها حدوث تطويرات نوعية باستحداث مجموعة من الأفكار وتطبيقها على الواقع المنظم بحيث ينعكس تأثير هذه الأفكار على العديد من الجوانب الفاعلة في المنظمة، ويختلف مدى تطبيق مفهوم ريادة الأعمال في المنظمات حسب توجُّه هذه المنظمات ووعي القائمين عليها بأهمية تفعيل الدور الريادي فيها، وفيما يأتي بعض الجوانب التي تُبيّن أهمية مفهوم ريادة الأعمال في المنظمات ,

أهمية التخصص في مجال ريادة الأعمال إن من أبرز الفوائد التي تعود على المتخصص في العديد من المجالات في الدراسات الجامعية أو ما يليها من الدراسات العليا اكتساب المعرفة المتخصصة في مجال محدد، ومحاولة دمج ما يتعلمه أثناء الدراسة

الجامعية وما بعد الجامعية في الواقع الوظيفي، بحيث يتم عكس المعرفة الأكاديمية إلى واقعٍ مهنيٍّ ذي أثر فاعل، كما أن تخصص ريادة الأعمال يعد القلب الوظيفي النابض في بيئة الأعمال، وعليه تُبنى العديد من التوجهات الحديثة في بيئة المشاريع الاقتصادية الكبرى .

خصائص المشروعات الصغرى والمتوسطة (عبدالفتاح ، 2007: 477)

1. سهلة البدء : المشروعات الصغرى و المتوسطة تتميز بانخفاض رأس المال المطلوب للبدء بها وبالتالي صغر عملية التمويل اللازمة لذلك .

2. المرنة : حيث تتركز معظم ادارتها في شخص مالكها فتتبع سياسات واجراءات اداء عمل مبسطة وخطط واضحة.

3. المشروع الصغير و المتوسط يقام من قبل اشخاص وليس من قبل حكومات وهو نشاط وليس نشاط ديني أو اجتماعي أو سياسي ..

4. العلاقة التي تميز العاملين : هي علاقة عائلية / أسرية وتسود بينهم روابط شخصية فقد يكونوا أقرباء/ أصدقاء مما يؤدي بالتالي إلى الولاء والانتماء إلى المشروع.

5. الشكل القانوني للمشروعات الصغرى والمتوسطة غالباً ما يكون مشروع فردي أو شركة . هناك تشابك واضح بين الملكية والإدارة . الهيكل التنظيمي غير معقد ويمتاز بالبساطة.

6.العلاقات الطيبة والقوية والشخصية مع المستهلكين نتيجة قرب المستهلك من صاحب المشروع وبالتالي يتم تقديم خدمة ذات طابع شخصي مما يؤدي إلى رضاء المستهلكين وتكون لها مساهمة كبيرة في التنمية المستدامة.

7. مصادر تمويل المشروعات الصغرى و المتوسطة غالباً ما تكون ذاتية لا يستطيع المشروع في معظم الأحيان من الحصول على تمويلات كبيرة بل تعتمد على المدخرات الشخصية .

8 . انخفاض تكلفة الإدارة وقلة المصروفات ، وسهولة الدخول في السوق والخروج منه بصورة جيدة.

10. استقلالية الإدارة في أتخاذ قرارتها، لا يوجد لوائح جامدة تحكم عملية أتخاذ القرار، فهناك سهولة في اتخاذ القرارات .

11. تعتمد المشروعات الصغرى والمتوسطة في الغالب على المهارة الحرفية، فمجالات عملها متخصصة وغالباً ما يتسم انتاجها بالدقة والجودة مقارنة بإنتاج المشروعات الكبيرة ، فالتنمية المهنية تختلف عن النمو المهني ، حيث أن المهني يتكون ذاتيا بجهود يبدلها عن طريق وسائله الخاصة ، وأيضا الاسهام كنتيجة للخبرات التي اكتسبها من خلال مزاولة عمله ،أما التنمية المهنية فتأتي عن طريق جهود مقصودة ، ومنظمة، وغالباً ما تتم عن طريق التدريب ، ويستخدم التدريب غالبا ليشير الى عملية التعليم المقصود عن طريق الخبرة العلمية .

أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة

المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في تفعيل التنوع الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة

خالد على العجيلي المحجوبي
الهادي رحومة خليفةخلف الله

تأتي أهمية المشروعات الصغرى من خلال قدرتها على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تفيد دول العالم الثالث بصفة عامة فالمشروعات الصغرى تستطيع القيام بتلبية احتياجات الاقتصاد الحديث كما تتميز بقابليتها للتطويع استجابة للظروف المتغيرة وقدرتها على الاستفادة من الفنون الإنتاجية والتنظيمية الحديثة المتاحة لظروف الاقتصاد العائلي في تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة. (أحمد ،2008: 96-98)

ولاشك أن تنمية الصناعات الصغرى ومجالات تنميتها على المستوى القومي أحد أهم القضايا التي تتطلب شحذ الفكر الاقتصادي النظري والعملي وصولاً لأنسب الطرق الفعالة للنهوض بهذه الصناعات حتى يمكن تحقيق فعالية أكثر تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فأهمية الصناعات الصغيرة تكمن في الدور الذي تلعبه في التنمية المحلية في كثير من المجالات أهمها . (عبدة ، 2005: 22)

1.تعتمد على تكثيف عنصر العمل بعكس الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تكثيف عنصر رأس المال فهي تعد من الوسائل الفعالة في معالجة مشكلة البطالة التي تتزايد معدلاتها سنوياً .

2 . لا تحتاج إلى خبرات كبيرة ولكنها تحتاج إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي .

3. اعتماد المشروعات الصغرى على الخامات المحلية واستخدامها أنواعاً من الآلات والمعدات الصغيرة نسبياً أو اليدوية سهلة التشغيل .

4. تتيح الفرصة لاستثمار رأس المال الصغير علاوة على أنها تعمل على تنمية السلوك الادخاري لدى الأفراد.

5. تعتمد على الخامات ومستلزمات الإنتاج المحلية.

6. المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات التقنية والإدارية.

7. المساهمة في زيادة الناتج القومي في الدول النامية .
8. مصدر هام لتزويد الصناعات الكبيرة بالعديد من احتياجاتها .
9. المساهمة في الحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة وبالتالي تخفيض العبء عن ميزانية الدولة .

دور المشروعات الصغرى و المتوسطة (لبيب، 2004: 2)

1. قدرة المشروعات الصغرى على خفض تكاليف الإنتاج نتيجة لتميزها بانخفاض تكلفة العمل واستخدام آلات ومعدات بسيطة ذات تكلفة إنتاج منخفضة، وانخفاض المنفق على البحوث يضاف إلى ذلك سرعة ومرونة اتخاذ القرارات، ومن ثم سهولة تعديل برامج الإنتاج .
2. نتيجة نمو هذه المشروعات تزداد درجة تخصصها، والتي يصاحبها مهارة عالية تمكنها من إنتاج المنتجات بفاعلية، وتكلفة أقل. تقوم هذه المشروعات بتخزين المواد الخام، والأجزاء والسلع النصف مصنعة، ومن ثم تحقق وفورا لصالح المشروعات الكبيرة .
3. تحقق هذه المشروعات قدرة أكبر للمشروعات الكبيرة على التوسع أو الانكماش، نتيجة لتميزها بإمكانية تعديل برامجها الإنتاجية، سواء في أوقات الكساد، أو الرواج وبتكلفة أقل.
4. تحصل المشروعات الكبيرة على جزء من القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة حيث عادة ما يكون سعر الشراء من المشروعات الصغرى أقل من القيمة الحقيقية للسلع والأجزاء المنتجة .
5. المرونة في الإدارة، والمعرفة الدقيقة بالعملاء والأسواق .
6. العلاقة القوية مع المجتمع المحلي .
7. الاعتماد على المدخل الشخصي في التعامل مع العاملين .

8. التوافق مع الوضع الاقتصادي الجديد الذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق وحركة العرض والطلب، والواضح أن المشروعات الصغرى لها قدرة أكبر على النمو والتطور من المشروعات والشركات الكبيرة ذات الهياكل المتضخمة، فحداثة سن وخبرة الشباب قد لا تساعدهم على إنشاء المؤسسات الكبرى كما ينقصهم رأس المال اللازم لذلك .

9. سهولة إدارتها وإمكانية تمويلها من قبل المصارف وصناديق التمويل المختلفة، كما أن عنصر المخاطرة فيها أقل بكثير من المشروعات الكبيرة التي تعتمد على توفر رأس المال الضخم وتقنية متقدمة وقدرات إدارية وتنظيمية كبيرة.

10. إمكانية أن تؤسس المشروعات الصغرى في إطار عائلي أو قرابة أو في إطار أصدقاء أو جيران وبالتالي فهي ترفع من درجة التضامن والتكافل الاجتماعي، إلى جانب منحها فرص عمل لهؤلاء الأقارب وخاصة الشباب منهم . (الحوت ، 2007: 5) .

11. قدرة المشروعات الصغرى على الابتكار، ويتميز أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة بأن لديهم قدرة عالية على الابتكار وتجريب أفكار جديدة، وهذه الأفكار عادة ما تؤدي إلى تطور المنتج ،إضافة إلى توفر المرونة، مقارنة بالمشروعات الكبيرة مما يسهم في القدرة على الإبداع وتقديم ما هو جديد .

12. قدرة المشروعات على المنافسة ، تتميز المشروعات الصغرى بقدرتها وديناميكيتها العالية في أتخاذ القرار، وهذا يؤدي بدوره إلى تشجيع المنافسة حيث ان وجود أكثر من منتج لنفس السلعة وإن كان صغيراً يؤدي إلى تشجيع المنافسة مما يصب في مصلحة المستهلك في النهاية .

13. الإسهام في التنمية المحلية أو الريفية، فقد يؤسس المشروع الصغير في نطاق حي سكني أو في المدينة، أو في قرية في الريف وبالتالي فإن آثار المشروع الصغير، تكون واضحة جداً في النسيج الاجتماعي والاقتصادي المحلي والصغير . (علام، 2000: 22)

14. الفعالية والكفاءة سواء من حيث القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية لأصحابها أو من حيث قدرتها على إشباع رغبات واحتياجات العميل .

15. المرونة والقابلية لتكيف في مواجهة الظروف غير الطبيعية خاصة في أوقات الانكماش الاقتصادي وهذا ما تعجز عنه المشروعات الكبيرة في والعملاقة. (كساب، 2007: 13-14)

16. قدرة المشروعات الصغرى على توليد فرص عمل، من هذا المنطلق فأن فرص العمل في المشروعات الكبرى والحكومية تصل إلى عشرة أضعاف تكلفة فرصة العمل في المشروعات الصغرى.

17. قدرة المشروعات على تلبية احتياجات المستهلك ،تعمل المشروعات الصغيرة على تلبية احتياجات المستهلك من خلال .

18. تحقيق الاتصال المباشر بين المستهلكين والأسواق.

19. المرونة في الإنتاج والتسويق.

أهداف المشروعات الصغرى: (السنوسي ،2007: 7)

1.ترسيخ وتعزيز مفاهيم العمل الحر ونشر ثقافة السوق .

2.توسيع قاعدة المستفيدين من تمويل المصارف .

3.تحريك رؤوس الأموال الراكدة وإدخالها في الدورة الاقتصادية لزيادة الإنتاجية . توفير فرص عمل وزيادة دخول أسر الخريجين.

4.خلق فرص عمل جديدة والمساهمة في قضية التشغيل .

5.المساهمة في مواجهة ظاهرة الفقر .

6.مساندة المرأة والرفع من قدراتها للانخراط في سوق العمل و الإنتاج .

7.إطلاق الطاقات المبدعة والخلاقة لأفراد المجتمع وإذكاء روح المغامرة .

8.إمكانية الاستفادة من الخامات المحلية .

9. دعم المشروعات الصغرى والحرف المحلية والمحافظة على الصناعات التقليدية من أجل الحفاظ على الخصوصية الثقافية .
10. المساهمة في مواجهة نقص التكنولوجيا .
11. مساهمة المشروعات الصغرى في الاقتصاد الوطني كقيمة مضافة.

- **تجربة ليبيا في دعم المشروعات الصغرى لدمج الشباب في المجتمع**

يمثل الشباب دائماً محوراً أساسياً في كل السياسات الاجتماعية والخطط الاقتصادية مهما كانت هذه الخطط ، فكل مستويات التخطيط والقرار والعمل في ليبيا تفكر في تربية وتعليم الشباب ، وحماية وتثقيف الشباب، وعمله ودمجه في المجتمع ، وبناء على ذلك وضعت ونفذت العديد من الخطط وكل خطة تنمية صاحبتها وترتبت عنها سياسات وبرامج موجهة للشباب، تتناسب ورغبات وطموحات هؤلاء الشباب، ولذلك نجد اتجه الشباب إلى دراسة الطب والهندسة والنفط والتعدين والزراعة والمحاسبة والقانون، لأن المجتمع الليبي يشكل سوق عمل مفتوحة تماماً أمام هذه التخصصات، ولكن الآن مع انتشار التعليم التخصصي، تكاد سوق العمل قد تشبعت بهذه التخصصات، وتكاد سوق العمل قد تشبعت بهذه التخصصات، فالاتجاه الان نحو المعلوماتية ، والاتصالات ، واقتصاد المعرفة، والاستثمارات والتجارة الدولية ، والتخصصات التقنية الدقيقة جداً ، لذلك نجد الشباب يتجه لمثل هذه التخصصات ، وهكذا فإن سوق العمل الليبية تطورت بحيث لم تعد تستوعب الكثير من خريجي الجامعات والمعاهد العليا ، كما أنها أصبحت سوق عمل تطلب نوعان من العمالة، إما متخصصة جداً ودقيقة، مثل الإلكترونات، الطب المتخصص، الهندسيات الصناعية المتقدمة ، اقتصاد المعرفة، التجارة الإلكترونية ، وإما عمالة ماهرة وشبه ماهرة للعمل في

المصارف الاسلامية وآليات التمويل الاستثمار للمشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسط

محمد البشير مسعود

مختلف ميادين الاقتصاد وسوق العمل، وترتب عن ذلك فائض من الشباب هم في حالة بطالة والبحث عن عمل .

فالشباب غير مؤهل في تخصصات دقيقة جداً مثل التي ذكرت سابقاً، أو لا يرغب ولا يميل للعمل المهني العادي في الورش والمصانع والبناء والتشييد والخدمات العادية في الفنادق والمطاعم والورش ويعود هذا لمنظومة من القيم الاجتماعية والثقافية التي تعلي من العمل العقلي والإداري والمهني المتقدم وتنقص من قدر العمل اليدوي والتقني العادي والزراعي والخدمي البسيط، وهذا طبعاً يحتاج إلى شيء من الجهد والتخطيط والتثقيف لتغيير هذا الانطباع في عقول الشباب، والتفكير في حوافز ودعم اجتماعي لنمو أتجاه عقلي إيجابي آخر نحو العمل المهني واليدوي على مستويين ، مستوى الأسرة الليبية أولاً ، ومستوى الشاب الليبي نفسه ثانياً .

وتأخذ ليبيا هذه التطورات في سوق العمل وعلاقته بالشباب بكثير من التفكير والتخطيط والبرامج والتنفيذ، ولذلك جاءت برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة كإحدى الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية للتخفيف من حدة هذه المشكلة ، ودفع الشباب لسوق ودمجهم في حركة الاقتصاد والتنمية والتخفيف بمعدلات ملموسة من بطالة الشباب ويكون مفهوم الشباب مرحلة قوة بين ضعفين ، قوة بين ضعف الطفولة وضعف الشيخوخة وهي مرحلة عمرية بين (15-25) سنة كما حددها مؤتمر وزراء الشباب الأول في جامعة الدول العربية بالقاهرة 1969م انسجاماً مع المفهوم الدولي المتفق عليه في هذا الشأن، علماً بأن المدى العمري للشباب يختلف باختلاف البلدان والمجتمعات . (الجعب ، 2011)

وهنا رسمت ليبيا العديد من الخطط والبرامج ومن أهمها : صندوق التنمية للشباب ويهدف هذا الصندوق إلى :-

1. الإسهام في تنمية وتطوير قطاع الشباب .

2. دمج الشباب في الدورة الاقتصادية .
3. توفير الأمن الاجتماعي للشباب من خلال الصندوق في إيجاد فرص عمل للشباب .
4. الإسهام في تمويل برامج التعليم المهني والفني .
5. تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة لصالح الشباب .
6. الإسهام في مشروعات الشباب المقبل على الزواج .
7. منح قروض قصيرة وطويلة الأمد تمكن الشباب من إقامة مشروعات اقتصادية صغيرة توفر فرص عمل.
8. استحداث مشروعات تنمية خاصة بقطاع الشباب .
9. استحداث مشروعات تجارية وعمل للطلبة الجامعيين يكون دخلها لصالح الطلبة ومشروعاتهم

وإضافة إلى ذلك فقد أسست ليبيا المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي بقرار رقم (3) لعام 2007 الصادر عن أمانة اللجنة الشعبية العامة "سابقا" بتحديد أهداف إنشاءه ، وهي الرفع من مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية لكل مواطن ليبي، من خلال تحسين الأداء والكفاءة الاقتصادية بشكل مباشر، وزيادة القدرات التنافسية للمؤسسات لإنتاجية والخدمية وتهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة والمشجعة على الاستثمار والعمل الخاص وبعث المشاريع، ويتولى المجلس طرح المبادرات ذات الأهمية، والعمل على تخطيطها بشكل علمي وعملي مفصل من بين ذلك :-

تشجيع القطاع الأهلي والنهوض به، وبعث المشاريع، وتحسين بيئة العمل والاستثمار فيه بهدف الوصول إلى تأسيس العدد الأمثل من المشاريع ، وكذلك تحديد الصعوبات والمعوقات التي تعترضه واقتراح الإجراءات اللازمة لتذليلها ومعالجتها وله على وجه الخصوص ما يلي:-

1. إنشاء نظام (الشباك الموحد) واعتماد نظام التسجيل الالكتروني في تكوين المشاريع وتسجيلها .

2. مراجعة نظام الإقراض المعمول به للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ووضع نظام إقراض لتمويل المشاريع الجديدة .

3. تأسيس مراكز استشارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة .

4. اقتراح الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع وتحفيز الابتكار والإبداع لدى أصحاب المشاريع الليبيين .

5. وضع آلية لتمكين القطاع الأهلي من تقديم استشارته بهدف المشاركة في برامج التطوير الاقتصادي الأساسية.

6. تنمية الموارد البشرية بغرض تعزيز كفاءة أدائها .

يهدف البرنامج إلى تعزيز برامج التنمية الاقتصادية والبشرية وبناء المهارات والقدرات لدعم الاقتصاد الوطني من خلال رعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة.

ومن اجل تطوير برنامج المشروعات الصغرى والمتوسطة بليبيا اصدرت اللجنة الشعبية القرار رقم (6) لسنة 2008 ، بإعادة تنظيم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بأن يهدف البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة إلى التالي :

1. تنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة في مجال التحول للإنتاج .

2. المساهمة في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي من خلال دعم المبادرين والمبدعين لتكوين مشروعات اقتصادية لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة عالمية عالية .

3. زيادة دور هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية ، وخلق فرص عمل جديدة بديلة عن الوظيفة العامة .

4.استثمار الموارد الطبيعية وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة عالية . 5. نشر ثقافة الريادة في المجتمع لخلق وتشجيع الأفكار القابلة للتطبيق .

6. نشر ثقافة الجودة الشاملة لخلق قدرة تنافسية للمشروعات الصغرى والمتوسطة .

7. دمج وتفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

8. تحقيق الشراكة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق تنمية مستدامة .

ويتولى البرنامج تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال ما يلي :-

1. رعاية واحتضان وتدريب المبادرين ودعمهم وتسهيل تحويل أفكارهم إلى مشروعات إنتاجية وخدمية .
2. . العمل على تشجيع وتقديم الدعم الفني والمشورة اللازمة للقطاعات الراغبة في إنشاء مشروعات صغرى ومتوسطة .

3. التنسيق مع القطاعات المختلفة وجهات التمويل والإعلام بما يكفل تحقيق الهدف المنشأ من أجله البرنامج .

4. العمل على التكامل والترابط بين مؤسسات التعليم والتدريب والإنتاج والتمويل والسوق، وتسهيل الاتصال فيما بينها ، وتدعيم الأفكار والمعلومات بين المؤسسات الاقتصادية ذات النشاط الواحد وبين المؤسسات ذات العلاقة في الداخل والخارج.

5. التنسيق مع الجهات المختلفة في إنشاء وتأسيس المراكز الحاضنة للأعمال والابتكار التقني .

6. التعاون مع الجهات المحلية والدولية في إجراء الدراسات والمشاركات بالمؤتمرات والندوات المتعلقة بالبرنامج .

وضمن هذا الإطار ولدعم اقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة ، اصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (20) لسنة 2005 ، في شأن الإقراض للأغراض السكنية والعقارية ومزواله الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والحرفية وجاء في المادة (3) من هذا القرار ما يلي ، يستهدف برنامج الإقراض الفئات التالية :-

- الإقراض لمزاولة الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والحرفية :-
- الباحثون عن العمل ، الخريجون الجدد ، المنفكون من الشعب المسلح
- العاملون بالجهاز الإداري الشعبي للدولة الراغبون في التحول للإنتاج أو الذين يحالون إليه .
- العاملون الزائدون عن حاجة الوحدات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية المستهدفة ببرنامج توسيع قاعدة الملكية .
- الراغبون في المساهمة بالتشاركيات والشركات المساهمة في إطار برنامج توسيع قاعدة الملكية ، وذلك لغرض تسديد قيمة مساهماتهم (شراء الأسهم) .

وجاء في المادة (5) من نفس القرار تحديد قيمة القروض لإقامة الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والحرفية ، (50,000) دينار للنشاط الفردي ، (150,000) دينار للنشاط الأسري .

ولكن يعزى على هذا القرار قيمة القروض الممنوحة غير كافية ، صعوبة الضمانات للجهات المقرضة مثل رهن أصول المشروع محل القرض ، وتوقيع سندات إذنيه (كمبيالات) أو صكوك ، وهذا يعتبر عقبة في طريق تأسيس المشاريع المبتدئة ، ولمعالجة ذلك ومن خلال الوصول الي عمليات وآليات التمويل التي تتناسب مع طبيعة و نوع المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة ، وذلك من خلال التقدم للمصارف الاسلامية التي تشتغل وفق أحكام الشريعة الاسلامية والتي لها تنوع في صيغ وآليات التمويل الاسلامي ، وسيكون لها

دور كبير في أقامه عدد متنوع من الأنشطة الاقتصادية ، والاهتمام المتزايد بأصحاب المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة .

المحور الرابع :

أشاره الي القانون المنظم لعمل المصارف الاسلامية في ليبيا .

المصارف الإسلامية عليها مسؤوليات اقتصادية واجتماعية– مع الأخذ بالاعتبار الصعوبات التي تواجه هذه المصارف - فالمصارف الإسلامية وسيلة هامة لتصحيح وظيفة رأس المال بأنه ذا وظيفة جماعية واجتماعية خادماً للمصالح وليس سيداً متحكماً، والعمل عنصر مصدراً للكسب وليس رأس المال هو مصدر الكسب الرئيسي على أن يتم تشغيل واستثمار رأس المال حسب الأصول والقواعد الشرعية الهامة مثل قاعدة لا ضرر ولا ضرار، وقاعدة الغنم بالغرم.
تطبيق للقانون رقم (46) لسنة2012م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف و أضافة فصل خاص بالصيرفة الاسلامية . حيث جاء في هذا القانون المعدل ما يلي :

الفصل الرابع :أحكام خاصة **بالصيرفة الاسلامية**

المادة المائة مكررة بان **المصرف الاسلامي** : هو الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الاساسي التزاما بممارسة أنشطة الصيرفة الاسلامية، سواء في مجال قبول أموال المودعين ،أو في مجالات البيوع والتمويل والاستثمار ، او في تقديم الخدمات المصرفية الأخرى ، وذلك بما يحقق قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية ، وفق ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية المركزية .

اما الصيرفة الاسلامية : هي تقديم الخدمات المصرفية ، وممارسة أعمال التمويل والاستثمار ، وفقاً لصيغ المعاملات المصرفية ، التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية .

حيث اوضح بان فروع الصيرفة الاسلامية هي الفروع الاسلامية التي يعتمدها مصرف تقليدي ، لممارسة أنشطة الصيرفة الاسلامية ، مع مراعاة ان يكون لهذه الفروع مركز مالي مستقل عن المصرف الأم ، وان تكون تابعة لإدارة خاصة بالصيرفة الاسلامية .ويجوز للمصارف المرخص لها بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية ، وللمصرف القيام بالعمليات المصرفية المتنوعة والتي من بينها القيام بعمليات التمويل للأنشطة الاقتصادية ، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية ، وذلك باستخدام العقود الشرعية ، المضاربة ، والمشاركة ، وبيع المرابحة ، وبيع السلم ، والاستصناع ، والاجارة التشغيلية ، والاجارة المنتهية بالتمليك ، وغيرها من صيغ العقود التكميلية ، التي تقترحها هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف وتوافق عليها الهيئة المركزية للرقابة الشرعية والقيام بأعمال مصرفية أخري من أعمال الصيرفة الاسلامية ، التي يسمح بها مجلس ادارة مصرف ليبيا المركزي بناء على اقتراح الهيئة المركزية للرقابة الشرعية.

يتضح من خلال البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها عن مصارف العاملة في السوق الليبي ، بشأن التمويلات التي تحصل عليها أصحاب المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة وفق آليات التمويل الحديثة التي تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية عن طريق فروع المصارف التي تقدم خدمات إسلامية كل حسب قدرته على عمليات التمويل والاستثمار ، وان تكون حسب التعليمات والسياسات الموضوعة من قبل مصرف ليبيا المركزي لكل صيغة من صيغ التمويل والاستثمار ، حيث كان الجزء الاكبر يتمثل في استخدام صيغة المرابحة للأمراء بالشراء ، وذلك لتلبية طلبات واحتياجات أصحاب المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة من مواد خام ومعدات والات لتطوير وتوسيع المشروعات الاستثمارية المتنوعة حيث كان اغلبها في النشاط الصناعة بالتحديد، وحسب تعليمات مصرف ليبيا المركزي بان تكون عملية التمويل بصيغة المرابحة لا تتجاوز مبلغ 2مليون دينار للمشروع الواحد ،هذا بالإضافة الي تلبية احتياجات "الافراد "الزبائن الشخصية للسلع المعمرة في شكل

مرابحة للأمراء بالشراء ، وايضا فقد تم استخدام صيغ أخري لعمليات التمويل والاستثمار منها صيغ المشاركة وصيغ السلم ، على حسب طبيعة ونوع النشاط الاستثماري لأصحاب المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة ، ولما لها من دور كبير وذلك من خلال الإسهام في التنمية المحلية أو الريفية ، فقد يؤسس المشروع الصغير في نطاق حي سكني أو في المدينة، أو في قرية في الريف وبالتالي فإن آثار المشروع الصغير، تكون واضحة جداً في النسيج الاجتماعي والاقتصادي المحلي (علام: 52) .

وايضاً للمشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة مرونة وقابلية لتكيف في مواجهة الظروف غير الطبيعية خاصة في أوقات الانكماش الاقتصادي وهذا ما تعجز عنه المشروعات الكبيرة والعملاقة .

ولما لتنوع صيغ عمليات التمويل والاستثمار لكي تتناسب مع طبيعة ونوع النشاط الاستثمار الاستثماري لأصحاب المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة من أهمية كبيرة ، وذلك لخلق سلع وخدمات متنوعة تلبي احتياجات أفراد المجتمع ، والمساهمة في القضاء على بعض الظواهر السلبية داخل المجتمع منها ظاهرة التضخم وظاهرة البطالة ، وامكانية ان تؤسس المشروعات الصغرى في إطار عائلي أو قرابة أو في إطار أصدقاء أو جيران وبالتالي فهي ترفع من درجة التضامن والتكافل الاجتماعي، إلى جانب منحها فرص عمل لهؤلاء الأقارب وخاصة الشباب منهم ، والاعتماد على الدخل الشخصي في التعامل مع العاملين . و للمشروعات الصغرى والمتوسطة القدرة على التوافق مع الوضع الاقتصادي الجديد ، الذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق وحركة العرض والطلب، والواضح أن المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى و المتوسطة لها قدرة أكبر على النمو والتطور من المشروعات والشركات الكبيرة ذات الهياكل المتضخمة، فحداثة سن وخبرة الشباب قد لا تساعدهم على

إنشاء المؤسسات الكبرى كما ينقصهم رأس المال اللازم لذلك ، وسيكون للمصارف دور كبير من خلال تعدد وتنوع المنتجات الاسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية وأساليب وصيغ التمويل والاستثمار الحديثة المتنوعة لتلبية رغبات أصحاب المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة ويكون ذلك علي حسب نوع وطبيعة النشاط .

نتائج الدراسة

من خلال ما تم الحصول عليه من بيانات ومعلومات تاريخية عن المصارف الاسلامية وعن المشروعات الصغرى والمتوسطة ، وما تم التعرف علية من أساليب وصيغ لعمليات التمويل والاستثمار المتنوعة والمتعددة ومدى تناسبها لأصحاب المشروعات الريادية والمشروعات الصغرى والمتوسطة وعلى حسب طبيعة ونوع المشروع حيث تبين بأن هناك فرص كثيرة وأساليب ومنتجات اسلامية متنوعة تتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة ، ولكن يتطلب الامر لدعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة أخذ في الاعتبار ما يلي :

1- تفعيل صناديق الاستثمار التي تم اعدادها بان تكون في شكل ذراع مالي وفني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وصدرت لها قرارات انشاء بالخصوص خلال السنوات الماضية .

2-- نقص الثقافة المصرفية الإسلامية وتغلغل الثقافة البنكية التقليدية لدى بعض الموظفين الذين انخرطوا في العمل المصرفي الإسلامي وبقيت أساليب العمل التقليدي مترسبة فيهم.

3- عدم وجود ثقافة موجهة للجمهور بالتثقيف المصرفي الإسلامي، تعنى بتفسير ما يثير ظاهرة الريبة والإشكالات الشرعية عند المتعاملين، بحيث يشرح لهم طبيعة الخلاف، ويفسر المبهم ، ويوضح الغامض.

4- تقديم الإعفاء للمشروعات الصغرى والمتوسطة من الضرائب على الدخل والضرائب المقررة على المشتريات من مستلزمات الإنتاج ، و منح الإعانات والأراضي وتوفير المعدات وخدمات الماء والكهرباء بأسعار مدعمة .

5- الاهتمام والتواصل مع كافة الجهات ذات الصلة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة ، مراكز تنمية الاعمال ، وحاضنات الاعمال المتنوعة .

6- عقد ندوات علمية متخصصة تجمع بين المختصين في الفقه الاسلامي والاقتصاد لتطوير العمل وتلافي التقصير.

7 - للمشروعات الصغرى والمتوسطة دورا كبير في المساهمة و القضاء على الظواهر الاقتصادية منها ظاهرة البطالة والتضخم و.....غيرها .

مقترحات وتوصيات الدراسة :

عملاً بالنتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة نوصى بالمقترحات التالية :

1- إنشاء هيئة مستقلة لإقامة وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة تكون مهمتها رعاية وتقديم الدعم المالي والفني لضمان هذه المشروعات وذلك من خلال تفعيل صناديق الاستثمار التي صدرت لها قرارات انشاء بالخصوص لمساعدة اصحاب المشروعات في إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة وتقديم كافة المساعدات سواء الفنية أو التمويلية لهذه المشروعات .

2- استخدام اسلوب الهندسة المالية ، لتكييف آليات التمويل الحديثة والدعم اللازم من خلال رفع ثقافة الموظفين ومعرفة كيفية تنوع المنتجات لتتناسب مع المشروعات الصغرى والمتوسطة ، على حسب نوع وطبيعة نشاط المشروع ، وتفعيل دور وحدات التمويل والاستثمار للمشروعات الصغرى والمتوسطة بالمصارف حسب تعليمات ومنشورات مصرف ليبيا المركزي .

3- نشـــر الوعي المصـــرفي فيما يخص آليات التمويل الحديثة المتوافقة مع احكام الشـــريعة الاســـلامية ، التي تتناســـب مع نوع وطبيعة نشـــاط المشـــروع ، وتوضـــيح ما يثير ظاهرة الريبة والاشـــكالات الشـــرعية .مما يتطلب الامر توعية دائمة للموظفين في المصـــارف بأحكام الحلال والحرام ، والمعاملات الاسلامية وضوابطها .

4- الحصول على بعض الإعفاءات الضريبية لمدة مناسبة لكافة العمليات الانتاجية والخدمية لأصحاب المشروعات .

5- قيام الجهات المختصة بشؤون المشروعات الصغرى والمتوسطة بالتوسع في توجيه وتقديم المعونات الفنية التي تحتاجها المشروعات الصغرى والمتوسطة القائمة لرفع كفاءتها وقدراتها ، ويكون ذلك من خلال حاضنات ومراكز تنمية الاعمال والربط مع الجامعات في ذلك.

6- منح مزايا تفضيلية من قبل الدولة للمشروعات الصغرى والمتوسطة والتي تقوم بالتصدير سوى من الناحية التمويلية أو الضريبية .

7- أعداد الدراسات الازمة لمعرفة وايضاح دور تلك المشروعات في مساهمتها في الناتج القومي الاجمالي والقضاء على بعض الظواهر الاقتصادية منها ظاهرة البطالة ، التضخم ، وايضا تخفيف العب على ميزان المدفوعات وتحسين الميزان التجاري ، ومدى قدرتها على خلق سلع وخدمات داخل المجتمع .

قائمة المراجع :

1. أبو غدة عبد الستار ، (1983) ،**المضاربة أو القراض والتطبيقات المعاصرة** ، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي ، الكويت .
2. الجعب نافد، (2011) ، **دور الشباب في عصر العولمة** ، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ،رفح ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الشباب ثقافة الأمس وفكر المستقبل.

3. الحوات علي : (2007) ،**مشروعات الشباب الصغرى والاندماج في التنمية وسوق العمل** ": تجربة ليبيا ": ندوة قومية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة ومستقبل الشباب في البلدان العربية.

4. السيد فتحي عبده، (2001)،**الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية** ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية ،ط 2005 م.

5 . الحمود فهد بن صالح ، (2001)،**التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى**، دراسة فقهية اقتصادية تطبيقية ، دار كنوز أشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى،.

6. الهيتي عبد الرزاق رحيم ، (1998) ،**المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار اسامة للنشر، الأردن ، عمان،ط1 .

7 . الخوجة عزالدين ، (1998) ،أدوات الاستثمار الاسلامي ، معهد الادارة الاردني .

8. المالقي عائشة الشرقاوي ، (2000) ،**البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق** ، الطبعة الأولى ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المملكة المغربية .

9. الكفراوي عوف محمد ، (1998) ،**البنوك الإسلامية**، النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب،

10. الجزار جعفر ، (1998)،**البنوك في العالم** ، معهد الادارة الاردني .

11. البعلي عبدالحميد محمود ،(1999)، **أساسيات العمل المصرفي الاسلامي** ، واقع والافاق .

12. المصري رفيق يونس ،(2012) ،**التمويل الاسلامي** ،دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولي .

13. بيت التمويل الكويتي، (1983) ،**بيوع الأمانة في ميزان الشريعة**، مطبعة السالم، الكويت، الطبعة الأولى.

14. حمودة سامي حسن ، (1988) ،**صيغ التمويل الإسلامي (مزايا وعقبات)**، مجلة البنوك الاسلامية العدد 63 .

15. سامي إبراهيم سويلم، (2000)،**الوســـــاطة المالية في الاقتصاد الإسلامي**، جملة امللك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد العاشر

16. سمير علام سمير، (2000) **إدارة المشروعات الصناعية الصغرى** " :النشر والطبع جامعة القاهرة : كلية الزراعة /ط .

17. طايل مصطفى كامل ، (1988) ،**البنوك الإسلامية المنهج والتطبيق**، ، بنك فيصل الإسلامي المصري، جامعة أم درمان.

18. عبدالفتاح يوسف محمد عبدالحميد ، (2007)**العلاقة بين استخدام برنامج تدريبي وتحقيق التنمية المهنية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمدن الجامعية** ، بحث في المؤتمر العلمي السادس عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، المجلد الأول.

19. كنجو عبود كنجو (2007) ،**استراتيجية الاستثماروالتمويل في المشروعات الصغيرة** ، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا ، عمان.

20. كاسب سيد ، جمال كمال الدين، (2007)،**المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات** ،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ط.

21. مروة أحمد ، نسيم برهم (2008) ،**الريادة وإدارة المشروعات الصغرى** : جامعة القدس المفتوحة / الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ط.

22. مشهور أميرة عبداللطيف ،(1999) ، **الاستثمارفي الاقتصاد الاسلامي** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة .

23. هالة محمد لبيب ، (2004) ،**إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي** " :النشر والطبع المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة ، ط1 .

الدوريات :

1. أمانة اللجنة الشعبية العامة "سابقا"، قرار رقم (109) لسنة 2006م بشأن صندوق التشغيل .
2. الخطة الدولية 2030 برنامج الامم المتحدة ، أهداف التنمية المستدامة ، الهدف رقم (1) .
3. القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م .

4. أمانة اللجنة الشعبية العامة سابقاً قرار رقم (3) لسنة 2007 بإنشاء المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي .
5. أمانة اللجنة الشعبية العامة سابقا قرار رقم (845) لسنة 2007 بإنشاء البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى .
6. أمانة اللجنة الشعبية العامة سابقا قرار رقم (6) لسنة 2008 بإعادة تنظيم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى.
7. أمانة اللجنة الشعبية العامة سابقا قرار رقم (20) لسنة 2005 بتقرير بعض الأحكام في شأن الإقراض .
8. قرار مجمع الفقه الاسلامي ، دورته الخامسة ، الكويت ، 1988م .
9. شبكة قوانين الشرق ، العدد13 ، رقم الصفحة 760 ، القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م .

اللغة الانجليزية :

(1) "business management",www.businessdictionary.com, Retrieved 21-10-2019. Edited.

(2) " entrepreneurship",www.businessdictionary.com, Retrieved 21-10-2019. Edited

" Corporate Entrepreneurship and its Importance in Large Companies"

(3) ,www.businessdictionary.com, Retrieved 21-10-2019. Edited.

(4) " Business Majors: Entrepreneurship", www.thoughtco.com, Retrieved 21-10-2019. Edited.

المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في تفعيل التنوع الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة

خالد علي العجيلي المحجوبي ، الهادي رحومه خليفة خلف الله

[1]صبراتة، ليبيا، khadi.ahmed@sabu.edu.ly

[2]صبراتة، ليبيا ، alhadi.khalfallah@sabu.edu.ly

الملخص.

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الاقتصادي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في تفعيل التنوع الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة لأنها حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا، ولا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى نتائج تدعم رصيد المعرفة عن الموضوع محل الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها: أن الاقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط كسلعة وحيدة و كمصدر للدخل وكوسيلة للحصول على النقد الأجنبي إذ يساهم هذا القطاع (النفط و الغاز الطبيعي) بما يتراوح ما بين 24.1% إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود الماضية، وإلى عدة توصيات اهمها: الابتعاد عن هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي وسيطرة القطاع العام وترك المجال مفتوح للمنافسة امام الوحدات الاقتصادية الخاصة مع التشديد على الوضوح والشفافية وفق المقاييس والمعايير الدولية لذلك، الامر الذي يدفع نحو تنشيط باقي القطاعات الاقتصادية ويدفع نحو التنويع الاقتصادي، العمل على توفير المتطلبات الأساسية اللازمة لوضع السياسات الخاصة بالمؤسسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي مقدمتها توفير بيانات دقيقة عن الإمكانيات الاقتصادية

دور حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المشروعات الصغرى

د. عائشة الهادي أبو عبد الله
د. احمد عطية امحمد

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها.

الكلمات المفتاحية : المشروعات الصغرى والمتوسطة، التنوع الاقتصادي، التنمية المستدامة

1-1 المقدمة

تعتمد الدول النامية على المشروعات الصغرى والمتوسطة لما لها من دور فعال في توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد، ساعية بذلك لضمان وتحقيق تنمية دائمة غير مكبلة بسيطرة القطاع الواحد، وهو ما يعكس لنا هدفاً واضحاً هو التخلص من سيطرة القطاع الواحد أو ضيق القاعدة الانتاجية وعدم تنوعها في الاقتصاد، الامر الذي إذا ما تحقق يضمن للاقتصاد تحقيق تنمية شاملة ومستدامة وهي مبتغى كل الدول وكل شعوب الارض.

توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ثلثي الوظائف في جميع انحاء العالم، بل وأغلبية الوظائف المستحدثة والجديدة. كما أنها تشكل محركاً للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، الا أنها لازالت تواجه العديد من المشاكل في الانتاجية وظروف العمل وعدم التنظيم وهو ما يعني وجود العديد من التحديات في مواجهتها.

تلعب المشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة دوراً مهما في تحقيق الأهداف الاقتصادية. فالاقتصاد التنافسي لا يقوم على وجود المشروعات الكبرى والعملاقة فقط، بل وجود بيئة قادرة على استيعاب الأعمال الريادية من المشروعات الصغرى والمتوسطة منة خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط، هذه المشروعات تقوم بدور رئيس في تلبية احتياجات المجتمع من السلع والخدمات علاوة على توفير فرص عمل للكثير من أبناء هذا

المجتمع. [1] وتعد الريادة المحرك الاقتصادي للبلدان نحو الأمام بالاعتماد على قدرات ومهارات الرياديين من خلال إيجاد واغتنام الفرص وإنشاء منظمات جديدة وإقامة نشاط اقتصادي جديد.[2] ولما للريادة من دور هام وبارز في تطوير أفكار هذه المشاريع وقدراتها بحيث تصبح مشاريع أعمال ناجحة وتأخذ أبعاد وقدرات بحيث يكون لها الاستمرارية والديمومة والتطور وكذلك نواة لمشاريع كبيرة بما يتناسب مع متطلبات السوق المحلي.[3] ولقد تزايد الاهتمام العالمي بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، ليشكل ظاهرة لافتة للنظر، ومن أبرز ملامح هذا الاهتمام وانعكاساته هو النمو الكثيف والواسع في أعداد هذه المشروعات في جميع دول العالم، حيث أدركت تلك الدول أهميتها، وقدرتها على تحقيق عوائد اقتصادية مجدية وعالية تساعد في التنوع الاقتصادي.[4]

مشكلة الدراسة.

تعاني العديد من بلدان العالم من مشاكل عدم التنوع الاقتصادي نتيجة لاعتمادها على مورد محدد او قطاع وحيد، مما يعكس ضيق قاعدتها الانتاجية وعدم تنوع انشطتها الاقتصادية والامثلة كثيرة فأغلب البلدان النفطية قد عانت من تغول القطاع النفطي على باقي القطاعات وبلادنا ليبيا من ابرز البلدان معاناة من هذه الاشكالية، الامر الذي يجعل منها رهينة قطاع محدد وهو ما يعكس مشكلة اقتصادية واضحة المعالم، وتزداد هذه الاشكالية تعقيداً، بالفشل المستمر ومنذ عقود في مسيرة ومساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يغيب عليها الطابع والدور الفعال في تفعيل التنوع الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة.

فرضيات الدراسة.

دور حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المشروعات الصغرى
د. عائشة الهادي أبو عبد الله
د. احمد عطية امحمد

إن غياب الدور الفعال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من ابرز العوامل المثبطة لخلق اقتصاد منوع ذات قاعدة انتاجية واسعة تساعد في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

أهداف الدراسة.

إلقاء الضوء على واقع حال ريادة الاعمال والمشروعات الصغرى والمتوسطة وعرض المعوقات والصعوبات التي تؤثر بشكل سلبى على التوجه نحو إقامة هذه المشاريع من وجهة نظر اصحاب المشروعات قيد البحث، وكذلك وضع توصيات يمكن الاستفادة منها من قبل الجهات ذات العلاقة لإنجاح برامج توجه الشباب نحو ريادة الاعمال وإقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة التي تخدم مصادر التنوع الاقتصادي .

أهمية الدراسة.

يعود اختيار هذا الموضوع للأهمية التي تتمتع بها المشروعات الصغرى والمتوسطة والدور الذي تلعبه مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنوع مصادر الدخل والحد من خطورة ظاهرة زيادة معادلات البطالة، ولفت نظر الجهات المختلفة ذات العلاقة بمسالة الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها الريادي في تنويع الاقتصاد ودعم برامج تحقيق التنمية المستدامة من كافة الجهات المعنية.

حدود الدراسة.

لقد حددت هذه الدراسة بعدد من الحدود والتي تم تناولها بهدف أخذها في الاعتبار فيما يتعلق بتعميم النتائج والتوصيات وهذه الحدود هي:

1- الحدود المكانية سيتم إجراء الدراسة عن المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في تفعيل التنوع الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة في ليبيا.

2- الحدود الزمنية سيقوم الباحثان بهذه الدراسة خلال الفترة 2021.

3- الحدود الموضوعية ستتناول هذه الدراسة (أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في تفعيل التنوع الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة في ليبيا.

منهجية الدراسة.

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا، ولا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى نتائج تدعم رصيد المعرفة عن الموضوع محل الدراسة.

الدراسات السابقة.

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المشروعات الصغرى والمتوسطة من نواحي متعددة، وفي هذا السياق يستعرض الباحثان الدراسات السابقة، التي تناولت موضوع المشروعات الصغرى والمتوسطة .

أولاً : دراسة (أوصيلةوالطوير2019) بعنوان" واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها في ليبيا" هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور التنموي للصناعات الصغيرة في ليبيا وكيفية تفعيل هذا الدور وأوصت الدراسة على حث الأفراد على الاستثمار في المشروعات الصغيرة وتوفير

التمويل اللازم لإنشائها وتشغيلها، إضافة إلى تسهيل إجراءات إنشاء تلك المشروعات وتوفير الحوافز التشجيعية لقيامها وتسهيل حصولها على مستلزمات الإنتاج.[5]

ثانياً : دراسة (العماري 2019) بعنوان" مقومات نجاح المشروعات الصغرى وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، هدفت الدراسة إلى معرفة مقومات نجاح المشروعات الصغرى في ليبيا وكذلك أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودورها في دعم ورفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الكبيرة واوصت الدراسة بالعمل على تشجيع ودعم المشروعات الصغرى بكافة الطرق والوسائل التي تمكنها من النمو والتطور والاستمرار في بيئة الأعمال الليبية، والذي سينعكس مباشرة على تقليص البطالة، وزيادة حجم قيمة الناتج الإجمالي، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتوازنة.[6]

ثالثاً : دراسة (مصطفى 2018) بعنوان "آليات إقامة المشاريع الصغيرة والصعوبات التي تحد من تنميتها وتطورها"، هدفت الدراسة إلى معرفة الصعوبات التي تحد من تنمية وتطور المشاريع الصغيرة، وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي يجب أن تتوفر في المشاريع الصغيرة حتى تستطيع النجاح والاستمرار وهذه العوامل تتمثل في توقيت انطلاق المشروع، ورأس المال المستخدم في المشروع.[7]

رابعاً : دراسة (شامية 2016) بعنوان "المشروعات الصغيرة الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بهذه النوع من المشروعات لكونه يمثل أساساً لقيام قطاع إنتاجي يكون قادراً على دعم الاقتصاد الوطني، وأن المشروعات الصغيرة في ليبيا تعاني من نفس الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها الدول النامية.[8]

خامساً : دراسة (الحمادي والشيباني 2014) بعنوان " الدور التنموي للاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة" هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة،

ومعرفة الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار في هذه المشروعات ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الاسباب أدت إلى عدم تحديد تعريف موحد بين المفكرين وبين الدول والهيئات الاقتصادية لهذه المشروعات .[9]

سادساً : دراسة (صالح 2009) بعنوان "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية" ، هدفت الدراسة إلى توضيح دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على أهم المعوقات التي تقف في طريق هذه المشروعات وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تصنيف ثابت يمكن أن تعرف على أساسه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ، وأن التمويل المصرفي يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات.[10]

ومن خلال العرض السابق تم تناول مجموعة من الدراسات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة ومجموعة اخرى من الدراسات ذات العلاقة بالدور التنموي للمشروعات والصعوبات التي تواجه المشروعات ، وسعيا إلى ايجاد منصة ينطلق منها الباحثان في هذه الدراسة مستقيا معلوماته مما سبق دراسته والبحث فيه. والملاحظ ان كل هذه الدراسات لم تتناول بالبحث العلاقة المباشرة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنوع الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة . وهو ما تسعى هذه الدراسة الى القاء بعض الضوء عليه.

الجانب النظري.

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لا يوجد تعريف موحد له فهو يختلف حسب المعيار (العمالة – رأس المال – المبيعات – الإنتاج – التقنية – استهلاك الطاقة) وأكثر التعريفات استخداماً التي تعتمد على معيار حجم العمالة، ومع ذلك تجد اختلاف بين بلد واخر أو منظمة وأخري.

فبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة تعرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يعمل به من 20-50 عامل فأقل، ويعرف المشروع المتوسط بأنه ما زاد عن 100-500 عامل، أما الاتحاد الأوروبي فيعرف المشروع الصغير بالذي يعمل به أقل من 50 عامل، والمتوسط من يعمل به أقل من 250 عامل . [11]

وتعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بناء على قرار(اللجنة الشعبية العامة سابقاً) رقم 109 لسنة 2006 ف " بشأن إنشاء صندوق التشغيل " بأنها المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عاملا ولا يتجاوز قيمة الإقراض رأس المال التأسيسي لها 2.5 مليون دينار ليبي , أما المشروعات المتوسطة فهي التي لا يزيد فيها عدد العاملين عن 50 عاملا ولا يتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي لها عن 5 مليون دينار ليبي كحد أقصي.[12]

خصائص ومزايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

1. توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمشروعات الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار .
2. تعتبر هذه المشروعات المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء .
3. هذه المشروعات هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، مثلاً شركة بنيتون، بناسونيك ...

4. تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة .

5. هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة .

6. تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية .[13]

دوافع الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل الدوافع الرئيسية وراء الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، لتوفير فرص العمل للخريجين من الجامعات والمعاهد التقنية، وكذلك توفير فرص عمل لأصحاب الدخل المحدود الذين يرغبون في إقامة مشاريع اقتصادية تساهم في تحسين مستوى دخولهم ولكن لا يملكون التمويل الكافي لإقامة تلك المشاريع، ومن الدوافع الأخرى وراء هذا الاهتمام تشجيع روح المبادرة والابتكار والإبداع من خلال تبني المشروعات التي تعتمد على أفكار جديدة، وأخيراً تنويع مصادر الدخل بدل من الاعتماد على مورد وحيد وهو النفط والمساهمة في إحداث تنمية مكانية للمناطق الريفية. [14]

ويتم قياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد عن طريق ثلاثة معايير رئيسية هي: نسبة مساهمتها في توفير فرص العمل، ومدي مساهمتها في الإنتاج، وحصتها في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد، ويتميز دورها الذي يسند إلى خصائصها في الاتي:[15]

- توفر المشروعات الريادية مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنظمات الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.

- تعد المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.
- تساعد على تطوير وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية الاقتصادية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدل البطالة.
- تعد من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.

أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الليبي

قد أظهرت الدراسات العملية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان إن الحاجة تقتضي وجود مثل هذا النوع من المشروعات بغض النظر عن نسبة ومراحل التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد بالرغم من أهمية المشروعات الكبيرة ودورها الاقتصادي والاجتماعي، ذلك لأن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات المتجددة والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعد أحد أهم روافد العملية التنموية. وتأتي أهميتها ودورها في تنويع الاقتصاد الليبي من خلال جوانب عديدة ومتنوعة ومن أهم الجوانب ما يأتي:

1- المساهمة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي.
2- تعد وسيلة دعم للإنتاج الزراعي.
3- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المجالات الخصبة لتطوير الابداعات والافكار الجدية، فضلاً عن إنها تعد البذور الاساسية للمشروعات الكبيرة.
4- تسهم هذه المشروعات في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول، كما تسهم الصناعات الحرفية في إشباع الطلب السياحي على المنتجات الوطنية. لذا فهي

تعتبر وسيلة دعم وحماية للصناعات التقليدية التي أصبحت تلقي رواجاً لدى شعوب العالم المختلفة.

5- المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة، وبالتالي تخفيف العبء على ميزانية الدولة.

6- إنها تدعم الاستراتيجية الصناعية الموضوعة من قبل خطط التنمية الوطنية، فضلا عن قدرتها على خلق قاعدة صناعية لتعزيز القدرة التنافسية للبلاد.

7- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الاستيرادات من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محليا وبكفاءة مقاربة مماثلة للسلع المستوردة.

8- تساهم في تطوير روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وإحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.

9- تتميز هذه المشروعات بكفاءة أدائها في الأسواق مستمرة التقلب، وهي قادرة على تغيير أو تعديل النشاط بما يناسب تقلبات الأسواق.

10- تشكل المشروعات إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمالكيها ومستخدميها، كما تشكل مصدراً إضافياً لتنمية العائد المالي للدولة عن طريق استقطاعات الضرائب المختلفة.

ومن خلال ما تقدم يجب أن نؤكد إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هي العمود الفقري لجميع الأعمال الخدمية والانتاجية في المجتمع.

وتتضح أهمية وجودها في تحقيق التنويع في الاقتصاد الليبي من خلال مجالات عملها الواسعة وفي مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية.[16]

التنويع الاقتصادي

تهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينة (النفط مثلا) دون النظر للقطاعات الأخرى، وذلك التنويع يساهم في تقليل المخاطر الناجمة على التركيز وخاصة التقلبات الموجودة في قطاع النفط للدول المعتمدة على اقتصاد وحيد وكذلك تداعيات الازمة المالية وانخفاض اسعار النفط بأكثر من 50%.[17]

وتهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق والشركاء التجاريين، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة: تثبيت النمو الاقتصادي، توسيع الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية.[18]

مؤشرات التنويع الاقتصادي: أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي.[19]

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة تغير مساهمة هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

- تطور إيرادات المحروقات كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيراداتها، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية.

- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة، يدل الارتفاع المضطرد لها على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الاجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم من تقلبات أسعار النفط.

- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

خصائص القطاعات الاقتصادية في ليبيا ومدى امكانية التنويع الاقتصادي.[20]

يعاني الاقتصاد الليبي مثل الكثير من الاقتصاديات بالدول العربية والدول النامية من ضعف القطاعات الاقتصادية ، والاعتماد على قطاعات الإنتاج الأولي كمصدر رئيسي للناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 2007م بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 72746.8 مليون دولار ، شكل منها قطاع استخراج النفط وحده نسبة 69.3%.في حين شكلت القطاعات الاقتصادية الأخرى النسبة الباقية وهي 30.7% [21]. "ويمكن تقسيم النشاط الاقتصادي إلى عدة قطاعات وذلك وفقا لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة الذي تتبعه غالبية البلدان العربية " [22] وتشمل القطاعات الاقتصادية كلا من قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي ، والقطاع الزراعي والغابات وصيد الأسماك ، وقطاع التعدين والمحاجر، وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع الكهرباء والغاز والمياه وقطاع التشييد وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع النقل

والتخزين والمواصلات وقطاع المال والتأمين والعقارات وملكية المساكن وقطاع الخدمات الإنتاجية وقطاع الخدمات الاجتماعية، وسنتناول في هذا المطلب أهم الخصائص للقطاعات الرئيسية ومسيرة التنويع الاقتصادي خلال الفترة 1985- 2010م وهي الفترة التي سبقت التغيرات السياسية الحاصلة في ليبيا وبعض دول الجوار وفقاً للتقسيم الآتي :-

أولاً : قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي :

لفترة قريبة جداً وليست بعيدة كانت ليبيا من الدول الفقيرة التي تعتمد على تصدير بعض السلع الزراعية والحيوانية حتى تستطيع استيراد بعض المتطلبات الضرورية الأخرى، إذ عرف على الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف وتصدير النفط للخارج اعتماده على تصدير نبات(الحلفاء)، ولعلنا عندما نقول نبات الحلفاء يكفينا ذلك توضيحاً لحالة ليبيا قبل النفط، كما أن من المعروف على ليبيا أنها من بين الدول التي كانت تتلقى في المساعدات، لا لأجل تغيير الحال والدفع إلى الأمام وإنما لأجل مكافحة الجوع و المرض و غيرها من علامات الفقر. إلا أن اكتشاف النفط في ليبيا قد غير الحال من خلال مساهمته الفاعلة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد النفطية من عملات صعبة تمكن ليبيا من تمويل وارداتها (الاستهلاكية و الاستثمارية) وفي الجدول رقم (1) سنعرض الكميات المنتجة والمصدرة من النفط وأسعار بيعه.

أ- إنتاج النفط الخام :-

من خلال استعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (1) وتحديداً العمود الخاص بالإنتاج السنوي للنفط الخام، نلاحظ أن أعلى كمية منتجة من النفط الخام خلال فترة الدراسة كانت في سنة2005 م والتي بلغت 618 مليون برميل ، وذلك بسبب فتح مجال الاستثمار في قطاع النفط أمام الشركات الأجنبية ، وتوقيع عقود إنتاج واستكشاف ، كما تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط الخام ، كما أن أدنى كمية منتجة خلال فترة الدراسة كانت في سنة 2015 حيث بلغ

الإنتاج السنوي حوالي 146.6 مليون برميل بسبب ما تمر به ليبيا من عدم استقرار امني وسياسي.

جدول رقم (1) تطور الإنتاج السنوي والصادرات السنوية وسعر البرميل وقيمة الصادرات النفطية خلال الفترة 1985-2018م.

السنة	الإنتاج السنوي بملايين البراميل	الصادرات السنوية بملايين البراميل	سعر البرميل بالدولار	قيمة الصادرات النفطية
1985	365.4	325.2	27.79	9037.3
1990	494.7	461.5	23.82	10993.0
1995	510.6	403.2	16.90	6814.1
2000	519.8	379.2	27.86	10564.5
2005	618	487.6	52.73	25711.148
2010	616.2	491.1	79.46	39022.8
2015	146.6	109.0	54.3	5918.7
2018	404.3	367.5	69.9	25688.25

الجدول من اعداد الباحثان استنادا على المصادر الاتية:

1- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، الربع الأول 2008م ، الجدول رقم 36 والجدول رقم 41. الربع الثاني 2004م ، جدول رقم 38. الربع الثالث 2006م، جدول رقم 38، الربع الاول 2021م الجدول رقم 37.

2- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، 1999م،جدول رقم 12 ،ص31. 2002م،جدول رقم 21، ص37 . 2003م ، جدول رقم 22، ص56. 2005م، جدول رقم 19 ، 21، ص ص 54،56 . العدد الخامس والخمسون،2011،ص47.

ب- صادرات النفط الخام :-

بلغت أعلى كمية لصادرات النفط الخام خلال فترة الدراسة 491.1 مليون برميل في سنة2010 م وذلك للأسباب التي أسلفناها سابقاً أما أدنى كمية لصادرات النفط الخام كانت في سنة 1985م والتي كانت 325.2 مليون برميل ، وهو مؤشر على اعتماد كمية الإنتاج على كمية الصادرات السنوية.

ج- أسعار النفط الخام:-

تتحدد أسعار النفط الخام كما هو معروف وفقاً للطلب والعرض العالمي لهذه السلعة ، كما وتتأثر بالمؤثرات الأخرى كالأزمات السياسية و خير دليل على ذلك أزمة الخليج وما سببت فيه من ارتفاع وانخفاض لأسعار النفط كذلك الظروف السياسية التي واجهتها دول أوروبا الشرقية في الفترة السابقة. كما أن للأزمات الاقتصادية تأثير مباشراً على أسعار النفط ومثالاً على ذلك ما يحدث من ركود اقتصادي من حين لآخر في بعض الدول . ان المتأمل في البيانات الواردة طوال فترة الدراسة يجد أن أسعار النفط متذبذبة من سنة لأخرى، حيث بلغت أسعار البرميل من النفط الخام أعلى قيمة لها في فترة الدراسة نحو108 دولار للبرميل وذلك في سنة 2008م، إذا

حدث ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط ، نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل ، مثل استمرار المخاوف من نقص الإمدادات النفطية ،واستمرار الأوضاع الأمنية المضطربة في الشرق الأوسط ، إضافة إلى ارتفاع طلب بعض الدول على النفط كالصين والهند ،أما أدنى قيمة لأسعار النفط خلال فترة الدراسة كانت نحو 12.24 دولار للبرميل وذلك خلال عام 1998م بسبب عوامل أهمها قرار دول منظمة الاوبك في نهاية عام 1997م الذي يتضمن زيادة سقف الإنتاج بنحو 10% لجميع الدول الأعضاء بداية من عام 1988 م ، مما أدى إلى زيادة الإنتاج العالمي من النفط ، ونتيجة لذلك زاد فائض العرض من النفط العالمي الذي أدى إلى انهيار أسعار النفط الخام بنحو 30-35% خلال نفس العام.

د- قيمة الصادرات النفطية :-

تعتمد قيمة الصادرات النفطية على أسعار البرميل و الكمية المصدرة خلال السنة الواحدة، ومن خلال دراستنا للكمية المصدرة للنفط الخام خلال فترة البحث وكذلك أسعار النفط الخام لاحظنا التذبذب الشديد في كليهما الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على قيمة الصادرات النفطية خلال فترة البحث، والمتأمل في البيانات الخاصة بقيمة الصادرات النفطية، نجد أن أعلى قيمة لها كانت في سنة 2008 م نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام، حيث وصلت إلى نحو 57434.4 مليون دولار بينما كانت في سنة 2007م نحو 39283.024 مليون دولار [23] أي حدثت زيادة قدرها 18151.376 مليون دولار أي بنسبة 46 % تقريباً، أما أدنى قيمة كانت في سنة 1988م، بلغت 4819.328 مليون دولار [21] وذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره ،وبالتالي يتضح لنا جليا ما مدى تأثير أسعار النفط و الكميات المصدرة منه على قيمة الصادرات النفطية. وبما أن أسعار النفط تتحدد وفقاً للسوق العالمي للنفط وان الكميات المصدرة من النفط غير ثابتة لأنها تتحدد بحصة كل دولة في منظمة الأوبك. إذاً

الاعتماد على هذا القطاع له درجة عالية من الخطورة. يمكننا أن نتعرف على مدى مساهمة قطاع النفط و الغاز الطبيعي من خلال استعراضنا للبيانات الموجودة بالجدول رقم (2). حيث نلاحظ أن أعلى نسبة كانت في عام 2005 ف حيث بلغت 70% وهي نسبة عالية جداً. أن مساهمة هذا النشاط قد انخفضت في الأعوام القريبة من عام 1990م حيث وصلت هذه النسبة إلى حوالي 24.1% ثم أخذت في الارتفاع في السنوات التالية و خاصة في سنوات الألفية الجديدة. الامر الذي يشير الى زيادة التركز الاقتصادي لهذا النشاط وهو ما يعني ان الاتجاه العام لتطور مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي يسير بشكل معاكس لهدف التنويع الاقتصادي.

جدول رقم (2) تطور مساهمة قطاع النفط و الغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي
(الوحدة مليون دولار)

السنة	المساهمة بالمليون دولار	نسبة المساهمة %
1985	11095.29	40.9
1990	7872.54	24.1
1995	7556.50	25.3
2000	12199.63	37.8
2005	28157.2	70
2010	60814.454	58.9

الجدول من اعداد الباحثان استنادا على المصادر الاتية:

1- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، العدد 37 ،1993م ،ج رقم 15، ص 77 ،العدد 55، 2011م،ص38، العدد45، 2001م ،ج رقم 16 ، ص30. العدد32 ،1987 م، ص38.

2- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية ،المجلد 46 ،الربع الثالث 2006م ، ج رقم 25 ، الربع الأول 2008 ، ج رقم 17 ، 27.

لتقييم نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في ليبيا وما احرزته من تقدم، فإننا نستعين ببعض المؤشرات التي ذكرناها سابقا، والتي منها معدل ودرجة التغير الهيكلي التي تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاع النفطي مقابل القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة الى نمو او تقلص اسهام هذه القطاعات مع الزمن، حيث يتضح جلياً ومن خلال البيانات المتوفرة سابقاً أن النسبة المئوية لإسهام القطاع النفطي مقابل القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي هي في زيادة مستمرة وأن مساهمة القطاع غير النفطي نحو التقلص المستمر عبر الزمن.

كما أن الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا غير مستقر بسبب عدم استقرار اسعار النفط وهو ما يختلف عن المفهوم المتعارف عليه، بكون ان التنويع الاقتصادي يحد من عدم الاستقرار مع مضي الزمن، الامر الذي يعني عدم تنوع الاقتصاد الليبي رغم مرور الزمن.

كذلك تطور ايرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع ايرادات الحكومة، حيث شكلت نسبة عظمى من مجموع ايرادات الحكومة الليبية، في حين أن الهدف من التنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على ايرادات النفط. ويدل ارتفاع نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات وكذلك ارتفاعها المطرد على تغلغل مشكلة عدم التنويع الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها:

اولا/ النتائج

1. اعتماد ليبيا على القطاع النفطي او ما يعرف بهيمنة القطاع الواحد عرقل نشأة وقيام القطاعات الاخرى المختلفة، وهي مشكلة تعاني منها اغلب الاقتصاديات الريعية وخاصة النفطية منها، حيث نلاحظ نمو القطاع الريعي بمعدلات اسرع من باقي القطاعات الناشئة ومرد ذلك لسهولة وسرعة استجابة هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات، نظرا لوجود مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي منها على سبيل المثال تكلفة التطوير للقطاع الريعي اقل بكثير من تكلفة التطوير بالنسبة لباقي القطاعات غير الريعية، هذا لو قارناها بالمحصلة النهائية للعائد، كما ان اقبال الاستثمار الاجنبي على الاستثمار في القطاع الريعي وخاصة النفطي اكثر بكثير في حالة القطاعات الاخرى.
2. أن الاقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط كسلعة وحيدة و كمصدر للدخل وكوسيلة للحصول على النقد الأجنبي إذ يساهم هذا القطاع (النفط و الغاز الطبيعي) بما يتراوح ما بين 24.1% - 70% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود الماضية، كما هو موضح بالجدول رقم (2) وبالتالي يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية.
3. إن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور في الاقتصاد وبغض النظر عن نسبة ومراحل التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد ودورها في البناء الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة والطاقات والإمكانيات، وتطوير الخبرات والمهارات، مما قد يسهم في نقل وتوطين التقنية الحديثة، وتوسيع وتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد،

وتحسين جودة المنتج وتعزيز القدرة التصديرية خاصة في القطاعات الانتاجية الناشئة في ليبيا، والمساهمة في القضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل الحقيقية والمنتجة.

ثانيا/ التوصيات:-

1- وضع حد لمشكلة هيمنة القطاع الواحد، من خلال البحث في البدائل لقطاع النفط واعطائها فرصة اكبر للتطوير حتى لو كان عائد الاستثمار فيها اقل من الاستثمار في القطاع النفطي وهو في نظري امر طبيعي، لان هذا القطاع الريعي وبغض النظر عن ما قدمه من مداخيل الا انه تغول على غيره من القطاعات الاقتصادية وعلى النشاط الاقتصادي في الدولة بصفة عامة وليس هناك ابلغ من دليل على ذلك ما حصل لبقية القطاعات الاقتصادية الاخرى من اضمحلال خلال عقود هيمنة القطاع الواحد. بالتالي حتى ننصف بقية القطعات فلابد من وضع شروط وشروط صارمه جدا (لا تنمية في قطاع النفط بدون تنمية مضاعفة في البدائل الاخرى) أي يجب ان تحدث عملية تناسل لهذا الغول قبل ان نتفاجأ بوفاته.

2- الابتعاد عن هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي وسيطرة القطاع العام وترك المجال مفتوح للمنافسة امام الوحدات الاقتصادية الخاصة مع التشديد على الوضوح والشفافية وفق المقاييس والمعايير الدولية لذلك، الامر الذي يدفع نحو تنشيط باقي القطاعات الاقتصادية ويدفع نحو التنويع الاقتصادي.

3- تطوير القطاع المصرفي بالشكل الذي يضمن ادائه لوظائفه بالشكل المطلوب والتنسيق بين السياسات النقدية وباقي السياسات الاقتصادية في الدولة بالطريقة التي تضمن

عدم تعارض السياسات وتضمن السير بخطى مدروسة في سبيل انجاح برامج التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

4- العمل على توفير المتطلبات الأساسية اللازمة لوضع السياسات الخاصة بالمؤسسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي مقدمتها توفير بيانات دقيقة عن الإمكانيات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها.

الخلاصة

حاولت الدراسة في جانبها النظري بشكل عام التطرق الى مفاهيم عامة عن المشروعات الصغرى والمتوسطة ودوافع الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة ومن خلال التطرق الي الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات اهمها: يجب الابتعاد عن هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي وسيطرة القطاع العام وترك المجال مفتوح للمنافسة امام الوحدات الاقتصادية الخاصة مع التشديد على الوضوح والشفافية وفق المقاييس والمعايير الدولية لذلك، الامر الذي يدفع نحو تنشيط باقي القطاعات الاقتصادية ويدفع نحو التنويع الاقتصادي، ويجب العمل على توفير المتطلبات الأساسية اللازمة لوضع السياسات الخاصة بالمؤسسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي مقدمتها توفير بيانات دقيقة عن الإمكانيات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها.

المراجع

1- رمو، وحيد محمود وعبدالقادر عبدالرحيم حامد(2014). دور المعلومات المحاسبية في تحقيق ريادة الأعمال للمنشآت الصغيرة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ص 1-19.

2- خلف الله، الهادي رحومه وفرج عبدالواحد سعيد(2019). تأثير ريادة الأعمال في نجاح المشروعات الصغرى (دراسة ميدانية على مشروعات مواد البناء بمدينة الزاوية)، المؤتمر العلمي الأول (عزم) لريادة الأعمال 2019م، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية العجيلات ، ليبيا، ص 257-282.

3- السكارنه، بلال خلف، الريادة وإدارة الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن، 2008م.

4- خلف الله، الهادي رحومه وآخرين(2019)، دور حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا(دراسة تجريبية)، مؤتمر علمي حول دور ريادة الاعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراتة، ليبيا،ص225-243.

5- أوصيلة، سميرة حسين واسماعيل محمد الطوير (2019)، واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها في ليبيا، مؤتمر علمي حول دور ريادة الاعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراتة، ليبيا، ص 71-91.

6- العماري، امباركة سالم(2019)، مقومات نجاح المشروعات الصغرى وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا" دراسة ميدانية على ملاك المشاريع الصغرى

في مدينة سرت، مؤتمر علمي حول دور ريادة الاعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، مصراتة، ليبيا،ص14-33.

7- مصطفي، عوادي(2018)، آليات إقامة المشاريع الصغيرة والصعوبات التي تحد من تنميتها وتطورها، الملتقي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

8- شامية، عبدالله امحمد (2016)، المشروعات الصغيرة الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي، المنظمة الليبية للسياسات الاستراتيجية، طرابلس ، ليبيا.

9- الحمادي، محمد عامر والشيباني عبدالناصر الطاهر(2014)، الدور التنموي للاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة، مجلة جامعة الزيتونة، 11،ترهونة،ليبيا،ص 135-156.

10- صالح، إدريس محمد(2009)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

11- الجروشي، ميلاد مفتاح، وعياد محمد التركى(2019)، دور المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤتمر علمي حول دور ريادة الاعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراتة، ليبيا،ص437.

12- البدري ، عبدالقادر انويجي(2009) ، واقع ممارسة إدارة الموارد البشرية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بحث مقدم إلى مؤتمر تهيئة الاعمال لانجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس ، ليبيا.

13- المحروق، ماهر وآخرين(2006)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الاردن.

14- نورالدين، علي وآخرين(2017)، تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، مؤتمر علمي عن المشروعات الصغرى والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة سبها، ليبيا، ص9.

15- المحروق، ماهر،(2011). سياسات حماية المنشآت الصغرى والمتوسطة- اثر دعم المبادرات العربية في دعم المنشآت الصغرى والمتوسطة، وقائع المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، مركز الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض، السعودية.

16- الأسراج، حسين عبدالمطلب،(2010)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، وزارة التجارة والصناعة المصرية.

17- سعودي، عبدالصمد،(2019). التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري- دراسة تطبيقية نموذج التنويع "هريشمان هرفندل"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة – عدد 2019/02، ص14.

18- التوني، ناجي،(2002) مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد4، العدد2 حزيران، بيروت،2002،ص6.

19- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج، الأمم المتحدة، نيويورك،2001، ص12.

20- زواوي، موسي وخالد المحجوبي، : الاقتصاد الليبي ومدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي الواقع والافاق، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر، العدد 60، ديسمبر 2016م.

21- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد46،الربع الثاني2006،الجدول رقم25.

22- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر،2003،ص 219.

23- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، 2008م،ص51